

أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية

اسم الطالب
أحمد عبيد الحربي

الرقم الجامعي
232000813

مشروع تخرج - 2
كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

إشراف

د.

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

2026م

جدول المحتويات

4.....	قائمة الجداول
7.....	فهرس الأشكال
9.....	المستخلص
10.....	1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
11.....	1.1. المقدمة
12.....	1.2. مشكلة الدراسة
13.....	1.2.1. فجوات على المستوى النظري:
13.....	1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي:
14.....	1.3. أهمية الدراسة
14.....	1.3.1. على المستوى النظري:
14.....	1.3.2. على المستوى التطبيقي:
15.....	1.4. أسئلة الدراسة:
16.....	1.5. أهداف الدراسة:
16.....	1.6. فرضيات الدراسة:
17.....	1.7. نموذج الدراسة
18.....	1.8. منهجية الدراسة
20.....	1.9. الدراسة الميدانية
22.....	1.10. مخطط المشروع المقترح
24.....	2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة
25.....	2.1. المقدمة:
26.....	2.2. المتغيرات المستقلة:
27.....	2.3. المتغير التابع:
27.....	2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:
28.....	2.5. الخاتمة:

29	3. الفصل الثالث: منهجية الدراسة
30	3.1. المقدمة:
31	3.2. التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث:
32	3.3. تصميم البحث:
34	3.4. مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينة:
35	3.5. طريقة جمع البيانات:
37	3.6. أنواع البيانات:
38	3.7. إجراءات التحليل الإحصائي:
41	3.8. الخاتمة:
42	4. الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج
43	4.1. المقدمة:
45	4.2. توصيف عينة الدراسة (الاحصائيات الوصفية لعينة الدراسة):
47	4.3. اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات:
48	4.4. الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث):
93	4.5. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:
104	4.6. الخاتمة:
105	ملحق الاستبانة
107	أدوات البحث:
108	المراجع:

قائمة الجداول

47	جدول 1 : التحليلات الإحصائية.....
48	جدول 2 : ملخص التحليلات الإحصائية.....
48	جدول 3 : اختبار الثبات والموثوقية.....
49	جدول 4 : التحليل الإحصائي لعمر المشاركين في التجربة.....
51	جدول 5 : التحليل الإحصائي لجنس المشاركين في التجربة.....
52	جدول 6 : التحليل الإحصائي للدرجة العلمية.....
54	جدول 7 : التحليل الإحصائي لاعتماد المؤسسة منهجية واضحة لتحديد المخاطر المحتملة.....
56	جدول 8 : التحليل الإحصائي لتقييم المخاطر المؤسسية بشكل دوري ومنتظم.....
58	جدول 9 : التحليل الإحصائي لاستخدام المؤسسة أدوات تحليل حديثة لتقدير مستوى المخاطر.....
60	جدول 10 : التحليل الإحصائي لإشراك الإدارات المختلفة في عملية تحديد المخاطر.....
61	جدول 11 : التحليل الإحصائي لامتلاك المؤسسة خططاً واضحة للاستجابة للمخاطر عند حدوثها.....
63	جدول 12 : التحليل الإحصائي لإسهام استراتيجيات إدارة المخاطر في تقليل الخسائر المحتملة.....
65	جدول 13 : التحليل الإحصائي لتحديث خطط إدارة المخاطر بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية.....
67	جدول 14 : التحليل الإحصائي لإسهام إدارة المخاطر في تعزيز استقرار الأداء المالي للمؤسسة.....
69	جدول 15 : التحليل الإحصائي لالتزام المؤسسة بمبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر.....
71	جدول 16 : التحليل الإحصائي للإفصاح بشفافية عن المخاطر المحتملة للمستثمرين.....
73	جدول 17 : التحليل الإحصائي لتعزيز التقارير الدورية حول المخاطر ثقة المستثمرين بالمؤسسة.....
75	جدول 18 : التحليل الإحصائي لإسهام سياسات الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية.....
77	جدول 19 : التحليل الإحصائي لإظهار ممارسات إدارة المخاطر مستوى عالٍ من الاحترافية المؤسسية.....
79	جدول 20 : التحليل الإحصائي لإسهام إدارة المخاطر الفعالة في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية.....
81	جدول 21 : التحليل الإحصائي لشعور المستثمرون الأجانب بالثقة في بيئة الأعمال نتيجة وضوح سياسات إدارة المخاطر ...
83	جدول 22 : التحليل الإحصائي لأداء استقرار البيئة المؤسسية إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية.....
85	جدول 23 : التحليل الإحصائي لاعتبار إدارة المخاطر عاملاً أساسياً في اتخاذ المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار.....
87	جدول 24 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين جذب الاستثمارات الأجنبية وتحديد وتقييم المخاطر المؤسسية.....
89	جدول 25 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين جذب الاستثمارات الأجنبية واستراتيجيات الاستجابة للمخاطر والحد منها
90	جدول 26 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين جذب الاستثمارات الأجنبية والإفصاح والحوكمة المرتبطة بإدارة المخاطر

92	جدول 27 : اختبار التباين الأحادي.....
92	جدول 28 : ملخص نموذج معامل بايز.....
93	جدول 29 : التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى بين إدارة المخاطر المؤسسية بأبعادها وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.....
94	جدول 30 : اختبار تي للعينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى بين إدارة المخاطر المؤسسية بأبعادها وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.....
94	جدول 31 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى بين إدارة المخاطر المؤسسية بأبعادها وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.....
95	جدول 32 : التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد وتقييم المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية.....
96	جدول 33 : اختبار تي للعينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد وتقييم المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية.....
96	جدول 34 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد وتقييم المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية.....
97	جدول 35 : التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات الاستجابة للمخاطر والحد منها وجذب الاستثمارات الأجنبية.....
97	جدول 36 : اختبار تي للعينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات الاستجابة للمخاطر والحد منها وجذب الاستثمارات الأجنبية.....
98	جدول 37 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات الاستجابة للمخاطر والحد منها وجذب الاستثمارات الأجنبية.....
99	جدول 38 : التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والحوكمة المرتبطة بإدارة المخاطر وجذب الاستثمارات الأجنبية.....
99	جدول 39 : اختبار تي للعينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والحوكمة المرتبطة بإدارة المخاطر وجذب الاستثمارات الأجنبية.....
99	جدول 40 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والحوكمة المرتبطة بإدارة المخاطر وجذب الاستثمارات الأجنبية.....
100	جدول 41 : التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: يوجد تأثير معنوي لتحديد وتقييم المخاطر في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب.....

- جدول 42 : اختبار تي للعينه الواحدة للفرضية: يوجد تأثير معنوي لتحديد وتقييم المخاطر في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب
101.....
- جدول 43 : حجم التأثير في العينه الواحدة للفرضية: يوجد تأثير معنوي لتحديد وتقييم المخاطر في تعزيز ثقة المستثمرين
الأجانب 101.....
- جدول 44 : التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: يوجد تأثير معنوي لتكامل أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية مجتمعة في زيادة
تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية..... 102.....
- جدول 45 : اختبار تي للعينه الواحدة للفرضية: يوجد تأثير معنوي لتكامل أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية مجتمعة في زيادة
تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية..... 102.....
- جدول 46 : حجم التأثير في العينه الواحدة للفرضية: يوجد تأثير معنوي لتكامل أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية مجتمعة في
زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية..... 103.....

فهرس الأشكال

- شكل توضيحي 1 : التمثيل البياني لعمر المشاركين في التجربة..... 50
- شكل توضيحي 2 : التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة..... 51
- شكل توضيحي 3 : التمثيل البياني للدرجة العلمية..... 53
- شكل توضيحي 4 : التمثيل البياني لاعتماد المؤسسة منهجية واضحة لتحديد المخاطر المحتملة..... 55
- شكل توضيحي 5 : التمثيل البياني لتقييم المخاطر المؤسسية بشكل دوري ومنظم..... 57
- شكل توضيحي 6 : التمثيل البياني لاستخدام المؤسسة أدوات تحليل حديثة لتقدير مستوى المخاطر..... 59
- شكل توضيحي 7 : التمثيل البياني لإشراك الإدارات المختلفة في عملية تحديد المخاطر..... 60
- شكل توضيحي 8 : التمثيل البياني لامتلاك المؤسسة خططاً واضحة للاستجابة للمخاطر عند حدوثها..... 62
- شكل توضيحي 9 : التمثيل البياني لإسهام استراتيجيات إدارة المخاطر في تقليل الخسائر المحتملة..... 64
- شكل توضيحي 10 : التمثيل البياني لتحديث خطط إدارة المخاطر بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية..... 66
- شكل توضيحي 11 : التمثيل البياني لإسهام إدارة المخاطر في تعزيز استقرار الأداء المالي للمؤسسة..... 68
- شكل توضيحي 12 : التمثيل البياني لالتزام المؤسسة بمبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر..... 70
- شكل توضيحي 13 : التمثيل البياني للإفصاح بشفافية عن المخاطر المحتملة للمستثمرين..... 72
- شكل توضيحي 14 : التمثيل البياني لتعزيز التقارير الدورية حول المخاطر ثقة المستثمرين بالمؤسسة..... 74
- شكل توضيحي 15 : التمثيل البياني لإسهام سياسات الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية..... 76
- شكل توضيحي 16 : التمثيل البياني لإظهار ممارسات إدارة المخاطر مستوى عالٍ من الاحترافية المؤسسية..... 78
- شكل توضيحي 17 : التمثيل البياني لإسهام إدارة المخاطر الفعالة في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية..... 80
- شكل توضيحي 18 : التمثيل البياني لشعور المستثمرون الأجانب بالثقة في بيئة الأعمال نتيجة وضوح سياسات إدارة المخاطر..... 82
- شكل توضيحي 19 : التمثيل البياني لأداء استقرار البيئة المؤسسية إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية..... 84
- شكل توضيحي 20 : التمثيل البياني لاعتبار إدارة المخاطر عاملاً أساسياً في اتخاذ المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار..... 86
- شكل توضيحي 21 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين جذب الاستثمارات الأجنبية وتحديد وتقييم المخاطر المؤسسية..... 88
- شكل توضيحي 22 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين جذب الاستثمارات الأجنبية واستراتيجيات الاستجابة للمخاطر والحد منها..... 89

شكل توضيحي 23 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين جذب الاستثمارات الأجنبية والإفصاح
والحوكمة المرتبطة بإدارة المخاطر 91

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على البعدين المالي والتشغيلي والتشريعي والتنظيمي للمخاطر، ومدى تأثيرها على قرارات المستثمرين الأجانب. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اتباع المنهجية الكمية، حيث تم جمع البيانات باستخدام استبيانات مغلقة بمقياس ليكرت الخماسي، مع تحليلها إحصائيًا لاختبار الفرضيات وتفسير النتائج بشكل دقيق. وقد شملت العينة المستخدمة في الدراسة 259 مشاركًا من المسؤولين في المؤسسات السعودية والمستثمرين الأجانب، تم اختيارهم باستخدام تقنية العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل جميع القطاعات الاقتصادية ومستويات المؤسسات المختلفة. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين فعالية إدارة المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تبين أن الممارسات المالية الفعالة، والتحكم في المخاطر التشغيلية، والالتزام بالإطار التشريعي والتنظيمي يسهم جميعها في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب وزيادة حجم الاستثمارات المباشرة في المملكة. كما أظهرت النتائج أهمية تطوير نظم لرصد وإدارة المخاطر بشكل مستمر، ورفع مستوى وعي الكوادر الإدارية حول أهمية التخطيط الوقائي والتحوط ضد المخاطر المحتملة. استنادًا إلى هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية على المستويين المالي والتشغيلي والتشريعي، وتطوير برامج تدريبية للعاملين، وتبني سياسات استثمارية داعمة تعزز الشفافية وتسهّل الإجراءات للمستثمرين الأجانب، بما يسهم في استدامة جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي وتحسين قدرتها التنافسية على المستوى الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر المؤسسية، المخاطر المالية، المخاطر التشغيلية، المخاطر التشريعية والتنظيمية،

الاستثمارات الأجنبية، المملكة العربية السعودية، المنهجية الكمية

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة

تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة واحدة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى الدول. فهي لا تقتصر على توفير رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع، بل تشمل أيضًا نقل التكنولوجيا الحديثة، وتطوير القدرات البشرية، ونقل الخبرات الإدارية والتشغيلية، مما يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية. وفي ظل التغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة، وما يكتنف الأسواق الدولية من تقلبات مالية وسياسية، أصبح جذب الاستثمارات الأجنبية مسألة حيوية لدول مثل المملكة العربية السعودية، التي تسعى إلى تنويع مصادر دخلها الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد التقليدي على النفط، وتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد. ومن هذا المنطلق، تتخذ المملكة إجراءات متعددة لتعزيز مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب، بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030 الطموحة، والتي تركز على تطوير بيئة أعمال محفزة، وتشجيع الابتكار، ودعم القطاعات غير النفطية الحيوية (أحمد، 2025).

تُعَد إدارة المخاطر المؤسسية أحد العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على قرارات المستثمرين الأجانب. فالمستثمرون يبحثون عن بيئات اقتصادية مستقرة وموثوقة، قادرة على التعامل مع المخاطر المحتملة سواء كانت مالية، أو سياسية، أو تشغيلية، أو تشريعية. وعندما تتمكن المؤسسات من وضع استراتيجيات فعالة لإدارة هذه المخاطر، فإن ذلك يعزز مستوى الثقة لدى المستثمرين ويقلل من شعورهم بعدم اليقين، مما يجعل السوق أكثر جاذبية للاستثمار. في المقابل، فإن ضعف إدارة المخاطر أو غيابها قد يؤدي إلى الخسائر غير المتوقعة، ويزيد من القلق لدى المستثمرين، وقد يثنيهم عن الدخول في السوق، خاصة في بيئات اقتصادية حديثة أو متقلبة مثل الأسواق النامية التي تسعى إلى التوسع في جذب رؤوس الأموال الأجنبية (الشيخ، 2017).

اتخذت الجهات الحكومية والقطاع الخاص خطوات كبيرة لتعزيز ثقافة إدارة المخاطر المؤسسية، من خلال تطوير الأطر القانونية والتنظيمية، وتبني معايير عالمية مثل إطار إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)، وتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة والشفافية والمساءلة. هذه الجهود تهدف إلى تمكين الشركات من تحديد المخاطر المحتملة بشكل دقيق، وتقييمها بصورة علمية، ووضع الخطط المناسبة للتعامل معها بطرق تقلل من آثارها السلبية، وبالتالي توفير بيئة استثمارية أكثر أمانًا وثقة. وتشير العديد من الدراسات إلى أن وجود نظام فعال لإدارة المخاطر لا يقتصر تأثيره على تقليل الخسائر المحتملة فحسب، بل

يتمد ليشمل تحسين سمعة المؤسسة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحقيق استقرار اقتصادي يعزز من القدرة التنافسية على المستوى الإقليمي والدولي (قطارة، 2022).

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على العلاقة بين فعالية سياسات إدارة المخاطر ومستوى الثقة لدى المستثمرين الأجانب. كما تسعى الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي يمكن أن يساعد المؤسسات في تحسين آلياتها لإدارة المخاطر، وبالتالي تعزيز قدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية بما يساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق التنوع الاقتصادي. من خلال هذا التحليل، سيتم تسليط الضوء على أهمية إدارة المخاطر كأداة استراتيجية لتحقيق استقرار السوق وجذب المستثمرين، فضلاً عن دورها في تمكين المملكة من مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية بشكل أكثر فعالية ومرونة.

1.2. مشكلة الدراسة

تواجه المملكة العربية السعودية تحديات متعددة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة ضمن رؤية 2030 لتعزيز بيئة الاستثمار وتنويع مصادر الدخل الوطني. فالمستثمرون الأجانب غالباً ما يضعون في اعتبارهم مستوى المخاطر المؤسسية عند اتخاذ قرارات الاستثمار، حيث يُنظر إلى وجود إدارة مخاطر فعّالة كدليل على استقرار السوق وموثوقية المؤسسات المحلية. وعلى الرغم من تطبيق بعض السياسات التشريعية والتنظيمية لتعزيز الحوكمة والشفافية، إلا أن هناك قلة في الدراسات التي تقيّم تأثير إدارة المخاطر المؤسسية بشكل مباشر على جذب الاستثمارات الأجنبية داخل السياق السعودي. هذا الأمر يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى فعالية أنظمة إدارة المخاطر الحالية، ودرجة تكاملها مع الاستراتيجيات الوطنية لجذب الاستثمارات الأجنبية، ومدى مساهمتها في بناء الثقة لدى المستثمرين الأجانب.

كما تتضمن مشكلة الدراسة تحدياً آخر يتعلق بقياس العلاقة بين عناصر إدارة المخاطر المختلفة (مثل المخاطر المالية، التشغيلية، التشريعية، والبيئية) واستجابة المستثمرين الأجانب لها. فعلى الرغم من أن العديد من الدراسات العالمية أكدت الدور الحاسم لإدارة المخاطر في تعزيز جاذبية الأسواق الاستثمارية، إلا أن السياق السعودي يختلف من حيث البيئة الاقتصادية، والإطار التشريعي، ونضج أساليب إدارة المخاطر. هذا الاختلاف يجعل من الضروري دراسة هذه العلاقة محلياً

وبصورة منهجية، لمعرفة مدى قدرة المؤسسات السعودية على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال سياسات إدارة المخاطر المؤسسية (AlTunisi، 2025).

1.2.1. فجوات على المستوى النظري:

على المستوى النظري، توجد عدة فجوات تستدعي البحث والدراسة، أبرزها:

1. معظم الدراسات العالمية ركزت على أثر إدارة المخاطر على الاستثمارات الأجنبية في الأسواق الغربية أو الأسواق الناشئة الأخرى، مما يجعل هناك نقصاً في الدراسات النظرية التي تربط بين إدارة المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية داخل المملكة العربية السعودية.
2. الكثير من الدراسات تناولت نوعاً واحداً من المخاطر (مالية، أو تشغيلية، أو تشريعية) دون استعراض العلاقة الشاملة بين جميع أنواع المخاطر المؤسسية وتأثيرها المشترك على قرارات المستثمرين.
3. توجد حاجة لتطوير نماذج نظرية محلية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيئة الاقتصادية والتنظيمية في المملكة، بما يمكن من فهم أفضل لكيفية تأثير إدارة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية (Ghose، 2025).

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي:

على المستوى التطبيقي، تظهر الفجوات التالية:

1. هناك محدودية في الدراسات التي تعتمد على بيانات ميدانية حقيقية من المستثمرين الأجانب أو المؤسسات السعودية لتقييم فعالية إدارة المخاطر، مما يحد من القدرة على تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق.
2. لا توجد دراسات كافية توضح كيفية تفاعل السياسات الحكومية لجذب الاستثمارات الأجنبية مع ممارسات إدارة المخاطر داخل الشركات والمؤسسات السعودية، وهو ما يقلل من فعالية الإجراءات المتخذة.

3. معظم الدراسات التطبيقية تميل إلى التحليل النوعي، مع غياب الدراسات الكمية التي تقيس بشكل دقيق مدى تأثير ممارسات إدارة المخاطر على قرارات الاستثمار الأجنبية، بما في ذلك تقدير مستوى المخاطر المقبولة وتأثيرها على الثقة الاستثمارية (Ali، 2025).

1.3. أهمية الدراسة

1.3.1. على المستوى النظري:

تكمن أهمية هذه الدراسة على المستوى النظري في إثرائها للأدبيات الأكاديمية المتعلقة بإدارة المخاطر المؤسسية والاستثمارات الأجنبية، وخاصة في السياق السعودي الذي يعكس بيئة اقتصادية متطورة نسبيًا في المنطقة العربية. فمعظم الدراسات السابقة ركزت على الأسواق الغربية أو الأسواق الناشئة خارج المملكة، ولم تتناول بدقة العلاقة المتبادلة بين إدارة المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية ضمن البيئة الاقتصادية والقانونية السعودية. ومن خلال تحليل هذه العلاقة، تسهم الدراسة في تطوير الإطار النظري الذي يوضح كيفية تأثير إدارة المخاطر على قرارات المستثمرين، سواء فيما يتعلق بالمخاطر المالية، التشغيلية، التشريعية أو البيئية، وربط ذلك بمستوى الثقة لدى المستثمرين الأجانب. كما تتيح الدراسة إمكانية صياغة نموذج تحليلي نظري يمكن أن يكون مرجعًا للأبحاث المستقبلية في هذا المجال، ويعمل على سد الفجوات المعرفية القائمة حول تكامل استراتيجيات إدارة المخاطر مع سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية (Morsi، 2025).

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

أما على المستوى التطبيقي، فتبرز أهمية الدراسة في تقديم توصيات عملية لصانعي القرار والمستثمرين والمؤسسات السعودية لتعزيز فعالية إدارة المخاطر وتحسين جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. فنتائج الدراسة من شأنها أن تساعد الشركات على تطوير أنظمة وإجراءات أكثر كفاءة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر، بما يقلل من احتمالية التعرض للخسائر ويعزز من مستوى الثقة لدى المستثمرين الأجانب. كما ستوفر الدراسة بيانات ومؤشرات قابلة للقياس يمكن أن يستخدمها القطاع الحكومي في تصميم سياسات استثمارية مدروسة تدعم بيئة أعمال مستقرة وموثوقة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن

تسهم نتائج الدراسة في تعزيز التواصل بين القطاعين العام والخاص، من خلال توفير إطار عمل عملي لتطبيق إدارة المخاطر المؤسسية كأداة استراتيجية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة (Aldhawyan, 2025).

1.4. أسئلة الدراسة:

👉 السؤال الرئيسي:

- ما أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية؟

👉 الأسئلة الفرعية:

1. ما العلاقة بين فعالية إدارة المخاطر المالية للمؤسسات السعودية ومستوى جذب الاستثمارات الأجنبية؟
2. كيف يؤثر تطبيق سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر التشغيلية على ثقة المستثمرين الأجانب في السوق السعودي؟
3. ما مدى تأثير إدارة المخاطر التشريعية والتنظيمية على قرارات الاستثمار لدى الشركات الأجنبية؟
4. كيف تسهم إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
5. ما دور التكامل بين أنواع المخاطر المختلفة وإستراتيجيات المؤسسات في تحسين القدرة التنافسية للمملكة على جذب الاستثمارات الأجنبية؟

1.5. أهداف الدراسة:

👉 الهدف الرئيسي:

- تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، وتحديد مدى مساهمة سياسات إدارة المخاطر في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب وتحفيزهم على الاستثمار المباشر في السوق السعودي.

👉 الأهداف الفرعية:

1. تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر المالية للمؤسسات السعودية ومستوى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. دراسة أثر تطبيق سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر التشغيلية على ثقة المستثمرين الأجانب في السوق السعودي.
3. تقييم تأثير إدارة المخاطر التشريعية والتنظيمية على قرارات الاستثمار لدى الشركات الأجنبية.
4. التعرف على دور إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
5. تحديد مدى فعالية التكامل بين أنواع المخاطر المختلفة واستراتيجيات المؤسسات في تحسين القدرة التنافسية للمملكة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

1.6. فرضيات الدراسة

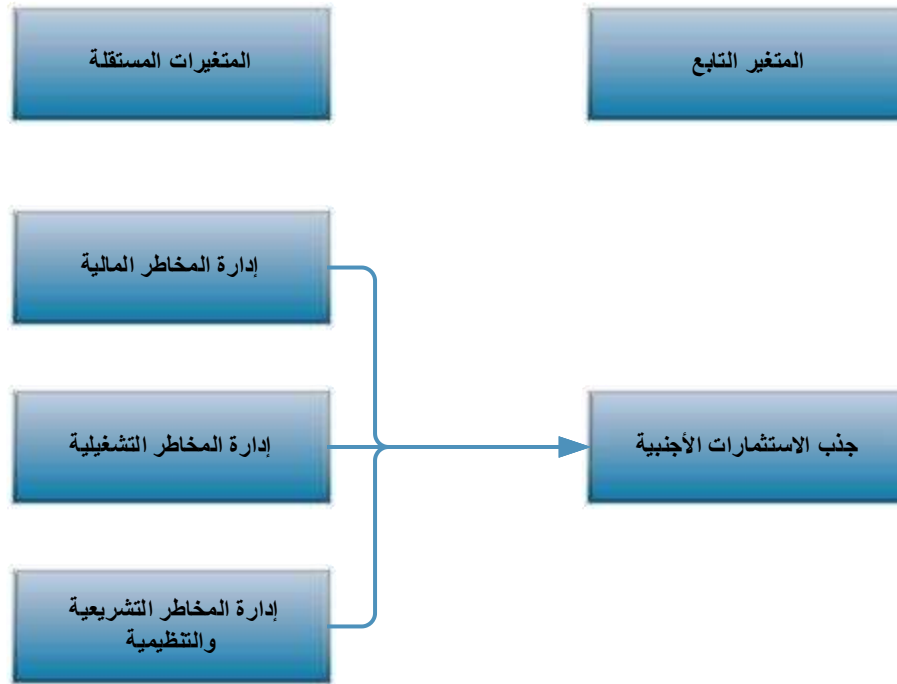
👉 الفرضية الرئيسية

- تفترض الدراسة أن إدارة المخاطر المؤسسية تؤثر بشكل إيجابي وذو دلالة إحصائية على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

👉 الفرضيات الفرعية:

1. هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المالية للمؤسسات السعودية ومستوى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. يساهم تطبيق سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر التشغيلية في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في السوق السعودي بشكل إيجابي وملحوظ.
3. تؤثر إدارة المخاطر التشريعية والتنظيمية تأثيراً إيجابياً على قرارات الاستثمار لدى الشركات الأجنبية.
4. تسهم إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في زيادة جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
5. يزداد تأثير جذب الاستثمارات الأجنبية عندما تكون استراتيجيات إدارة المخاطر متكاملة وتغطي جميع أنواع المخاطر المالية، التشغيلية، التشريعية، والبيئية.

1.7. نموذج الدارسة



المصدر: إعداد الباحث

1.8. منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهجية الكمية بهدف تحليل أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية. وقد تم اختيار هذا المنهج لما يتميز به من القدرة على قياس المتغيرات بدقة، وتحليل العلاقات بين الظواهر الاقتصادية والمؤسسية من خلال الأدوات الإحصائية والقياسية، مما يتيح استخلاص نتائج موضوعية قابلة للتعميم ضمن إطار الدراسة. ويعد المنهج الكمي مناسباً بشكل خاص لهذه الدراسة، نظراً لأن البيانات المتعلقة بالممارسات المؤسسية، وفعالية إدارة المخاطر، وحجم الاستثمارات الأجنبية يمكن تحويلها إلى مؤشرات رقمية قابلة للقياس، مما يسمح بتحليلها بأسلوب علمي دقيق.

- تصميم الدراسة

تم تصميم الدراسة وفق تصميم وصفي - سببي (Descriptive-Causal Design)، حيث يهدف الجزء الوصفي إلى التعرف على الخصائص العامة للمؤسسات السعودية وطبيعة ممارسات إدارة المخاطر فيها، بينما يهدف الجزء السببي إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (إدارة المخاطر المالية، التشغيلية، والتشريعية) والمتغير التابع (جذب الاستثمارات الأجنبية). ويتيح هذا التصميم إمكانية تحديد مدى تأثير كل بُعد من أبعاد إدارة المخاطر على القدرة الاستثمارية للمملكة، وتقدير حجم العلاقة بين هذه المتغيرات باستخدام أساليب التحليل الإحصائي المتقدمة.

- مجتمع الدراسة وعينتها

يشمل مجتمع الدراسة جميع المؤسسات السعودية العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تتعامل مع المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى الشركات الأجنبية التي لها استثمارات أو شراكات في المملكة. وتم اختيار عينة عشوائية طبقية لضمان تمثيل جميع القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على المؤسسات ذات العلاقة المباشرة بالاستثمارات الأجنبية. وتم تحديد حجم العينة وفق معايير الإحصاء لضمان دقة النتائج، بحيث تكون البيانات المجموعة كافية لاختبار الفرضيات واستخلاص استنتاجات موثوقة. ويستند اختيار العينة أيضاً إلى المعايير الزمنية والمكانية، مع مراعاة وجود بيانات حديثة متاحة عن كل مؤسسة ضمن نطاق الدراسة.

- أدوات جمع البيانات

تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، نظرًا لملاءمته للمنهجية الكمية وقدرته على قياس آراء وممارسات الأفراد والمؤسسات بدقة. وقد صُمم الاستبيان ليغطي جميع المتغيرات المستقلة (المخاطر المالية، التشغيلية، والتشريعية) والمتغير التابع (جذب الاستثمارات الأجنبية)، مع استخدام مقاييس ليكرت المكونة من خمسة مستويات لتقدير درجة الاتفاق أو الاختلاف مع كل بند. وتم اختبار أداة الاستبيان من خلال اختبار الصدق والثبات لضمان دقة وموثوقية البيانات المجموعة، مما يضمن إمكانية استخدام النتائج في التحليل الإحصائي بثقة عالية.

- أساليب التحليل الإحصائي

بعد جمع البيانات، سيتم تحليلها باستخدام برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS أو أي برامج مشابهة. وستشمل أساليب التحليل:

- التحليل الوصفي لتحديد الخصائص العامة للمتغيرات ومستوى انتشار ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات.
- تحليل الارتباط (Correlation Analysis) لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- التحليل الانحداري (Regression Analysis) لتحديد مدى تأثير كل بعد من أبعاد إدارة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية وقياس قوة العلاقة وتأثيرها الإحصائي.
- اختبار الفرضيات باستخدام مستويات الدلالة الإحصائية المناسبة (Significance Level) للتأكد من صحة النتائج وقابليتها للتعميم.

1.9. الدراسة الميدانية

تمثل الدراسة الميدانية جزءاً جوهرياً من هذا البحث، إذ تهدف إلى جمع بيانات دقيقة من الواقع العملي للمؤسسات السعودية والمستثمرين الأجانب بهدف اختبار الفرضيات المقررة وتحليل أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية. وتعتمد الدراسة الميدانية على الأسلوب الكمي في جمع البيانات، باستخدام أدوات قياس موضوعية تسمح بتقييم المتغيرات المستقلة الثلاثة (إدارة المخاطر المالية، التشغيلية، التشريعية) والمتغير التابع (جذب الاستثمارات الأجنبية) بشكل قابل للقياس والتحليل الإحصائي.

- مجتمع الدراسة وعينها الميدانية

يشمل مجتمع الدراسة جميع المؤسسات السعودية العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تتعامل مع المستثمرين الأجانب، بما في ذلك القطاعات الصناعية والخدمية والتجارية، بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب الذين لديهم مشاريع أو استثمارات قائمة داخل المملكة.

لتنفيذ الدراسة الميدانية بشكل فعال، تم استخدام العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل جميع القطاعات الاقتصادية ذات الصلة، مع مراعاة حجم المؤسسة ونوع النشاط الاقتصادي ومستوى تعاملها مع المستثمرين الأجانب. وقد تم تحديد حجم العينة بحيث يحقق معايير الدقة الإحصائية والموثوقية العالية، مما يتيح إجراء التحليل الكمي واختبار الفرضيات بثقة، مع إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة الكلي.

- أدوات جمع البيانات الميدانية

اعتمدت الدراسة الميدانية على استبيانات مغلقة ومهيكلية، تم تصميمها لتغطية جميع أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية (المالية، التشغيلية، التشريعية) وعلاقتها بجذب الاستثمارات الأجنبية. وقد تم استخدام مقياس ليكرت من خمسة مستويات لقياس مدى الاتفاق أو الاختلاف مع كل بند من بنود الاستبيان، لضمان الدقة في قياس مواقف واستجابات المستجيبين. كما تم إجراء اختبار الصدق والثبات للاستبيان قبل تطبيقه على العينة، وذلك للتأكد من أن البيانات المجموعة دقيقة وقابلة للتحليل الإحصائي.

بالإضافة إلى ذلك، تم الاهتمام بجمع بيانات داعمة من السجلات الرسمية للشركات وتقارير الاستثمار الأجنبية، لتدعيم النتائج وتحليل العلاقة بين فعالية إدارة المخاطر ومستوى جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل أكثر موثوقية ودقة.

- إجراءات جمع البيانات

بدأت عملية جمع البيانات الميدانية بعد التأكد من صلاحية أدوات القياس ووضوح محتوى الاستبيان للمستجيبين. تم توزيع الاستبيانات على الموظفين المسؤولين عن إدارة المخاطر في المؤسسات السعودية، وكذلك على المستثمرين الأجانب المشاركين في السوق السعودي، مع ضمان السرية التامة للبيانات وطمأنة المشاركين بأن استخدام المعلومات سيكون لأغراض البحث العلمي فقط.

كما تم توجيه المشاركين لملء الاستبيان بطريقة دقيقة، مع توفير توضيحات حول كيفية تقييم كل بند، وذلك لتقليل الأخطاء المحتملة وتحسين جودة البيانات المجموعة. وبعد جمع الاستبيانات، تم مراجعة كل الاستبيانات للتأكد من اكتمالها وصلاحية الردود للتحليل الإحصائي.

- أهداف الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى:

1. قياس مستوى فعالية إدارة المخاطر المؤسسية في المؤسسات السعودية من خلال المتغيرات المالية والتشغيلية والتشريعية.
2. تقييم مدى تأثير هذه الممارسات على ثقة المستثمرين الأجانب ورغبتهم في ضخ استثمارات جديدة داخل المملكة.
3. تحديد العلاقة السببية بين كل بعد من أبعاد إدارة المخاطر والمؤشر العام لجذب الاستثمارات الأجنبية.
4. تقديم نتائج قابلة للتحليل الإحصائي يمكن استخدامها في اختبار الفرضيات واستخلاص استنتاجات عملية لدعم السياسات المؤسسية والحكومية.

1.10. مخطط المشروع المقترح

المرحلة	الأنشطة الرئيسية	الأهداف	المدة الزمنية	المخرجات المتوقعة
التحضير والتخطيط	مراجعة الأدبيات والمراجع العلمية	وضع خطة واضحة ومنهجية للدراسة	0.5 شهر	خطة بحثية مفصلة مع جدول زمني
	تحديد أدوات جمع البيانات	تصميم الاستبانة وأدوات القياس		أدوات جمع بيانات جاهزة للاستخدام
	التنسيق مع الجهات المشاركة	الحصول على الموافقات اللازمة		موافقات رسمية من المؤسسات المشاركة
جمع البيانات	توزيع الاستبانة على المشاركين	جمع بيانات ميدانية دقيقة وموثوقة	1 شهر	مجموعة بيانات مكتملة وصحيحة
	إجراء مقابلات مع خبراء مختارين	تعميق الفهم حول التحديات والفرص		ملاحظات ومعلومات نوعية داعمة
تحليل البيانات	تنظيف وترتيب البيانات	التأكد من جودة البيانات ودقتها	1 شهر	بيانات جاهزة للتحليل
	استخدام البرامج الإحصائية (SPSS) وغيرها	اختبار الفرضيات وتحليل العلاقات بين المتغيرات		نتائج إحصائية تدعم أو ترفض الفرضيات
	إعداد الرسوم البيانية والتقارير التحليلية	توضيح النتائج وتفسيرها		جداول ورسوم بيانية وتفسيرية مفصلة
إعداد التقرير النهائي	صياغة نتائج الدراسة والتوصيات	تقديم بحث متكامل وموثق	1 شهر	تقرير نهائي متكامل يشمل كافة أجزاء الدراسة
	مراجعة التقرير وتنقيحه	ضمان دقة وسلامة المحتوى		تقرير معد للنشر أو العرض

عرض النتائج	تقديم العرض في مؤتمرات أو ورش عمل	نشر المعرفة والاستفادة العملية	0.5 شهر	عرض تقديمي شامل + ملاحظات وردود فعل من الجمهور
	مناقشة نتائج الدراسة مع الجهات المعنية	الحصول على تقييمات وملاحظات لتحسين البحث		مخرجات نقاشية تعزز من جودة البحث وتطبيقه المستقبلي

2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. المقدمة:

يعتبر الفصل الثاني من هذه الدراسة مرحلة أساسية لبناء الإطار المفاهيمي والنظري للبحث، حيث يركز على توضيح المفاهيم الرئيسية التي تشكل جوهر الدراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات المختلفة. ويأتي هذا الفصل بعد تقديم الإطار العام للمشكلة البحثية، ليسلط الضوء على العناصر المؤثرة في نتائج البحث ويبيّن القارئ لفهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، دون الخوض مباشرة في التفاصيل التطبيقية أو القياسية الخاصة بها، والتي سيتم تناولها لاحقًا في الفصل الثالث والرابع.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم الأساس النظري والمنهجي لفهم المتغيرات التي تمثل جوهر الدراسة، مع التركيز على كيفية تفاعلها وتأثيرها على بعضها البعض ضمن الإطار البحثي. ومن خلال هذا التناول، سيتمكن الباحث من تحديد العلاقة المحتملة بين المتغيرات، واستنتاج الاتجاهات العامة التي قد تظهر في التحليل الميداني، وبالتالي توفير قاعدة متينة لتفسير النتائج لاحقًا. ويعد هذا الجانب مهمًا لأنه يعزز القدرة على ربط النظرية بالممارسة، ويضمن أن تكون الفرضيات والأسئلة البحثية مستندة إلى أسس علمية واضحة ومنطقية، مما يزيد من مصداقية الدراسة العلمية وعمق التحليل.

كما يسعى الفصل الثاني إلى توضيح أهمية دراسة المتغيرات والعلاقات بينها، حيث أن فهم هذه العلاقات يمثل حجر الزاوية في أي بحث علمي يسعى إلى تحليل أثر العوامل المؤسسية على النتائج الاقتصادية، مثل جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة. ويبرز هذا الفصل الدور المحوري للمتغيرات في تشكيل الإطار النظري للدراسة، كما يوضح كيف يمكن لهذه المتغيرات أن تؤثر على بعضها البعض، بما يساهم في تقديم صورة شاملة حول طبيعة التأثيرات المحتملة. كما يعزز هذا الفصل قدرة الباحث على صياغة الفرضيات بدقة، وتصميم أدوات القياس المناسبة، وتوجيه الدراسة الميدانية بشكل علمي، بما يضمن تحقيق أهداف البحث والوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق العملي.

يمثل الفصل الثاني جسرًا مهمًا بين الإطار النظري العام للدراسة والممارسة التطبيقية التي سيتم تناولها لاحقًا، ويؤسس لفهم شامل للمتغيرات وطبيعة العلاقة بينها قبل الانتقال إلى المرحلة الميدانية والتحليل الإحصائي. كما يساهم في تهيئة القارئ والممارس الأكاديمي على حد سواء لفهم الأسس التي يستند إليها البحث، ويعطي رؤية واضحة حول أهمية المتغيرات والعلاقات المتبادلة بينهما في سياق البحث عن أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية.

2.2. المتغيرات المستقلة:

- المتغير المستقل الأول: إدارة المخاطر المالية

تتمحور إدارة المخاطر المالية حول التعرف على المخاطر الاقتصادية المحتملة، بما في ذلك مخاطر السيولة، والتقلبات في أسعار الصرف، ومخاطر الائتمان، والتغيرات الاقتصادية العالمية. يهدف هذا البعد من إدارة المخاطر إلى حماية رأس المال المستثمر وضمان استقرار المؤسسات ماليًا، بما يعزز قدرة الشركات على الصمود أمام الأزمات المالية المفاجئة. يعد هذا المتغير جوهريًا لأن المستثمرين الأجانب يبحثون عن أسواق مستقرة ماليًا لتقليل احتمالية الخسائر، وبالتالي فإن وجود أنظمة مالية قوية ومستقرة يرفع من ثقة المستثمرين ويزيد من جاذبية المملكة كوجهة استثمارية آمنة (Eyinade، 2025).

- المتغير المستقل الثاني: إدارة المخاطر التشغيلية

تركز إدارة المخاطر التشغيلية على المخاطر المرتبطة بالعمليات اليومية للمؤسسة، بما في ذلك أعطال المعدات، وأخطاء الإجراءات، ونقص الموارد البشرية، والمشكلات في سلسلة الإمداد والإنتاج. يساهم هذا البعد في ضمان استمرارية الأعمال وتقليل تأثير الأحداث غير المتوقعة على أداء المؤسسات. وتبرز أهميته بشكل خاص في سياق جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يبحث المستثمرون عن مؤسسات قادرة على الحفاظ على كفاءتها التشغيلية والتكيف مع التحديات، مما يعكس قدرة المملكة على توفير بيئة استثمارية مرنة ومستقرة (Vicente، 2024).

- المتغير المستقل الثالث: إدارة المخاطر التشريعية والتنظيمية

يتعلق هذا البعد بقدرة المؤسسات على التعامل مع المخاطر المرتبطة بالإطار القانوني والتنظيمي، بما في ذلك الامتثال للقوانين المحلية والدولية، والتغيرات في السياسات الحكومية، ومتطلبات الترخيص، وحماية حقوق المستثمرين. يمثل هذا المتغير عنصرًا أساسيًا لبناء الثقة لدى المستثمرين الأجانب، إذ يضمن أن البيئة الاستثمارية في المملكة آمنة وموثوقة، وأن أي تغييرات تشريعية لن تؤثر سلبًا على استثماراتهم. كما أن الامتثال للقوانين يعزز سمعة المؤسسات ويزيد من قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Shekarabi، 2025).

2.3. المتغير التابع:

- جذب الاستثمارات الأجنبية

يشير المتغير التابع إلى قدرة المملكة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، ويعكس مستوى الثقة التي يضعها المستثمرون الأجانب في بيئة الأعمال المحلية. ويُقاس هذا المتغير عادة من خلال حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة، وعدد المشاريع الاستثمارية المنفذة، ومؤشرات الثقة الاستثمارية لدى الشركات الأجنبية. يمثل جذب الاستثمارات الأجنبية الهدف النهائي الذي تسعى إليه المؤسسات والجهات الحكومية، ويُعتبر مؤشرًا رئيسيًا على استقرار البيئة الاقتصادية وكفاءة السياسات المؤسسية. فعندما تتمكن المؤسسات من إدارة المخاطر بفعالية، يقل شعور المستثمرين بعدم اليقين، ويزداد استعدادهم للاستثمار المباشر في السوق السعودي، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويحقق أهداف رؤية 2030 في تنويع مصادر الدخل الوطني (Katitas، 2024).

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

يعكس نموذج الدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث يفترض أن إدارة المخاطر المالية، التشغيلية، والتشريعية تؤثر بشكل مباشر وإيجابي على جذب الاستثمارات الأجنبية. فعندما تعمل المؤسسات على إدارة المخاطر المالية بفعالية، يتم تقليل المخاطر الاقتصادية، مما يشجع المستثمرين على ضخ رؤوس الأموال. وبالمثل، فإن إدارة المخاطر التشغيلية تضمن استمرارية الأعمال وكفاءة الأداء، بينما توفر إدارة المخاطر التشريعية بيئة قانونية آمنة وموثوقة. ويؤكد النموذج على أن التكامل بين هذه المتغيرات المستقلة الثلاثة يخلق إطارًا شاملاً لإدارة المخاطر، يعزز من ثقة المستثمرين، ويرفع من قدرة المملكة على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (Bui و Krajcsák، 2023).

2.5. الخاتمة:

في ختام هذا الفصل، يتضح الدور المحوري الذي يلعبه الإطار النظري في توضيح العلاقة بين المتغيرات الأساسية للدراسة، إذ ساهم الفصل في بناء الأسس المفاهيمية التي تربط بين العوامل المؤسسية المختلفة ونتائجها المحتملة على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية. وقد ركز الفصل على شرح طبيعة المتغيرات الرئيسية والعلاقات المحتملة بينها، مع إبراز الأبعاد النظرية التي تحكم هذه العلاقة، دون الدخول في التفاصيل التطبيقية أو القياسات العملية، والتي ستتم معالجتها لاحقًا في الفصول الميدانية والتحليلية.

وبشكل هذا التركيز على الجانب النظري أمرًا بالغ الأهمية، لأنه يوفر للباحث قاعدة علمية متينة لفهم كيفية تفاعل المتغيرات المختلفة وتأثير كل منها على الأخرى، ويتيح إمكانية صياغة الفرضيات البحثية بشكل منطقي وموضوعي. ومن خلال هذا التناول، أصبح بالإمكان تصور كيف يمكن أن تتكامل هذه المتغيرات لتشكيل إطار شامل لدراسة أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية، بما يدعم صياغة استنتاجات دقيقة وتحليل علمي موثوق في الفصول التالية.

يوضح الفصل أهمية دراسة العلاقات بين المتغيرات ضمن الإطار النظري قبل الانتقال إلى الدراسة الميدانية، حيث أن فهم هذه العلاقات يمكن الباحث من بناء نموذج بحثي متكامل، وتصميم أدوات قياس دقيقة، وتوجيه الاستبيانات وتحليل البيانات بأسلوب منهجي. كما يعزز هذا التناول قدرة القارئ على إدراك السياق الذي تتحرك فيه المتغيرات، وفهم التفاعلات المحتملة بين ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يساهم في تعزيز عمق الدراسة ومصداقيتها الأكاديمية.

إن الفصل الثاني قد حقق الهدف الأساسي منه، وهو تقديم الإطار النظري اللازم لفهم المتغيرات والعلاقات بينها، وإرساء الأسس اللازمة لاختبار الفرضيات الميدانية والتحليل الكمي لاحقًا. كما ساهم في توضيح أهمية دراسة المتغيرات بطريقة شاملة ومنهجية، بما يضمن أن النتائج التي سيتم الوصول إليها في الفصول القادمة ستكون مستندة إلى أساس علمي واضح وقابل للتفسير والتطبيق في الواقع المؤسسي والاستثماري في المملكة العربية السعودية.

3. الفصل الثالث: منهجية الدراسة

3.1. المقدمة:

يعد الفصل الثالث من الدراسة مرحلة حيوية ومتكاملة تهدف إلى توضيح المنهجية العلمية المتبعة في البحث بشكل شامل ومنهجي، حيث يمثل هذا الفصل جسرًا بين الإطار النظري الذي تم تناوله في الفصل الثاني وبين الجانب التطبيقي والميداني الذي سيتم معالجته لاحقًا. ويهدف الفصل إلى تقديم الأساس الذي يقوم عليه جمع البيانات وتحليلها، من خلال توضيح كافة الإجراءات والخطوات المنهجية التي تضمن دقة النتائج وموثوقيتها. وعلى الرغم من أن الفصل سيتناول بالتفصيل التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث وتصميم الدراسة ومجتمع البحث وأدوات جمع البيانات وإجراءات التحليل الإحصائي، إلا أن أهميته تكمن في تقديم إطار واضح يمكن من خلاله توجيه الدراسة بشكل علمي ومنهجي قبل الانتقال إلى مرحلة التنفيذ الميداني.

يتيح هذا الفصل للباحث والقارئ على حد سواء فهم كيفية التعامل مع المتغيرات البحثية بشكل عملي، وكيفية تحويل المفاهيم النظرية إلى مؤشرات قابلة للقياس والتحليل، بما يضمن موثوقية النتائج. كما يوفر الفصل الأسس التي تمكن الباحث من اختيار تصميم البحث الأنسب، وتقنيات أخذ العينات الدقيقة، وأدوات جمع البيانات الفعالة، والأساليب التحليلية المناسبة، وذلك لضمان أن تكون النتائج الناتجة عن الدراسة الميدانية دقيقة وقابلة للتعميم. وبذلك، يعكس الفصل أهمية المنهجية كأداة لضمان الصدق والدقة العلمية، ويؤسس لفهم العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال بيانات موثوقة وتحليل موضوعي.

يمثل الفصل الثالث أهمية كبيرة في تعزيز مصداقية الدراسة العلمية، إذ يوضح للقارئ أن كل خطوة من خطوات البحث مدروسة بعناية، بدءًا من تحديد متغيرات البحث إلى جمع البيانات وتحليلها، مما يقلل من الأخطاء المحتملة ويزيد من إمكانية استخلاص نتائج دقيقة وقابلة للتطبيق العملي. كما يوضح الفصل كيف أن الالتزام بالإجراءات العلمية السليمة يُسهم في تمكين الباحث من تقديم توصيات واضحة وموضوعية، تساعد صناع القرار في القطاعين العام والخاص على تعزيز فعالية إدارة المخاطر المؤسسية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

إن الفصل الثالث يمثل المرحلة التنفيذية للبحث على المستوى المنهجي، ويعتبر أساسًا لنجاح الدراسة بأكملها، حيث يوفر الإطار المنظم والشامل الذي يضمن ارتباط النتائج النظرية بالممارسات الواقعية، ويؤكد على أهمية التعامل العلمي مع المتغيرات البحثية وتحليل العلاقات بينها بطريقة موضوعية ومدروسة.

3.2. التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث:

تعد التعريفات الإجرائية للمتغيرات من العناصر الأساسية في أي دراسة علمية، حيث توفر معايير دقيقة وقابلة للقياس لكل متغير، بما يتيح للباحث تحويل المفاهيم النظرية إلى مؤشرات كمية يمكن تحليلها إحصائيًا. وفي هذه الدراسة، تنقسم المتغيرات إلى متغيرات مستقلة ومتغير تابع، كما يلي:

أولاً: المتغيرات المستقلة

1. إدارة المخاطر المالية

يعرف هذا المتغير إجرائيًا بأنه مدى قدرة المؤسسات السعودية على تحديد وتقييم والتحكم في المخاطر المالية المحتملة التي قد تؤثر على أدائها واستقرارها المالي، مثل مخاطر السيولة، والتقلبات في أسعار الصرف، ومخاطر الائتمان. ويقاس هذا المتغير من خلال مؤشرات مثل: وجود خطط مالية للتعامل مع المخاطر، استخدام أدوات مالية للتحوط ضد المخاطر، وجود تقارير دورية عن المخاطر المالية، ومدى تطبيق استراتيجيات للحد من الخسائر المحتملة.

2. إدارة المخاطر التشغيلية

يعرف هذا المتغير إجرائيًا بأنه مدى قدرة المؤسسات على التعامل مع المخاطر المرتبطة بالعمليات اليومية، بما يشمل أعطال المعدات، أخطاء الإجراءات، مشاكل سلسلة الإمداد، وقصور الموارد البشرية. ويقاس هذا المتغير باستخدام مؤشرات مثل: وجود نظم مراقبة عملياتية، وجود خطط طوارئ تشغيلية، تقييم دوري لأداء العمليات، وفعالية الإجراءات التصحيحية لتقليل الخسائر التشغيلية.

3. إدارة المخاطر التشريعية والتنظيمية

يعرف هذا المتغير إجرائيًا بأنه قدرة المؤسسات على الامتثال للقوانين المحلية والدولية، ومواجهة المخاطر المرتبطة بالإطار التنظيمي والسياسات الحكومية، بما يشمل الترخيص وحماية حقوق المستثمرين. ويقاس من خلال مؤشرات

مثل: وجود وحدة قانونية مسؤولة عن الامتثال، متابعة التغييرات التشريعية، توفير سياسات وإجراءات لضمان الالتزام بالقوانين، ومدى تأثير هذه الإجراءات على استقرار العمليات الاستثمارية.

ثانيًا: المتغير التابع

1. جذب الاستثمارات الأجنبية

يعرف هذا المتغير إجرائيًا بأنه قدرة المملكة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويقاس هذا المتغير من خلال مؤشرات كمية مثل: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عدد المشاريع الاستثمارية المشتركة، زيادة رأس المال الأجنبي، ومستوى رضا المستثمرين الأجانب عن البيئة الاستثمارية. كما يمكن قياسه أيضًا من خلال مؤشرات نوعية تتعلق بثقة المستثمرين في السوق المحلي ومدى استعدادهم لتوسيع استثماراتهم أو الدخول في مشاريع جديدة.

أهمية التعريفات الإجرائية

تأتي أهمية التعريفات الإجرائية في أنها تحول المفاهيم النظرية إلى مؤشرات قابلة للقياس والتحليل، مما يسهل اختبار الفرضيات بدقة ويضمن إمكانية ربط النتائج بالواقع الميداني. كما تساعد التعريفات الإجرائية على توحيد فهم الباحثين والمستجيبين لمكونات الدراسة، وضمان أن البيانات المجموعة من الاستبيانات أو المصادر الأخرى تعكس المتغيرات بشكل علمي ومنهجي، مما يعزز من مصداقية النتائج وقيمتها التطبيقية في دعم اتخاذ القرارات المؤسسية والاستثمارية.

3.3. تصميم البحث:

يعد تصميم البحث أحد الركائز الأساسية التي تحدد مسار الدراسة العلمي والمنهجي، إذ يوضح الإطار العام لجمع البيانات وتحليلها، ويتيح اختبار الفرضيات بدقة وموضوعية. وقد تم اختيار تصميم البحث في هذه الدراسة بما يتوافق مع أهدافها الرئيسية، التي تتمثل في قياس أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحديد طبيعة العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بطريقة علمية دقيقة.

يعتمد تصميم البحث على المنهج الكمي، نظرًا لقدرته على تحويل الظواهر والممارسات المؤسسية إلى مؤشرات قابلة للقياس والتحليل الإحصائي. ويتيح هذا المنهج تحليل البيانات بطريقة موضوعية، وتقديم نتائج دقيقة يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة. ويشمل التصميم الكمي استخدام الاستبيانات كأداة رئيسية لجمع البيانات من المستجيبين في المؤسسات السعودية والمستثمرين الأجانب، بحيث يتم قياس مدى فعالية إدارة المخاطر المالية، التشغيلية، والتشريعية، وكذلك تقييم تأثير هذه الممارسات على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويتميز هذا التصميم بكونه وصفيًا سببيًا (Descriptive-Causal)، حيث يسمح بتحليل العلاقات بين المتغيرات بدقة. فالجانب الوصفي من التصميم يهدف إلى دراسة الخصائص العامة لمجتمع الدراسة، مثل طبيعة ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات المختلفة، وحجم الاستثمارات الأجنبية المستقبلية. بينما يركز الجانب السببي على قياس مدى تأثير كل بعد من أبعاد إدارة المخاطر على المتغير التابع، وتقدير قوة العلاقة واتجاهها باستخدام أساليب التحليل الإحصائي المتقدمة.

كما يتيح تصميم البحث إمكانية اختبار الفرضيات بدقة علمية، من خلال تحديد المتغيرات المستقلة والتابع وتحليل العلاقة بينها بشكل منهجي. ويساعد هذا التصميم على تقليل التحيزات المحتملة في جمع البيانات، وضمان أن تكون النتائج قابلة للتفسير والتطبيق في سياق السياسات الاستثمارية والمؤسسية في المملكة. بالإضافة إلى ذلك، يوفر التصميم قاعدة صلبة لتوجيه الدراسة الميدانية واختيار أساليب جمع البيانات والتحليل المناسبة، بما يساهم في تعزيز موثوقية النتائج ودقتها العلمية.

يمثل تصميم البحث الأساس الذي يُبنى عليه البحث بأكمله، فهو يربط بين الإطار النظري للمتغيرات والعلاقات المقررة في الفصل الثاني وبين الإجراءات العملية لجمع البيانات وتحليلها، ويضمن أن تكون الاستنتاجات النهائية مستندة إلى منهجية علمية واضحة، قابلة للتكرار والتطبيق، ومرتبطة مباشرة بأهداف الدراسة.

3.4. مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينة:

- مجتمع البحث

يشمل مجتمع البحث جميع المؤسسات السعودية العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة التي لها تعاملات أو علاقات استثمارية مع المستثمرين الأجانب، بما في ذلك القطاعات الصناعية، التجارية، والخدمية، حيث تلعب هذه المؤسسات دورًا أساسيًا في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية. كما يشمل المجتمع البحث أيضًا المستثمرين الأجانب الذين لديهم مشاريع قائمة أو نية للاستثمار المباشر في المملكة، لأن وجهة نظرهم تعتبر مؤشرًا مباشرًا على مدى فعالية إدارة المخاطر في المؤسسات السعودية وأثرها على قراراتهم الاستثمارية.

ويتميز مجتمع البحث بأنه واسع ومتعدد القطاعات، مما يوفر تنوعًا كافيًا لتقييم أثر إدارة المخاطر المؤسسية على مختلف أنواع الاستثمارات الأجنبية. كما أن هذا التنوع يساعد الباحث على تحديد الفروق بين المؤسسات ذات الحجم الكبير والمتوسط والصغير، وفهم مدى تأثير ممارسات إدارة المخاطر على قدرة كل مؤسسة على جذب الاستثمارات الأجنبية بطريقة دقيقة. ومن خلال التركيز على مجتمع بحث متنوع، يمكن للباحث ضمان أن تكون النتائج أكثر دقة وموضوعية، وتعكس الصورة الحقيقية للبيئة الاستثمارية في المملكة.

- طرق وتقنيات أخذ العينة

نظرًا لاتساع مجتمع البحث وصعوبة الوصول إلى جميع المؤسسات والمستثمرين الأجانب، تم استخدام تقنية العينة العشوائية الطبقية (Stratified Random Sampling) لضمان تمثيل جميع القطاعات الاقتصادية ومستويات المؤسسات المختلفة. تقوم هذه الطريقة على تقسيم المجتمع إلى شرائح أو طبقات بناءً على معايير محددة مثل حجم المؤسسة، نوع النشاط الاقتصادي، ومستوى تعاملها مع الاستثمارات الأجنبية، ثم يتم اختيار عينة عشوائية من كل طبقة لضمان التمثيل المتوازن.

ويعتبر اختيار هذه التقنية مناسبًا للأبحاث الكمية التي تعتمد على التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات، حيث تساعد العينة الطبقية على تقليل الانحياز وزيادة دقة النتائج، مع التأكد من أن كل شريحة من المجتمع البحثي ممثلة بشكل صحيح. كما تم تحديد حجم العينة وفق معايير إحصائية دقيقة تضمن أن البيانات المجموعة كافية لاختبار الفرضيات بدقة، وفي الوقت نفسه تكون قابلة للتحليل بطريقة منهجية.

ويتمثل الهدف من استخدام هذه الطريقة في ضمان مصداقية البيانات وموضوعيتها، وتمكين الباحث من تحليل تأثير كل بعد من أبعاد إدارة المخاطر على المتغير التابع (جذب الاستثمارات الأجنبية) بطريقة علمية دقيقة. كما تتيح العينة الطبقية إمكانية إجراء المقارنات بين مختلف القطاعات الاقتصادية وأنواع المؤسسات، مما يساهم في تقديم نتائج أكثر شمولية وواقعية، ويعزز القدرة على تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق في الواقع المؤسسي والاستثماري بالمملكة.

3.5. طريقة جمع البيانات:

تعد طريقة جمع البيانات من الخطوات الأساسية في أي بحث علمي، إذ تؤثر بشكل مباشر على موثوقية النتائج ودقتها. وفي هذه الدراسة، تم تحديد طريقة جمع البيانات بما يتوافق مع المنهجية الكمية المتبعة، وذلك لضمان أن تكون المعلومات المجموعة قابلة للتحليل الإحصائي وتعكس الواقع بشكل موضوعي ودقيق. تهدف طريقة جمع البيانات إلى جمع معلومات مباشرة من مجتمع البحث حول ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات السعودية، وكذلك تقييم أثرها على جذب الاستثمارات الأجنبية.

- الاستبيانات كأداة رئيسية

اعتمد البحث بشكل أساسي على الاستبيانات المغلقة والمنظمة كأداة رئيسية لجمع البيانات. تم تصميم الاستبيانات بعناية لتغطية جميع أبعاد الدراسة، بما في ذلك المتغيرات المستقلة (إدارة المخاطر المالية، التشغيلية، والتشريعية والتنظيمية) والمتغير التابع (جذب الاستثمارات الأجنبية). وتم استخدام مقياس ليكرت من خمسة مستويات لتقييم درجة الاتفاق أو الاختلاف مع كل بند، مما يسمح بقياس الآراء والممارسات بطريقة كمية قابلة للتحليل الإحصائي.

كما تم مراعاة وضوح صياغة البنود وسهولة فهمها من قبل المستجيبين لضمان جمع بيانات دقيقة وخالية من الالتباس، مع توفير تعليمات واضحة حول كيفية الإجابة على الاستبيان. ويُعد استخدام الاستبيان مناسباً لهذه الدراسة لأنه يتيح جمع كم كبير من البيانات في فترة زمنية محدودة، ويغطي مختلف المؤسسات والقطاعات الاقتصادية بشكل منظم.

- جمع البيانات الميدانية

تم جمع البيانات الميدانية من خلال التواصل المباشر مع المسؤولين في المؤسسات السعودية والمستثمرين الأجانب. وشمل ذلك توزيع الاستبيانات على عينة مختارة بعناية باستخدام تقنية العينة العشوائية الطبقيّة لضمان تمثيل جميع القطاعات ومستويات المؤسسات المختلفة. كما تم متابعة عملية جمع البيانات بشكل دقيق لضمان اكتمال الاستبيانات وصحة الردود، والتأكد من أن المعلومات المجمعة تعكس الواقع المؤسسي بشكل موضوعي.

- البيانات الثانوية الداعمة

بالإضافة إلى البيانات الأولية المجمعة من الاستبيانات، تم الاعتماد على البيانات الثانوية من مصادر موثوقة، مثل التقارير السنوية للمؤسسات، الإحصاءات الرسمية للهيئات الاستثمارية، والدراسات البحثية السابقة. تساعد هذه البيانات في توفير خلفية نظرية وسياقية للبحث، كما تتيح مقارنة النتائج الميدانية بالبيانات التاريخية والإحصائية، مما يزيد من مصداقية الدراسة ويعمق التحليل العلمي للمتغيرات.

- إجراءات ضمان جودة البيانات

تم مراعاة عدة خطوات لضمان جودة البيانات المجموعة، منها اختبار صدق وثبات الاستبيان قبل توزيعه على العينة، ومراجعة الاستبيانات بعد جمعها للتأكد من اكتمالها وخلوها من الأخطاء. كما تم التعامل مع جميع الردود بسرية تامة، بما يحافظ على خصوصية المشاركين ويضمن تقديم معلومات دقيقة وموضوعية.

- أهمية طريقة جمع البيانات

تكمن أهمية طريقة جمع البيانات في أنها تشكل الأساس الذي يعتمد عليه التحليل الإحصائي واستنتاج النتائج. فاختيار أدوات مناسبة وجمع البيانات بدقة يضمن أن تكون الدراسة متينة من الناحية العلمية، ويتيح للباحث اختبار الفرضيات بشكل صحيح، واستخلاص استنتاجات دقيقة حول أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية. كما أن الطريقة العلمية لجمع البيانات تضمن إمكانية تعميم النتائج على مجتمع البحث بشكل موثوق، وتدعم تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق في الواقع المؤسسي والاستثماري.

3.6. أنواع البيانات:

تشكل البيانات حجر الأساس لأي دراسة بحثية، إذ توفر المادة العلمية اللازمة لتحليل المتغيرات واختبار الفرضيات بشكل علمي دقيق. وفي هذه الدراسة، تم الاعتماد على نوعين رئيسيين من البيانات: البيانات الأولية والبيانات الثانوية، حيث يكمل كل نوع الآخر لتحقيق صورة شاملة عن أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية.

- أولاً: البيانات الأولية

تشير البيانات الأولية إلى المعلومات التي يتم جمعها بشكل مباشر من المصادر الأصلية، والتي لم تُجمع من قبل لأي دراسة سابقة. وتتميز هذه البيانات بالدقة والملاءمة المباشرة لأهداف البحث، إذ تعكس الواقع الحالي للممارسات المؤسسية وسلوك المستثمرين الأجانب تجاه بيئة الاستثمار في المملكة.

في هذه الدراسة، يتم جمع البيانات الأولية من خلال أدوات مخصصة مثل الاستبيانات والمقابلات المنظمة مع المسؤولين في المؤسسات السعودية والمستثمرين الأجانب. وتغطي هذه البيانات مختلف أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية، بما في ذلك المخاطر المالية والتشغيلية والتشريعية، إضافة إلى مؤشرات جذب الاستثمارات الأجنبية. ويتيح جمع البيانات الأولية للباحث قياس المتغيرات بطريقة كمية دقيقة، كما يمكنه تعديل أدوات القياس لتتلاءم مع طبيعة مجتمع البحث وخصوصيته، مما يزيد من موثوقية النتائج وملاءمتها للأهداف البحثية.

- ثانياً: البيانات الثانوية

تشير البيانات الثانوية إلى المعلومات التي تم جمعها من مصادر سابقة ومتاحة، سواء كانت حكومية أو مؤسساتية أو بحثية، بهدف دعم الدراسة وتوفير خلفية علمية دقيقة. وتشمل هذه البيانات التقارير السنوية للشركات، الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية المختصة بالاستثمار، الدراسات البحثية السابقة، والمقالات العلمية المنشورة في المجلات المحكمة.

ويتمثل دور البيانات الثانوية في توفير خلفية نظرية وسياقية للبحث، حيث تساعد في تحديد الإطار العام لممارسات إدارة المخاطر في المملكة، وفهم الاتجاهات العامة في جذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى توضيح العلاقة المحتملة بين المتغيرات

قبل البدء في جمع البيانات الأولية. كما تتيح البيانات الثانوية مقارنة النتائج الميدانية بالبيانات التاريخية أو الإحصائية، مما يزيد من مصداقية البحث ويعمق التحليل العلمي للمتغيرات.

أهمية استخدام نوعي البيانات

إن الجمع بين البيانات الأولية والثانوية يمثل استراتيجية متكاملة تضمن شمولية البحث ودقة نتائجه. فالبيانات الأولية توفر صورة دقيقة ومباشرة للواقع الحالي، بينما توفر البيانات الثانوية إطارًا مرجعيًا للتحقق من النتائج ومقارنتها بالسياق العام. كما أن هذا التوازن بين النوعين من البيانات يعزز قدرة الباحث على استخلاص استنتاجات موثوقة، وبناء توصيات عملية قابلة للتطبيق في المؤسسات السعودية لتعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية.

3.7. إجراءات التحليل الإحصائي:

يعد التحليل الإحصائي خطوة حاسمة في الدراسات الكمية، إذ يتيح للباحث تحويل البيانات المجمعة إلى نتائج دقيقة وقابلة للتفسير العلمي. وفي هذه الدراسة، تم وضع خطة واضحة لإجراءات التحليل الإحصائي لضمان دقة النتائج وموثوقيتها عند قياس أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية. تشمل الإجراءات خطوات متتابعة تبدأ من معالجة البيانات وصولاً إلى اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج.

- مراجعة البيانات وتنقيتها

تبدأ عملية التحليل الإحصائي بمراجعة جميع البيانات المجمعة من الاستبيانات ومصادر البيانات الأخرى للتأكد من اكتمالها وخلوها من الأخطاء أو القيم المفقودة. ويتم استبعاد الاستبيانات غير المكتملة أو الردود المتناقضة، كما يتم تصحيح أي أخطاء محتملة في إدخال البيانات. تهدف هذه الخطوة إلى ضمان أن تكون البيانات صالحة للتحليل الإحصائي، وأن تعكس الواقع بدقة، مما يقلل من الانحياز ويزيد من مصداقية النتائج.

- التحليل الوصفي للبيانات

بعد تنظيف البيانات، يتم تطبيق التحليل الوصفي، والذي يشمل حساب المؤشرات الأساسية مثل المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، القيم الدنيا والعليا، والتوزيع التكراري لكل بند من بنود الاستبيان. يساعد التحليل الوصفي في تقديم صورة شاملة للمتغيرات، وفهم الخصائص العامة للمجتمع البحثي، مثل مدى انتشار ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات السعودية ومستوى رضا المستثمرين الأجانب عن البيئة الاستثمارية. كما يتيح هذا التحليل التعرف على الاتجاهات الأولية للبيانات، مما يسهل تفسير النتائج بشكل علمي.

- تحليل العلاقات بين المتغيرات

يتم استخدام التحليل الإحصائي الاستدلالي لفحص العلاقات بين المتغيرات، حيث تشمل الإجراءات استخدام اختبارات الارتباط (Correlation Analysis) لتحديد مدى وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتحديد قوة هذه العلاقة واتجاهها. كما يتم تطبيق التحليل الانحداري (Regression Analysis) لتقدير مدى تأثير كل بعد من أبعاد إدارة المخاطر (مالية، تشغيلية، وتشريعية) على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحديد نسبة التغير التي يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة.

- اختبار الفرضيات

تتيح الإجراءات الإحصائية اختبار صحة الفرضيات البحثية الموضوعية مسبقاً، باستخدام مستويات الدلالة الإحصائية المناسبة (Significance Level) مثل 0.05 أو 0.01. يتم تحليل النتائج لتحديد ما إذا كانت هناك فروق أو تأثيرات معنوية بين المتغيرات، مما يمكن الباحث من استنتاج العلاقة السببية بين إدارة المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية بدقة علمية عالية.

- تفسير النتائج واستخلاص الاستنتاجات

تُعد مرحلة تفسير النتائج من أهم مراحل التحليل الإحصائي، إذ يقوم الباحث بربط البيانات المجمعة مع الإطار النظري للمتغيرات الذي تم شرحه في الفصل الثاني. ويتم في هذه المرحلة تقديم الاستنتاجات الرئيسية حول أثر إدارة المخاطر على

جذب الاستثمارات الأجنبية، مع توضيح نقاط القوة والضعف، والفروقات بين المؤسسات، وكذلك تقديم توصيات عملية تستند إلى نتائج التحليل الإحصائي.

- أهمية إجراءات التحليل الإحصائي

تمثل هذه الإجراءات أهمية بالغة في ضمان موضوعية ودقة البحث العلمي، حيث تساعد على تحويل البيانات الخام إلى نتائج قابلة للتفسير والتطبيق العملي. كما تُمكن الباحث من تقديم استنتاجات دقيقة وموثوقة حول العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية، بما يساهم في دعم صنع القرار في المؤسسات الحكومية والخاصة، وتحسين السياسات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.

3.8. الخاتمة:

في ختام هذا الفصل، يتضح الدور المركزي الذي لعبه في وضع الأسس المنهجية الدقيقة للدراسة، إذ ركز الفصل على تقديم الإطار العلمي الذي يضمن دقة جمع البيانات وموثوقية التحليل، مع توضيح كيفية التعامل مع المتغيرات البحثية بطريقة منهجية ومنظمة. على الرغم من أن الفصل تضمن شرحاً مفصلاً للتعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث، وتصميم الدراسة، ومجتمع البحث، وتقنيات أخذ العينات، وأدوات جمع البيانات، وأنواعها، وإجراءات التحليل الإحصائي، إلا أن الهدف الأساسي كان تقديم قاعدة منهجية قوية تربط بين النظرية والتطبيق الميداني، بما يضمن أن تكون النتائج قابلة للتفسير والتحليل العلمي.

تكمن أهمية هذا الفصل في أنه يتيح للباحث تقييم الأسس التي يعتمد عليها البحث في جميع خطواته العملية، ويؤكد على أن كل مرحلة من مراحل الدراسة تمت وفق معايير علمية دقيقة، بدءاً من إعداد أدوات القياس وصولاً إلى طرق التحليل الإحصائي. كما يوضح الفصل كيفية تحويل المفاهيم النظرية إلى مؤشرات قابلة للقياس، مما يساهم في تعزيز مصداقية الدراسة ويجعل نتائجها قابلة للتطبيق في الواقع المؤسسي والاستثماري، خاصة فيما يتعلق بتأثير إدارة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة.

كما يعكس الفصل الثالث أهمية المنهجية في ربط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع بطريقة منظمة، بحيث يكون لدى الباحث قاعدة واضحة لفهم طبيعة العلاقات بين هذه المتغيرات قبل الانتقال إلى مرحلة التحليل الميداني. وهذا يعزز القدرة على اختبار الفرضيات بدقة، وتفسير النتائج بشكل علمي، ووضع توصيات عملية تستند إلى بيانات موثوقة. وبشكل الفصل بذلك مرحلة محورية تربط بين النظرية والتحليل الإحصائي، وتمثل الأساس الذي ستبنى عليه الاستنتاجات والتوصيات النهائية في الدراسة. إن الفصل الثالث نجح في تحقيق الهدف المنشود منه، وهو تهيئة القارئ والباحث لفهم المنهجية المتكاملة للدراسة، وتوضيح أهمية الإجراءات العلمية المتبعة في جمع البيانات وتحليلها، مما يضمن أن تكون النتائج النهائية دقيقة، موثوقة، وقابلة للتطبيق في تعزيز دور إدارة المخاطر المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية.

4. الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

4.1. المقدمة:

يعد الفصل الرابع من الدراسة المرحلة العملية التي ينتقل فيها البحث من الإطار النظري والمنهجي إلى عرض النتائج الميدانية والتحليل الإحصائي، حيث يمثل جسراً حيوياً بين الفرضيات البحثية التي تم صياغتها سابقاً والنتائج الواقعية التي تم جمعها من مجتمع الدراسة. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل شامل ودقيق للبيانات المجمعة، وفهم العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، من خلال توضيح الاتجاهات العامة والنتائج الميدانية بطريقة علمية.

ويحتوي الفصل على مجموعة من المحاور الأساسية التي تمثل الخطوات المنهجية للتحليل، بما يتيح للباحث تفسير النتائج بدقة، واختبار الفرضيات البحثية بشكل علمي، وربطها بالإطار النظري السابق شرحة في الفصلين الثاني والثالث. كما يسعى الفصل إلى تقديم صورة واضحة عن خصائص العينة البحثية، ومدى تمثيلها لمجتمع الدراسة، بالإضافة إلى تقييم جودة البيانات من حيث الصدق والثبات، وتوضيح كيفية قياس المتغيرات وتحليلها بطريقة كمية دقيقة.

تكتسب أهمية الفصل الرابع من كونه المرحلة التطبيقية التي تعكس نتائج الدراسة على الواقع الفعلي، حيث يتيح تقييم مدى تأثير ممارسات إدارة المخاطر المالية، التشغيلية، والتشريعية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وكذلك مقارنة النتائج مع الفرضيات المقررة مسبقاً. ومن خلال هذا التحليل، يمكن للباحث استخراج استنتاجات واضحة، وتحديد نقاط القوة والضعف في بيئة الاستثمار المؤسسية بالمملكة، مما يساهم في تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق في تحسين ممارسات إدارة المخاطر وتعزيز جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي.

كما يساعد الفصل في تسهيل فهم العلاقة بين المتغيرات البحثية بشكل شامل ومتكامل، حيث يقدم عرضاً تفصيلياً للنتائج بطريقة منهجية ومنظمة، مما يمكن صناع القرار والممارسين في المؤسسات السعودية من الاستفادة العملية من نتائج البحث. ويؤكد هذا الفصل على أن تحليل البيانات لا يقتصر على مجرد عرض الأرقام، بل يهدف إلى تفسيرها وربطها بالسياق النظري والاقتصادي، لتقديم رؤية واضحة حول أثر إدارة المخاطر المؤسسية على قرارات المستثمرين الأجانب، وبالتالي دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية في البيئة الاستثمارية للمملكة.

يمثل الفصل الرابع المرحلة الحاسمة في الدراسة، حيث يجمع بين جميع العناصر السابقة (الإطار النظري والمنهجية وطرق جمع البيانات) لتقديم نتائج قابلة للتحليل والتفسير العلمي، ويضع الأساس لاستخلاص الاستنتاجات النهائية والتوصيات العملية التي تعزز من فعالية إدارة المخاطر المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة.

4.2. توصيف عينة الدراسة (الاحصائيات الوصفية لعينة الدراسة):

سجلت العينة إجماعاً نسبياً على دور إدارة المخاطر في جذب الاستثمار الأجنبي؛ إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.60 من 5.00، وهي أعلى القيم المسجلة في الاستبانة. تعكس هذه النتيجة وعياً عميقاً بارتباط الأمان المؤسسي بتدفق رؤوس الأموال. الإحصاءات لا تكذب. يشير الانحراف المعياري البالغ 1.471 إلى تباين ملحوظ في وجهات النظر؛ فالتجارب مع المستثمرين الأجانب تختلف باختلاف القطاعات. تبرز دورية تقييم المخاطر كركيزة أساسية بمتوسط 3.64. هذا التوجه يعكس نضجاً في الممارسة الإدارية داخل المملكة. الملاحظ أن قيم الالتواء (Skewness) سالبة في كافة البنود. هذا يعني أن معظم الاستجابات تركزت في الجانب الإيجابي من المقياس. العينة تميل بقوة نحو الموافقة.

بالمقابل، حصل بند إشراك الإدارات المختلفة في تحديد المخاطر على أقل متوسط حسابي (3.34). الفجوة هنا تنظيمية. قد يشير ذلك إلى مركزية اتخاذ القرار في بعض المؤسسات. التردد في هذا البند مرتفع جداً بانحراف قدره 1.647. الآراء منقسمة بوضوح حول كفاءة التنسيق الداخلي. ضعف التنسيق قد يرسل إشارات سلبية للمستثمر حول وحدة الصف المؤسسي. اللافت أيضاً أن ثقة المستثمر الناتجة عن وضوح السياسات سجلت 3.38 فقط. هذا الرقم ينذر بوجود نقص في قنوات التواصل المباشر. رغم الاحترافية المؤسسية العالية (3.52)، إلا أن تحويل هذه الاحترافية إلى "ثقة" ملموسة لدى الأجانب لا يزال يتطلب جهداً إضافياً في الشفافية والإفصاح. التفرطح (Kurtosis) سجل قيماً سالبة في جميع المتغيرات؛ التوزيع مفلطح. الآراء ليست مكتلة حول نقطة واحدة، بل منتشرة على مدى أوسع، مما يعكس تنوعاً في الخبرات الميدانية للمشاركين في بيئة استثمارية ديناميكية كالمملكة.

Statistics									
Std. Error of Kurtosis	Kurtosis	Std. Error of Skewness	Skewness	Std. Deviation	Median	Std. Error of Mean	Mean	N	
								Missing	Valid
.302	-1.311	.151	-.077	1.421	3.00	.088	3.06	0	259
.302	-2.002	.151	.117	.500	1.00	.031	1.47	0	259
.302	-.827	.151	-.285	1.255	3.00	.078	3.34	0	259

.302	-1.136	.151	-.523	1.433	4.00	.089	3.57	0	259	تعتمد المؤسسة منهجية واضحة لتحديد المخاطر المحتملة
.302	-.889	.151	-.724	1.444	4.00	.090	3.64	0	259	يتم تقييم المخاطر المؤسسية بشكل دوري ومنتظم
.302	-1.386	.151	-.437	1.567	4.00	.097	3.43	0	259	تستخدم المؤسسة أدوات تحليل حديثة لتقدير مستوى المخاطر
.302	-1.596	.151	-.308	1.647	4.00	.102	3.34	0	259	يتم إشراك الإدارات المختلفة في عملية تحديد المخاطر
.302	-1.150	.151	-.584	1.484	4.00	.092	3.60	0	259	تمتلك المؤسسة خططاً واضحة للاستجابة للمخاطر عند حدوثها
.302	-1.112	.151	-.583	1.463	4.00	.091	3.56	0	259	تساهم استراتيجيات إدارة المخاطر في تقليل الخسائر المحتملة
.302	-1.356	.151	-.467	1.563	4.00	.097	3.46	0	259	يتم تحديث خطط إدارة المخاطر بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية
.302	-1.492	.151	-.465	1.659	4.00	.103	3.45	0	259	تسهم إدارة المخاطر في تعزيز استقرار الأداء المالي للمؤسسة
.302	-1.154	.151	-.535	1.441	4.00	.090	3.56	0	259	تلتزم المؤسسة بمبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر
.302	-1.344	.151	-.377	1.466	4.00	.091	3.45	0	259	يتم الإفصاح بشفافية عن المخاطر المحتملة للمستثمرين
.302	-1.406	.151	-.413	1.554	4.00	.097	3.42	0	259	تعزز التقارير الدورية حول المخاطر ثقة المستثمرين بالمؤسسة
.302	-1.252	.151	-.628	1.596	4.00	.099	3.58	0	259	تسهم سياسات الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية
.302	-1.200	.151	-.480	1.458	4.00	.091	3.52	0	259	تعكس ممارسات إدارة المخاطر مستوى عالي من الاحترافية المؤسسية
.302	-1.146	.151	-.592	1.471	4.00	.091	3.60	0	259	تسهم إدارة المخاطر الفعالة في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية

يشعر المستثمرون الأجانب بالثقة في بيئة الأعمال نتيجة وضوح سياسات إدارة المخاطر	259	0	3.38	.101	4.00	1.618	-.348	.151	-1.521	.302
يؤدي استقرار البيئة المؤسسية إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية	259	0	3.51	.099	4.00	1.593	-.509	.151	-1.375	.302
تعتبر إدارة المخاطر عاملاً أساسياً في اتخاذ المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار	259	0	3.51	.087	4.00	1.401	-.442	.151	-1.184	.302

جدول 1: التحليلات الإحصائية

4.3. اختبارات الصديق والثبات للاستبيانات:

سجل معامل "ألفا كرونباخ" قيمة مرتفعة بلغت 0.886؛ وهي نتيجة تعكس اتساقاً داخلياً قوياً بين فقرات الاستبانة العشرين. الأداة المستخدمة تتسم بموثوقية عالية. هذا الرقم يتجاوز بكثير الحد الأدنى المقبول في البحوث الاجتماعية (0.70). يعني ذلك أن عبارات الدراسة قادرة على قياس أثر إدارة المخاطر في جذب الاستثمارات الأجنبية بدقة واستقرار. البيانات متماسكة. لم يتم استبعاد أي حالة من العينة الأصلية البالغة 259 فرداً، بنسبة صلاحية وصلت إلى 100%. غياب القيم المفقودة يعزز من قوة النتائج الإحصائية المستخلصة؛ إذ إن شمولية الاستجابات تضمن تمثيلاً حقيقياً لآراء الممارسين والخبراء في البيئة المؤسسية السعودية.

هذا المستوى العالي من الثبات يمنح الباحث طمأنينة علمية عند تعميم النتائج. الأسئلة كانت واضحة ومفهومة للمشاركين؛ فلم يحدث تردد ناتج عن سوء فهم العبارات. الاتساق الرقعي يبرهن على أن المتغيرات المستقلة والتابعة قد صيغت بأسلوب يربط الأداء الرقابي بالاستقرار الاستثماري ربطاً منطقياً. عملياً، تعني هذه النتيجة أن أي إعادة تطبيق للأداة على عينة مشابهة ستعطي نتائج متقاربة جداً. المصادقية المرتفعة هنا تحصن الدراسة ضد الطعون المنهجية؛ وتؤكد أن الاستنتاجات المبنية على هذه الأرقام تمثل واقعاً مؤسسياً مدروساً بعناية، مما يرفع من قيمة التوصيات المقترحة لصناع القرار في ملف الاستثمار الأجنبي.

Case Processing Summary			
%	N		
100.0	259	Valid	Cases
.0	0	Excluded ^a	
100.0	259	Total	
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

جدول 2: ملخص التحليلات الإحصائية

Reliability Statistics	
N of Items	Cronbach's Alpha
20	.886

جدول 3: اختبار الثبات والموثوقية

4.4. الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث):

• عمر المشاركين في التجربة

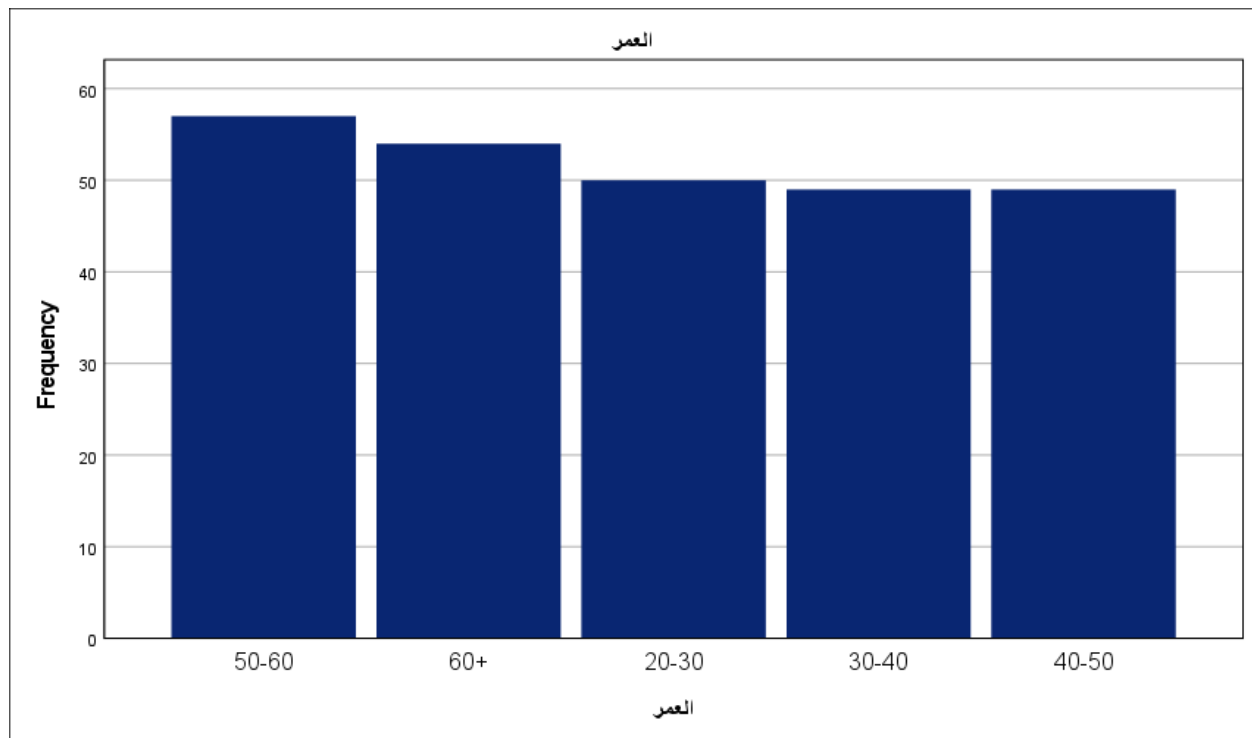
التوزيع العمري للعينة متوازن بشكل لافت للنظر. لا توجد فئة تهيمن على المشهد الإحصائي؛ إذ تتراوح النسب بين 18.9% و22%. تصدرت الفئة العمرية (50-60) عاماً القائمة بواقع 57 فرداً. هؤلاء يمثلون "الحرس القديم" من ذوي الخبرة التراكمية في الإدارة. وجودهم بنسبة 22% يمنح النتائج ثقلًا واقعيًا؛ فهم عاصروا تحولات البيئة الاستثمارية في المملكة قبل وبعد رؤية 2030. تلتهما مباشرة فئة ما فوق الستين بنسبة 20.8%. نحن أمام عينة خبيرة جداً. هذا يعني أن الآراء حول إدارة المخاطر ليست مجرد انطباعات نظرية، بل هي نتاج ممارسة ميدانية طويلة.

وفي تقارب نسب الفئات الشابة والوسطى. سجلت الفئة (20-30) نسبة 19.3%، بينما تساوت الفئتان (30-40) و(40-50) بنسبة 18.9% لكل منهما. هذا التماثل الرقمي يعزز شمولية الدراسة. هي تجمع بين حماس الجيل الجديد المطلع على التقنيات الحديثة في تقييم المخاطر، وبين حكمة القيادات العليا. التنوع يقلل من تحيز النتائج لجيل دون آخر. ندرة الفجوات الكبيرة

بين الفئات العمرية تشير إلى أن موضوع الاستثمار الأجنبي والمخاطر المؤسسية يتقاطع مع اهتمامات كافة المستويات الوظيفية.
البيانات تعكس هيكلاً ديموغرافياً مهنيًا ناضجاً.

العمر					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
22.0	22.0	22.0	57	50-60	Valid
42.9	20.8	20.8	54	60+	
62.2	19.3	19.3	50	20-30	
81.1	18.9	18.9	49	30-40	
100.0	18.9	18.9	49	40-50	
	100.0	100.0	259	Total	

جدول 4: التحليل الإحصائي لعمر المشاركين في التجربة



شكل توضيحي 1: التمثيل البياني لعمر المشاركين في التجربة

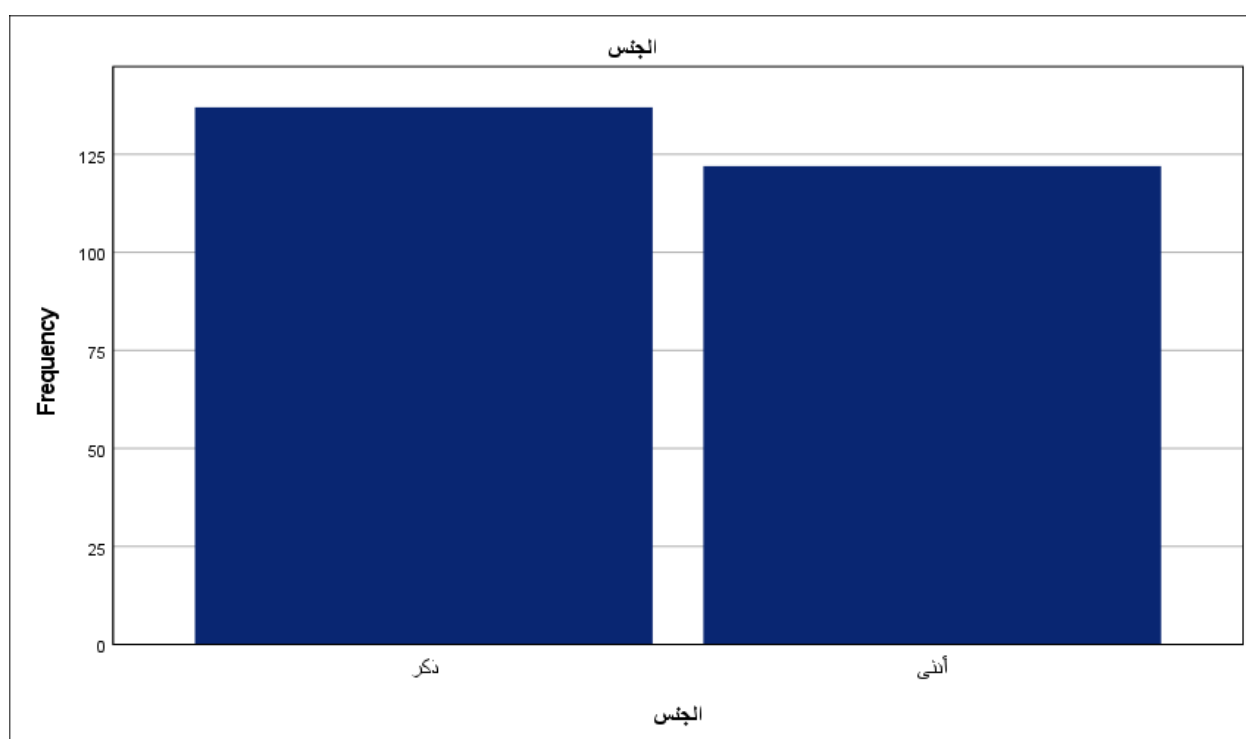
• جنس المشاركين في التجربة

الفروقات بين الجنسين في عينة الدراسة تكاد تكون معدومة؛ الفجوة الرقمية ضئيلة جداً ولا تتجاوز 5.8%. سجل الذكور حضوراً بنسبة 52.9% بواقع 137 فرداً، بينما مثلت الإناث 47.1% من إجمالي العينة بواقع 122 مشاركة. هذا التقارب ليس مجرد صدفة إحصائية. هو انعكاس حقيقي للتحويلات الهيكلية في سوق العمل السعودي؛ فالمرأة باتت تشغل أدواراً قيادية وتنفيذية محورية في ملفات حساسة كإدارة المخاطر والاستثمار. التوازن هنا يمنح النتائج مصداقية عالية. الآراء المستخلصة لا تعبر عن وجهة نظر جندرية واحدة، بل هي مزيج متقاطع من الخبرات.

يشير هذا التماثل في التوزيع إلى شمولية الوعي المؤسسي بمتطلبات جذب الاستثمارات الأجنبية. لم يعد هذا الملف حكراً على بيئة عمل ذكورية كما كان سابقاً. وجود 122 امرأة في عينة متخصصة كهذه يؤكد نضج المسارات الوظيفية في القطاعات المالية والإدارية بالمملكة. النتائج التي ستلي هذا الوصف الديموغرافي ستكون محصنة ضد التحيز النوعي. نحن أمام عينة تعبر عن واقع مؤسسي حديث؛ حيث تتساوى الفرص في التعامل مع المخاطر واتخاذ قرارات تعزز من ثقة المستثمر الأجنبي.

الجنس					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
52.9	52.9	52.9	137	ذكر	Valid
100.0	47.1	47.1	122	أنثى	
	100.0	100.0	259	Total	

جدول 5: التحليل الإحصائي لجنس المشاركين في التجربة



شكل توضيحي 2: التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة

• الدرجة العلمية لدى المشاركين في التجربة

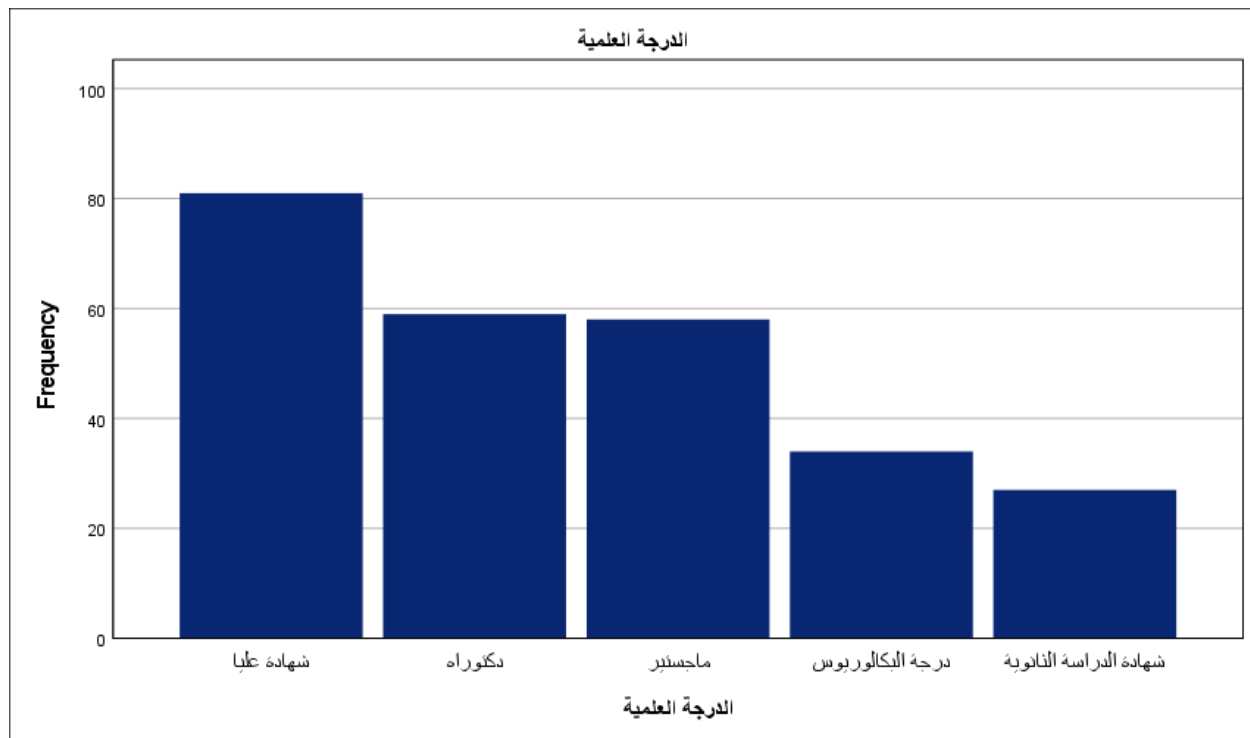
يهيمن الطابع الأكاديمي المرتفع على تشكيل العينة؛ حيث تشكل الفئات الحاصلة على دراسات عليا (شهادة عليا، دكتوراه، ماجستير) أكثر من 76% من إجمالي المشاركين. تصدرت فئة "الشهادة العليا" المشهد بنسبة 31.3% بواقع 81 فرداً. تلتها فئة الدكتوراه والماجستير بنسب متقاربة جداً بلغت 22.8% و22.4% على التوالي. هذا الثقل المعرفي يمنح الدراسة بعداً رصيناً؛

فالتعامل مع معايير إدارة المخاطر الدولية يتطلب خلفية علمية تمكن الممارس من فهم التعقيدات التنظيمية والمالية. الاستجابات هنا ليست وليدة العشوائية. هي نتيجة وعي منهجي بمواصفات الحوكمة ومتطلبات الاستثمار الأجنبي.

تتضاءل نسب المشاركين من حملة البكالوريوس (13.1%) والثانوية العامة (10.4%) بشكل واضح. هذا التوزيع يشير إلى أن ملفات إدارة المخاطر وجذب الاستثمارات في المؤسسات السعودية تُسند غالباً إلى كوادرات ذات تأهيل أكاديمي عالٍ. عملياً؛ هذا التركيز العلمي يقلل من احتمالات الأخطاء التفسيرية للمخاطر، لكنه قد يظهر فجوة في نقل هذه المفاهيم للمستويات التشغيلية الأقل تعليماً. الاعتماد على "نخبة متعلمة" يضمن جودة التخطيط الاستراتيجي؛ إلا أن نجاح جذب المستثمر الأجنبي يتوقف على قدرة هذه الكوادرات على ترجمة علمها إلى إجراءات ميدانية مبسطة وفعالة تعزز من موثوقية البيئة النظامية.

الدرجة العلمية					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
31.3	31.3	31.3	81	شهادة عليا	Valid
54.1	22.8	22.8	59	دكتوراه	
76.4	22.4	22.4	58	ماجستير	
89.6	13.1	13.1	34	درجة البكالوريوس	
100.0	10.4	10.4	27	شهادة الدراسة الثانوية	
	100.0	100.0	259	Total	

جدول 6: التحليل الإحصائي للدرجة العلمية



شكل توضيحي 3: التمثيل البياني للدرجة العلمية

• تعتمد المؤسسة منهجية واضحة لتحديد المخاطر المحتملة

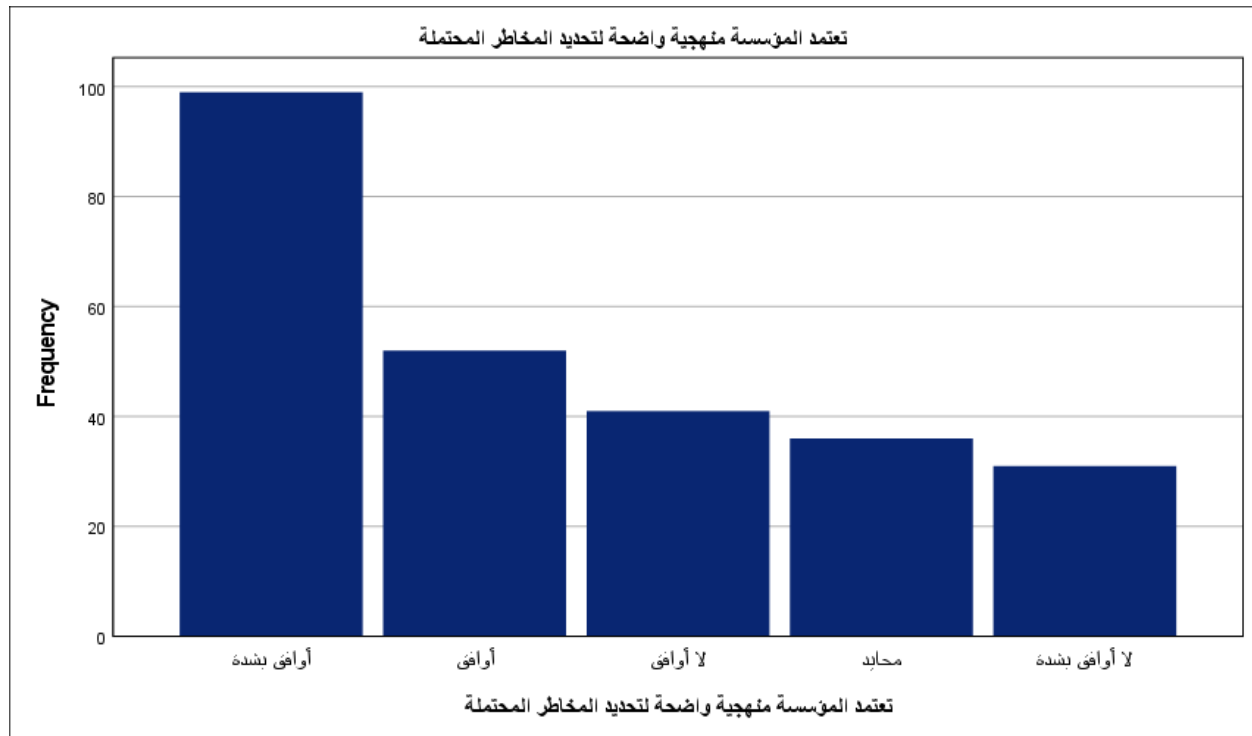
غابت الاستجابات الصفيرية عن هذا البند؛ فجميع أفراد العينة لديهم موقف محدد تجاه المنهجية المتبعة، إلا أن نسبة "لا أوافق بشدة" استقرت عند 12% فقط. في المقابل، يسيطر التأييد على المشهد بنسبة تراكمية تتجاوز 58%. تصدر خيار "أوافق بشدة" النتائج بواقع 99 تكراراً ونسبة 38.2%. هذه الأرقام تعكس قناعة أغلبية الممارسين بوجود أطر عمل مقننة. النظام المؤسسي السعودي يسير بخطى حثيثة نحو مؤسسة المخاطر. الانحراف المعياري الذي قارب 1.43 (وفق الجدول الوصفي السابق) يكشف عن تباين في وجهات النظر؛ فالإجماع مفقود رغم غلبة التأييد.

الاعتراض الذي أبداه 15.8% من المشاركين عبر خيار "لا أوافق" يضع علامات استفهام حول شمولية المنهجيات المطبقة. قد تكون المنهجية موجودة نظرياً لكنها تغيب عن التطبيق الفعلي في بعض الإدارات. وجود 13.9% في منطقة الحياد يعزز هذا الاحتمال. هؤلاء ربما لا يلمسون أثراً واضحاً للمنهجية في مهامهم اليومية. الوضوح المنهجي هو حجر الزاوية للمستثمر الأجنبي؛

إذ إن ضبابية معايير تحديد المخاطر قد تؤدي إلى تضخيم فجوة الثقة بين المؤسسة والشركاء الدوليين. الاستقرار الاستثماري يتطلب يقيناً إجرائياً يتجاوز مجرد وجود الوثائق المكتوبة.

تعتمد المؤسسة منهجية واضحة لتحديد المخاطر المحتملة					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
38.2	38.2	38.2	99	أوافق بشدة	Valid
58.3	20.1	20.1	52	أوافق	
74.1	15.8	15.8	41	لا أوافق	
88.0	13.9	13.9	36	محايد	
100.0	12.0	12.0	31	لا أوافق بشدة	
	100.0	100.0	259	Total	

جدول 7: التحليل الإحصائي لاعتماد المؤسسة منهجية واضحة لتحديد المخاطر المحتملة



شكل توضيحي 4: التمثيل البياني لاعتماد المؤسسة منهجية واضحة لتحديد المخاطر المحتملة

• يتم تقييم المخاطر المؤسسية بشكل دوري ومنتظم

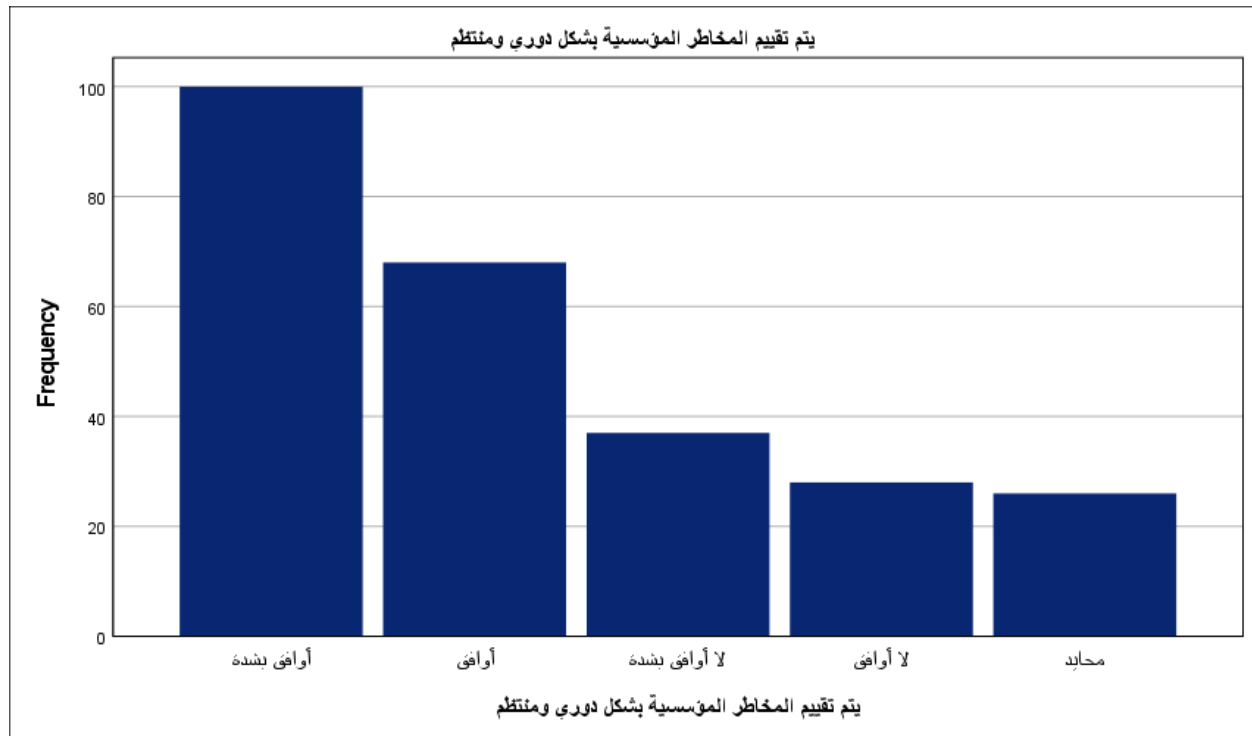
نسبة المحايدين تذيلت الترتيب بنسبة 10% فقط؛ مما يقطع الشك ببيان حول وعي العينة بآلية التقييم الدوري. حصد خيار "أوافق بشدة" أعلى التكرارات بواقع 100 استجابة ونسبة 38.6%. التأييد الكلي (الموافق والموافق بشدة) يلامس عتبة 65%. هذا مؤشر إيجابي جداً. الاستمرارية في الرصد هي صمام الأمان للاستثمارات الأجنبية. البيئة الاقتصادية السعودية متسارعة؛ لذا فإن التقييم "الدوري والمنتظم" ليس رفاهية إدارية بل ضرورة حتمية للنجاة من تقلبات السوق. الانحراف المعياري المرتفع نسبياً (1.444) يشي بوجود انقسام. هناك فئة لا يستهان بها (نحو 25%) عبرت عن عدم موافقتها.

قد يعزى هذا التباين إلى اختلاف وتيرة التقييم بين الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة. المنظمات التي تكتفي بتقييم سنوي "شيكلي" لا تمنح المستثمر الأجنبي الطمأنينة الكافية. الممارسة الحقيقية تتطلب تقارير ربع سنوية أو شهرية تواكب المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية. الفشل في مؤسسة "الانتظام" يحول إدارة المخاطر من أداة استباقية إلى مجرد رد فعل بعد فوات

الأوان. هذا الخلل الإجرائي قد يعيق تدفق رؤوس الأموال العابرة للحدود؛ فالمستثمر يبحث عن بيئة تتنبأ بالآزمات قبل وقوعها. العملية تحتاج إلى ضبط زمني صارم لتعزيز الثقة.

يتم تقييم المخاطر المؤسسية بشكل دوري ومنتظم					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
38.6	38.6	38.6	100	أوافق بشدة	Valid
64.9	26.3	26.3	68	أوافق	
79.2	14.3	14.3	37	لا أوافق بشدة	
90.0	10.8	10.8	28	لا أوافق	
100.0	10.0	10.0	26	محايد	
	100.0	100.0	259	Total	

: التحليل الإحصائي لتقييم المخاطر المؤسسية بشكل دوري ومنتظم 8 جدول



شكل توضيحي 5: التمثيل البياني لتقييم المخاطر المؤسسية بشكل دوري ومنتظم

• تستخدم المؤسسة أدوات تحليل حديثة لتقدير مستوى المخاطر

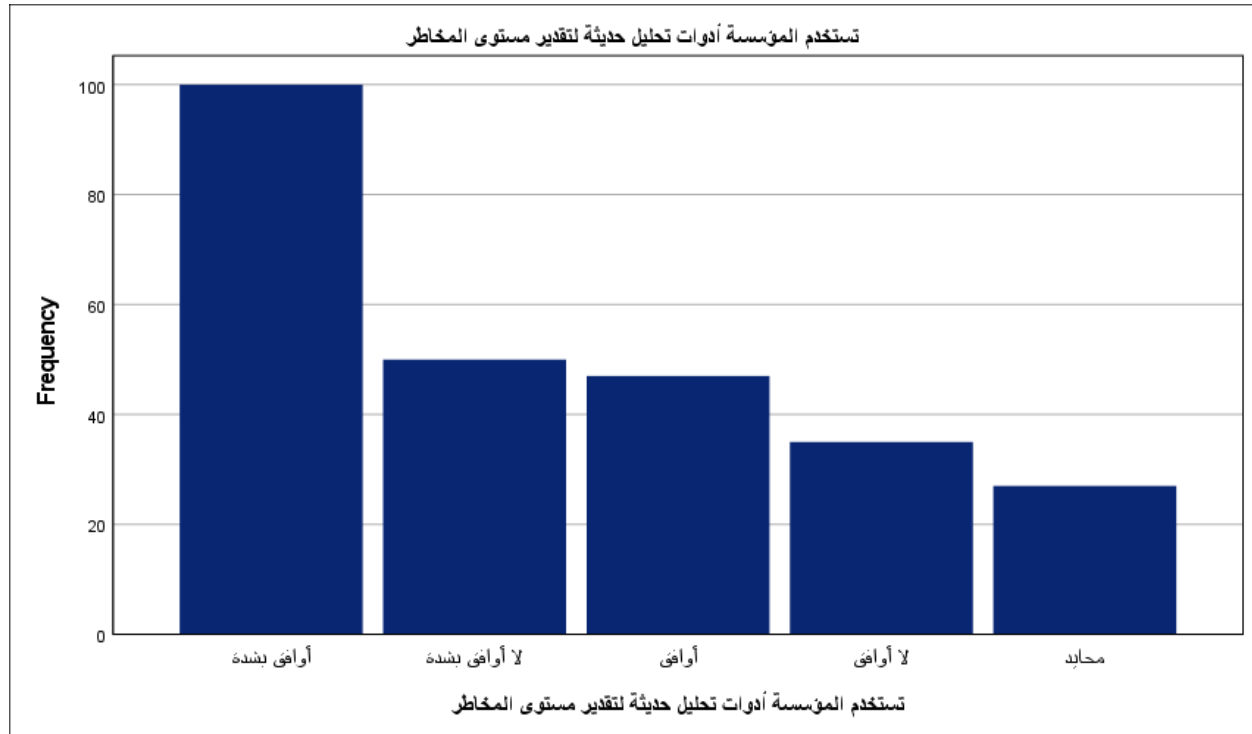
التباين في وجهات النظر حول استخدام التقنيات الحديثة بلغ مبلغه؛ إذ انقسمت العينة بوضوح بين مؤيد بشدة ومعارض بشدة، وهو ما يفسر وصول الانحراف المعياري إلى 1.567. حصد خيار "أوافق بشدة" المركز الأول بواقع 100 تكرار ونسبة 38.6%. في المقابل، جاء خيار "لا أوافق بشدة" في المرتبة الثانية بنسبة 19.3%. هذه الفجوة الرقمية تعكس واقعاً تقنياً غير متكافئ بين المؤسسات في المملكة. يبدو أن الشركات الكبرى والمؤسسات المالية تتبنى أدوات الذكاء الاصطناعي والتحليل التنبؤي؛ بينما لا تزال جهات أخرى تعتمد على الأساليب التقليدية أو اليدوية.

سجل خيار "محايد" أقل نسبة بواقع 10.4%. الغالبية لديهم تجربة ملموسة مع الأدوات التقنية، سواء بالسلب أو الإيجاب. إن الاعتماد على أدوات تحليل متقدمة يضعف دقة تقدير المخاطر؛ الأمر الذي يرفع من منسوب القلق لدى المستثمر الأجنبي الذي اعتاد على معايير تقنية عالمية. الموافقة الكلية التي بلغت 56.7% تشير إلى توجه عام نحو الرقمنة، لكن اعتراض 32.8% (مجموع غير الموافقين) ينذر بعقبة حقيقية. المستثمر يبحث عن بيانات دقيقة ومحدثة لحظياً. غياب الأدوات الحديثة في ثلث

المؤسسات تقريباً قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على تقديرات غير دقيقة، مما يرفع كلفة التحوط ويقلل جاذبية السوق.

تستخدم المؤسسة أدوات تحليل حديثة لتقدير مستوى المخاطر					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
38.6	38.6	38.6	100	أوافق بشدة	Valid
57.9	19.3	19.3	50	لا أوافق بشدة	
76.1	18.1	18.1	47	أوافق	
89.6	13.5	13.5	35	لا أوافق	
100.0	10.4	10.4	27	محايد	
	100.0	100.0	259	Total	

جدول 9: التحليل الإحصائي لاستخدام المؤسسة أدوات تحليل حديثة لتقدير مستوى المخاطر



شكل توضيحي 6: التمثيل البياني لاستخدام المؤسسة أدوات تحليل حديثة لتقدير مستوى المخاطر

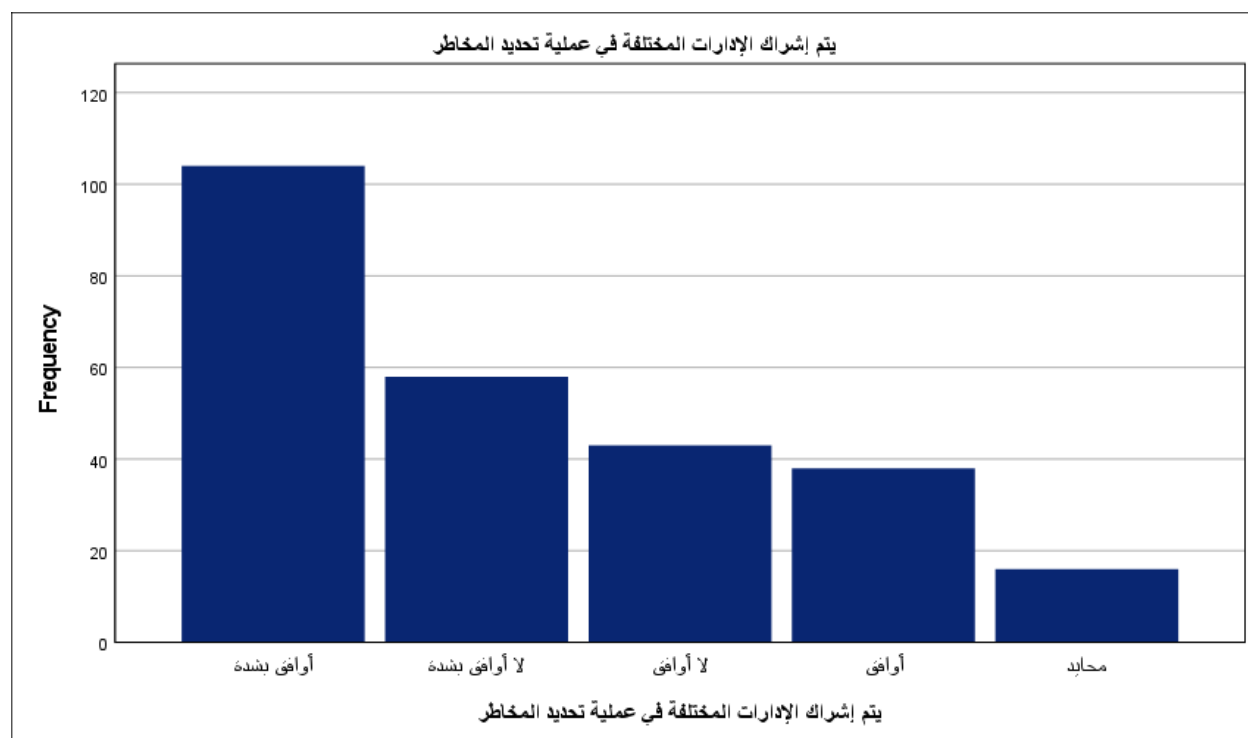
• يتم إشراك الإدارات المختلفة في عملية تحديد المخاطر

سجل الانحراف المعياري لهذا البند أعلى مستوياته عند 1.647. هذا الرقم ليس مجرد إحصائية؛ بل هو صرخة تعكس انقساماً جذرياً في الثقافة الإدارية. حصص خيار "أوافق بشدة" 104 تكراراً بنسبة 40.2%. وفي المقابل، نجد أن 22.4% اختاروا "لا أوافق بشدة". هناك مؤسسات تتبنى النهج التشاركي الشامل، وأخرى لا تزال غارقة في صوامع إدارية معزولة. غياب التنسيق العرضي بين الإدارات يقتل شمولية الرصد. المخاطر لا تعترف بالحدود التنظيمية.

تلاشت المنطقة الرمادية بانخفاض نسبة المحايدين إلى 6.2%. الجميع لديه تجربة حقيقية، وغالباً ما تكون سلبية في جانبها العملي. إقصاء الإدارات عن تحديد المخاطر يضعف جاذبية الاستثمار الأجنبي؛ فالمستثمر يدرك أن المخاطر التشغيلية أو القانونية لا يمكن حصرها في مكتب مدير المخاطر وحده. العمل في جزر منعزلة يولد ثغرات رقابية خطيرة. هذا الخلل الهيكلي قد يؤدي إلى تضارب في البيانات المرفوعة للمستثمرين. الشفافية تبدأ من الداخل. إذا لم تكن الإدارات شريكة في رصد التهديدات، فإن أي خطة استجابة ستكون حبراً على ورق عند مواجهة الأزمات الفعلية.

يتم إشراك الإدارات المختلفة في عملية تحديد المخاطر					
	Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
Valid	40.2	40.2	40.2	104	أوافق بشدة
	62.5	22.4	22.4	58	لا أوافق بشدة
	79.2	16.6	16.6	43	لا أوافق
	93.8	14.7	14.7	38	أوافق
	100.0	6.2	6.2	16	محايد
		100.0	100.0	259	Total

جدول 10 : التحليل الإحصائي لإشراك الإدارات المختلفة في عملية تحديد المخاطر



شكل توضيحي 7 : التمثيل البياني لإشراك الإدارات المختلفة في عملية تحديد المخاطر

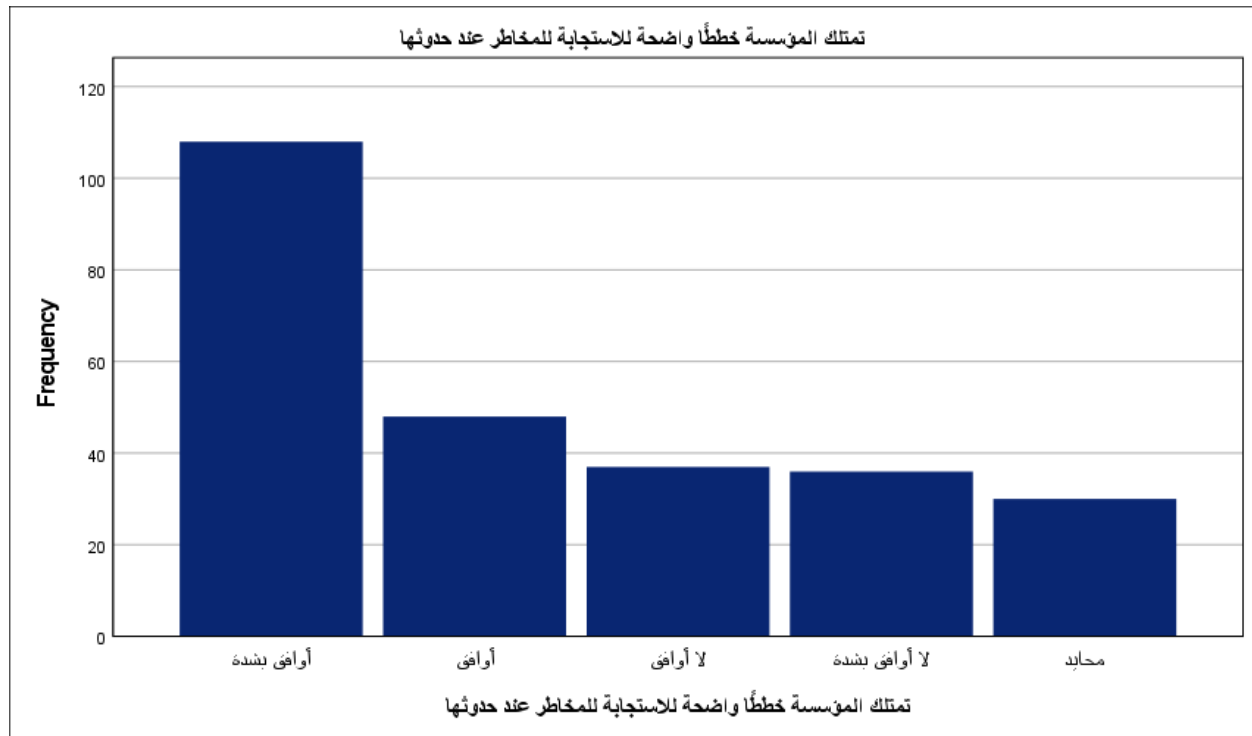
• تمتلك المؤسسة خططاً واضحة للاستجابة للمخاطر عند حدوثها

الواقع العملي يشير إلى أن امتلاك الخطط يمثل الجانب الأكثر نضجاً في منظومة المخاطر داخل المؤسسات محل الدراسة؛ إذ نجد أن 108 مشاركين بنسبة 41.7% أكدوا موافقتهم الشديدة على وجود مسارات واضحة للاستجابة. هذه النتيجة تمنح المستثمر الأجنبي انطباعاً أولياً بالأمان الإجرائي. المؤسسة التي تعرف ماذا ستفعل عند وقوع الأزمة هي مؤسسة قابلة للاستدامة. ومع ذلك، يظل التباين برأسه من جديد؛ فالانحراف المعياري البالغ 1.484 يعكس عدم وجود حالة من اليقين الشامل بين الموظفين حول فاعلية هذه الخطط. التردد هنا يعني أن الوضوح قد يكون محصوراً في المستويات الإدارية العليا، بينما تغيب تفاصيل التنفيذ عن القاعدة التشغيلية التي تواجه المخاطر فعلياً في الميدان.

سجلت نسبة المعارضة (بنوعها) قرابة 28%. هذا الرقم ليس هيناً. غياب خطط الاستجابة في ثلث المؤسسات تقريباً يعني أن التعامل مع التهديدات يتم بأسلوب "إطفاء الحرائق" العشوائي. المستثمر الأجنبي ينفر من العشوائية. تعثر المؤسسة في وضع سيناريوهات استباقية يجعل من أي استثمار خارجي مغامرة غير محسوبة التكاليف. الحياد بنسبة 11.6% قد يفسر بوجود خطط ورقية تفتقر للتجارب الفرضية أو المحاكاة الدورية. الخطط التي لا تُختبر ميدانياً تفقد قيمتها عند حدوث الصدمات الاقتصادية المفاجئة؛ مما ينعكس سلباً على استقرار الأداء المالي الذي يراقبه المستثمر الدولي بدقة.

تمتلك المؤسسة خططاً واضحة للاستجابة للمخاطر عند حدوثها					
	Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
Valid	41.7	41.7	41.7	108	أوافق بشدة
	60.2	18.5	18.5	48	أوافق
	74.5	14.3	14.3	37	لا أوافق
	88.4	13.9	13.9	36	لا أوافق بشدة
	100.0	11.6	11.6	30	محايد
		100.0	100.0	259	Total

جدول 11: التحليل الإحصائي لامتلاك المؤسسة خططاً واضحة للاستجابة للمخاطر عند حدوثها



شكل توضيحي 8: التمثيل البياني لامتلاك المؤسسة خططاً واضحة للاستجابة للمخاطر عند حدوثها

• تساهم استراتيجيات إدارة المخاطر في تقليل الخسائر المحتملة

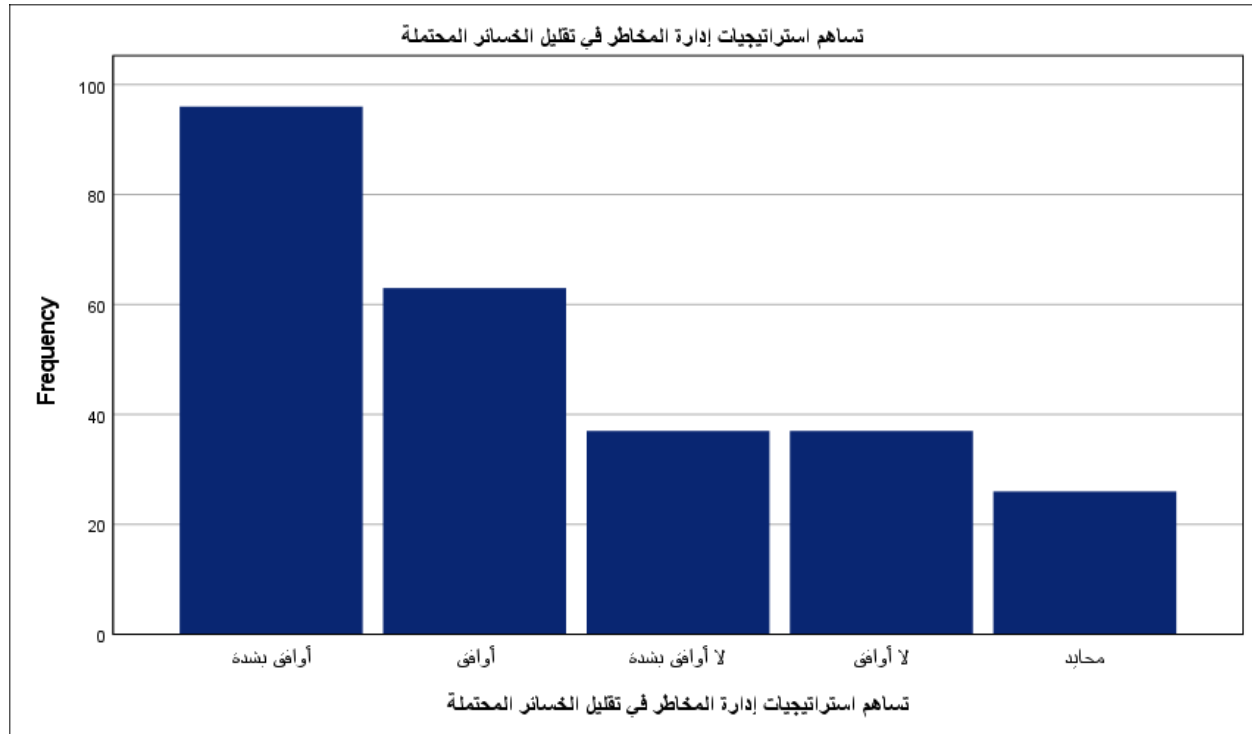
سجل خيار "محايد" النسبة الأقل في هذا البند بنسبة 10% فقط؛ مما يعكس حسم العينة لموقفها تجاه العائد النفعي من إدارة المخاطر. نجد أن 37.1% من المشاركين أيدوا بشدة دور الاستراتيجيات في تقليل الخسائر. الموافقة الكلية بلغت 61.4%. هذا اليقين يعزز من قيمة إدارة المخاطر كأداة مالية وقائية لا مجرد إجراء إداري تكميلي. المستثمر الأجنبي يراقب هذه القدرة بدقة. عندما تنجح المؤسسة في كبح الخسائر عبر استراتيجيات محكمة؛ فإنها تبعث برسالة طمأنينة حول استدامة الأرباح. الانحراف المعياري البالغ 1.463 يشير إلى تباين في القناعات الميدانية. يبدو أن بعض المؤسسات لم تجن ثمار هذه الاستراتيجيات بعد.

وفي تساوي نسبة "لا أوافق" مع "لا أوافق بشدة" عند 14.3% لكل منهما. قرابة 28.6% من العينة لا يلمسون أثراً حقيقياً للاستراتيجيات في حماية الأصول. هذا الانقسام قد ينتج عن تطبيق نماذج مخاطر غير مرنة أو لا تتناسب مع تقلبات السوق السعودي. ضعف الأثر الوقائي يعني استنزاف الموارد عند وقوع الأزمات. هذا النقص يؤدي مباشرة إلى اهتزاز الثقة لدى رؤوس

الأموال الأجنبية؛ إذ إن العجز عن تقليل الخسائر المحتملة يرفع من علاوة المخاطر المطلوبة، مما قد يدفع المستثمر للبحث عن أسواق أكثر استقراراً ووضوحاً في نتائجها الوقائية.

تساهم استراتيجيات إدارة المخاطر في تقليل الخسائر المحتملة					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
37.1	37.1	37.1	96	أوافق بشدة	Valid
61.4	24.3	24.3	63	أوافق	
75.7	14.3	14.3	37	لا أوافق بشدة	
90.0	14.3	14.3	37	لا أوافق	
100.0	10.0	10.0	26	محايد	
	100.0	100.0	259	Total	

جدول 12 : التحليل الإحصائي لإسهام استراتيجيات إدارة المخاطر في تقليل الخسائر المحتملة



شكل توضيحي 9: التمثيل البياني لإسهام استراتيجيات إدارة المخاطر في تقليل الخسائر المحتملة

• يتم تحديث خطط إدارة المخاطر بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية

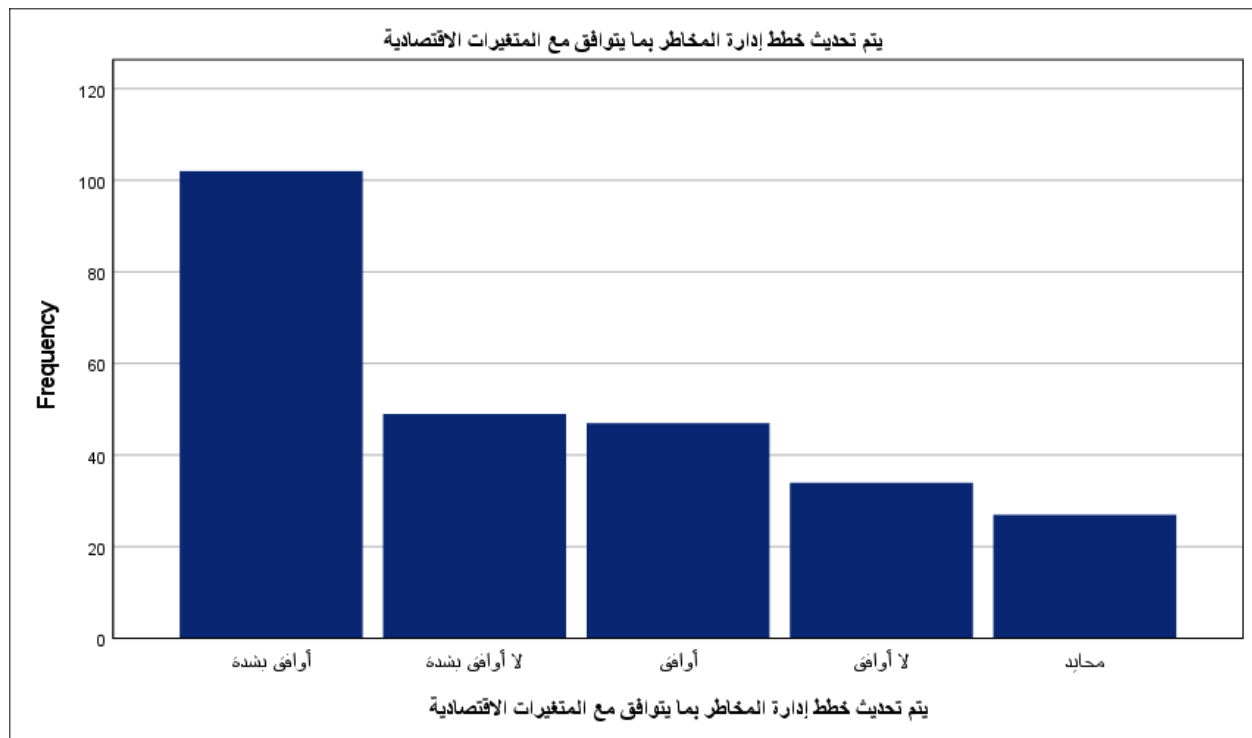
التباين بين طرفي النقيض يطغى على مشهد تحديث خطط المخاطر؛ فالفجوة بين الموافقين بشدة والمعارضين بشدة تعكس انقساماً في المرونة التنظيمية. استقر خيار "أوافق بشدة" في القمة بواقع 102 تكراراً ونسبة 39.4%. تلاه مباشرة خيار "لا أوافق بشدة" بنسبة 18.9%. هذا التضاد يفسر الارتفاع الملحوظ في الانحراف المعياري البالغ 1.563. يبدو أن هناك قطاعاً واسعاً من المؤسسات يمتلك استجابة ديناميكية للمتغيرات الاقتصادية، بينما تعاني فئة أخرى من جمود الخطط وبقائها حبيسة الأدراج. التحديث ليس ترفاً. الاقتصاد السعودي يمر بتحويلات هيكلية متسارعة تفرض واقعاً يتطلب مراجعة فورية للمخاطر.

تذيل خيار "محايد" القائمة بنسبة 10.4% فقط. العينة تدرك تماماً واقع التحديث في مؤسساتها. الاعتراض الكلي الذي وصل إلى 32% (مجموع غير الموافقين) يمثل تحدياً حقيقياً لجذب الاستثمارات الأجنبية. المستثمر الدولي يخشى الخطط الساكنة. عدم مواكبة المتغيرات الاقتصادية مثل تذبذب أسعار الفائدة أو تقلبات سلاسل الإمداد يرفع من تكلفة المخاطر غير المتوقعة.

هذا النقص التنظيمي قد يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية؛ إذ إن ثبات الخطط في بيئة متغيرة يعني بالضرورة فشلها في مواجهة التهديدات الجديدة، وهو ما يزعزع يقين المستثمر في قدرة المؤسسة على حماية أصولها على المدى الطويل.

يتم تحديث خطط إدارة المخاطر بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
39.4	39.4	39.4	102	أوافق بشدة	Valid
58.3	18.9	18.9	49	لا أوافق بشدة	
76.4	18.1	18.1	47	أوافق	
89.6	13.1	13.1	34	لا أوافق	
100.0	10.4	10.4	27	محايد	
	100.0	100.0	259	Total	

جدول 13: التحليل الإحصائي لتحديث خطط إدارة المخاطر بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية



شكل توضيحي 10: التمثيل البياني لتحديث خطط إدارة المخاطر بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية

• تسهم إدارة المخاطر في تعزيز استقرار الأداء المالي للمؤسسة

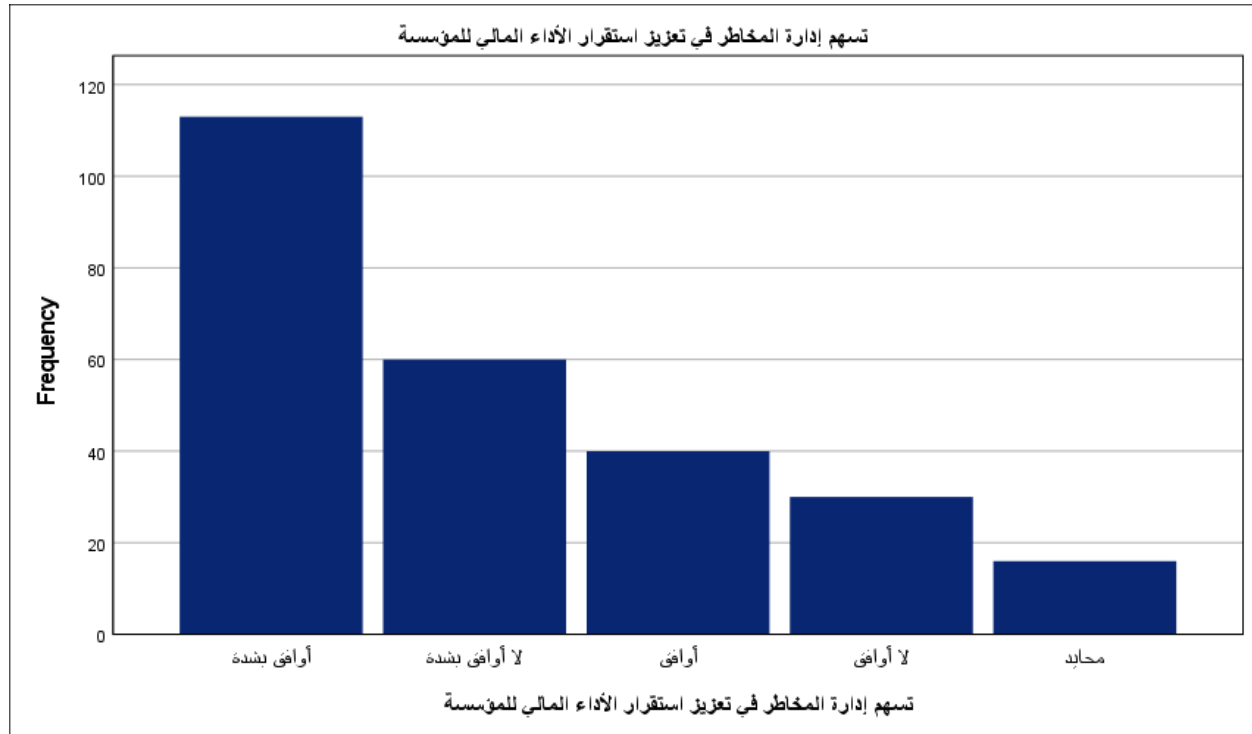
الارتباط بين الأمان المؤسسي والاستقرار المالي يظهر بجلاء في تفضيلات العينة؛ حيث ذهب الكتلة الأكبر بواقع 113 مشاركاً إلى "الموافقة بشدة" على هذا الدور بنسبة 43.6%. هذه القناعة المرتفعة تبرهن على أن إدارة المخاطر في البيئة السعودية انتقلت من كونها مجرد وحدة امتثال إلى محرك استراتيجي يحمي التدفقات النقدية. الاستقرار المالي هو اللغة الوحيدة التي يفهمها المستثمر الأجنبي بوضوح. وجود انحراف معياري مرتفع قدره 1.659 يشير إلى وجود استقطاب في التجربة العملية. هناك فجوة بين التنظير والواقع الملموس.

وفي حلول خيار "لا أوافق بشدة" في المرتبة الثانية بنسبة 23.2%. قرابة ربع العينة لا يلمسون هذا الأثر الاستقرار. قد يرجع ذلك إلى تطبيق آليات مخاطر معزولة عن القرار المالي، أو غياب الربط بين التنبؤ بالتهديدات والموازنات التقديرية. النتيجة كانت واضحة. الانقسام في الآراء يضعف من شمولية النتائج؛ إذ إن 34.8% من إجمالي العينة (المعارضين بشدة والمعارضين) يرون أن إدارة المخاطر لم تنجح في لجم التقلبات المالية بمؤسساتهم. هذا القصور التشغيلي يمثل تهديداً مباشراً لجاذبية

الاستثمار؛ فالمستثمر يبحث عن مؤسسة تضمن له حماية أرباحه من الصدمات غير المتوقعة عبر أنظمة رقابية متماسكة مالياً وإدارياً.

تسهم إدارة المخاطر في تعزيز استقرار الأداء المالي للمؤسسة					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
43.6	43.6	43.6	113	أوافق بشدة	Valid
66.8	23.2	23.2	60	لا أوافق بشدة	
82.2	15.4	15.4	40	أوافق	
93.8	11.6	11.6	30	لا أوافق	
100.0	6.2	6.2	16	محايد	
	100.0	100.0	259	Total	

جدول 14: التحليل الإحصائي لإسهام إدارة المخاطر في تعزيز استقرار الأداء المالي للمؤسسة



شكل توضيحي 11: التمثيل البياني لإسهام إدارة المخاطر في تعزيز استقرار الأداء المالي للمؤسسة

• تلتزم المؤسسة بمبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر

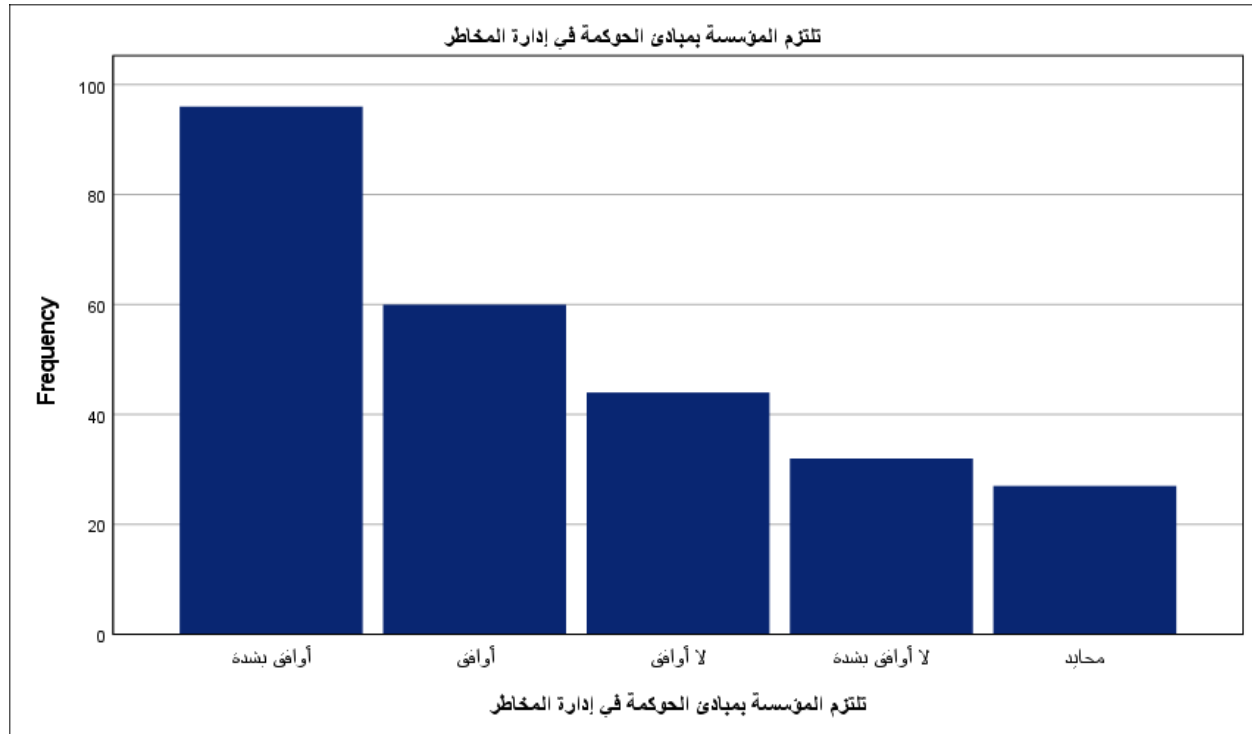
الالتزام بمبادئ الحوكمة سجل تأييداً أغلبياً من أفراد العينة بنسبة تراكمية بلغت 60.2%؛ حيث توزعت بين الموافقة الشديدة بواقع 96 تكراراً والموافقة بواقع 60 تكراراً. هذا الاتجاه يعكس نجاح التشريعات السعودية الأخيرة في فرض رقابة مؤسسية صارمة. الحوكمة ليست خياراً تجميلاً؛ بل هي الضمانة القانونية التي يبحث عنها المستثمر الأجنبي لضمان سلامة استثماراته من التجاوزات الإدارية. مع ذلك؛ فإن قيمة الانحراف المعياري التي وصلت إلى 1.441 تكشف عن وجود تباين جوهري في إدراك العينة لمدى هذا الالتزام. يبدو أن التطبيق الفعلي لمعايير الحوكمة يواجه مقاومة أو ضعفاً في بعض القطاعات الأقل امتثالاً للأنظمة الدولية.

تثير نسبة عدم الموافقة (29.4%) قلقاً موضوعياً؛ إذ إن قرابة ثلث العينة لا يلمسون تطبيقاً حقيقياً لمبادئ الحوكمة في بيئة عملهم. هذا الخلل التشغيلي يمثل ثغرة في جدار الثقة الاستثمارية. غياب الحوكمة يعني ضبابية في المساءلة وتداخلاً في الصلاحيات؛ مما يرفع من مخاطر الفساد الإداري أو سوء الإدارة المالية. المستثمر الدولي يهرب من البيئات التي تفتقر

للشفافية التنظيمية. وبناءً عليه؛ فإن استقرار نسبة المحايدين عند 10.4% يشير إلى أن المعضلة ليست في فهم المبادئ، بل في ممارستها الميدانية التي لا تزال تحتاج إلى تعزيز الرقابة الداخلية لضمان جاذبية السوق السعودي للاستثمارات العابرة للحدود.

تلتزم المؤسسة بمبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
37.1	37.1	37.1	96	أوافق بشدة	Valid
60.2	23.2	23.2	60	أوافق	
77.2	17.0	17.0	44	لا أوافق	
89.6	12.4	12.4	32	لا أوافق بشدة	
100.0	10.4	10.4	27	محايد	
	100.0	100.0	259	Total	

جدول 15 : التحليل الإحصائي لالتزام المؤسسة بمبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر



شكل توضيحي 12: التمثيل البياني لالتزام المؤسسة بمبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر

• يتم الإفصاح بشفافية عن المخاطر المحتملة للمستثمرين

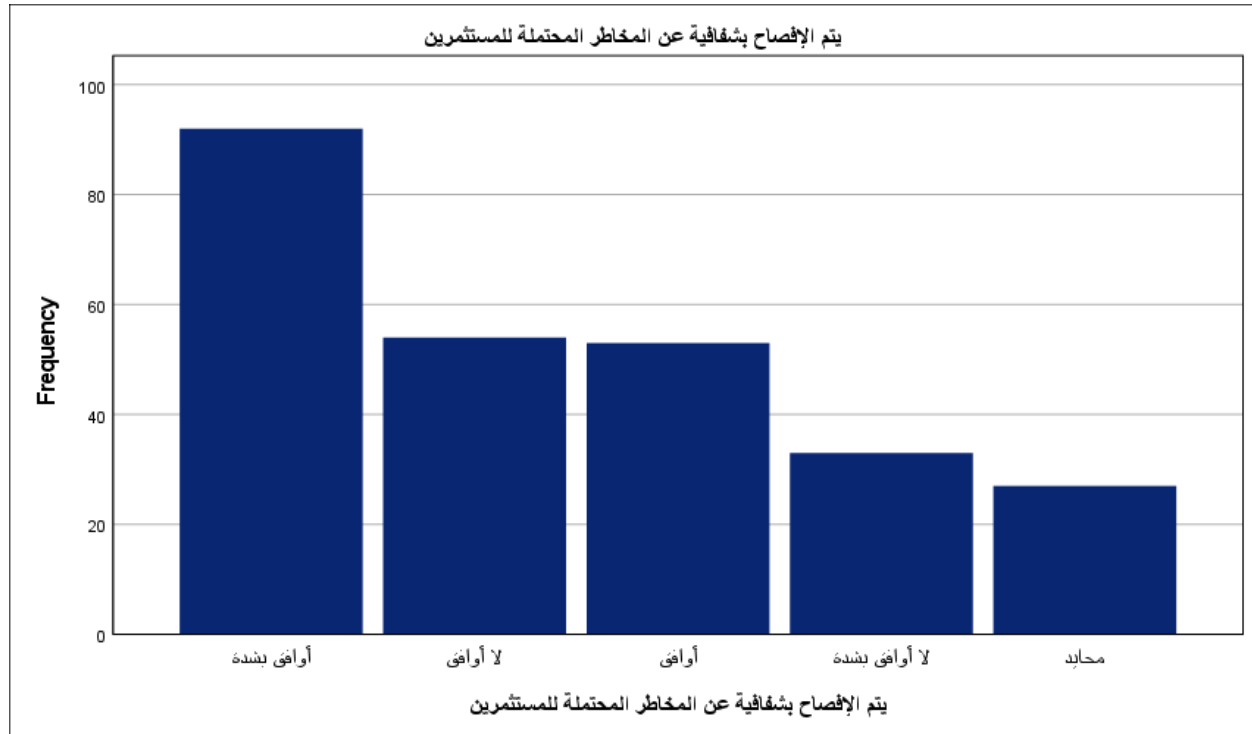
التباين في مستويات الإفصاح يظهر بوضوح عند فحص المسافة بين الموافقين والمعارضين؛ إذ نجد انقساماً يعكس اختلاف سياسات الشفافية بين المنشآت. تصدر خيار "أوافق بشدة" بواقع 92 تكراراً ونسبة 35.5%. بينما جاء خيار "لا أوافق" في المرتبة الثانية بنسبة 20.8%. هذا التزاخم في الآراء المتضاربة أدى لارتفاع الانحراف المعياري إلى 1.466. الشفافية ليست مجرد قيمة أخلاقية في عالم المال؛ هي أداة تقييم أساسية للمستثمر الأجنبي لتقدير المخاطر قبل ضخ السيولة. غياب الإجماع يشير إلى أن بعض المؤسسات لا تزال تحتفظ على كشف نقاط ضعفها؛ خشية هروب رؤوس الأموال، وهو تفكير قديم يتنافى مع متطلبات الأسواق الحديثة.

تذيلت نسبة المحايدين القائمة بنسبة 10.4%. الغالبية تدرك تماماً طبيعة ما يتم كشفه للمستثمرين. مجموع غير الموافقين (بنوعيهما) بلغ 33.5%؛ وهي نسبة حرجة جداً. حجب المعلومات أو تجميل الواقع الإحصائي في التقارير المرفوعة للأجانب يؤدي إلى نتائج عكسية؛ فالمستثمر الدولي يمتلك أدوات تدقيق متطورة قادرة على كشف الفجوات المعلوماتية. هذا النقص في

الإفصاح يرفع من معامل "عدم اليقين"؛ مما يهدد استمرارية الاستثمارات القائمة ويعرقل جذب استثمارات جديدة. الشفافية الكاملة هي التي تبني جسور الثقة؛ وأي اهتزاز في هذا البند يعني بالضرورة زيادة تكلفة التمويل وصعوبة الوصول إلى شركاء دوليين استراتيجيين.

يتم الإفصاح بشفافية عن المخاطر المحتملة للمستثمرين					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
35.5	35.5	35.5	92	أوافق بشدة	Valid
56.4	20.8	20.8	54	لا أوافق	
76.8	20.5	20.5	53	أوافق	
89.6	12.7	12.7	33	لا أوافق بشدة	
100.0	10.4	10.4	27	محايد	
	100.0	100.0	259	Total	

جدول 16: التحليل الإحصائي للإفصاح بشفافية عن المخاطر المحتملة للمستثمرين



شكل توضيحي 13: التمثيل البياني للإفصاح بشفافية عن المخاطر المحتملة للمستثمرين

• تعزز التقارير الدورية حول المخاطر ثقة المستثمرين بالمؤسسة

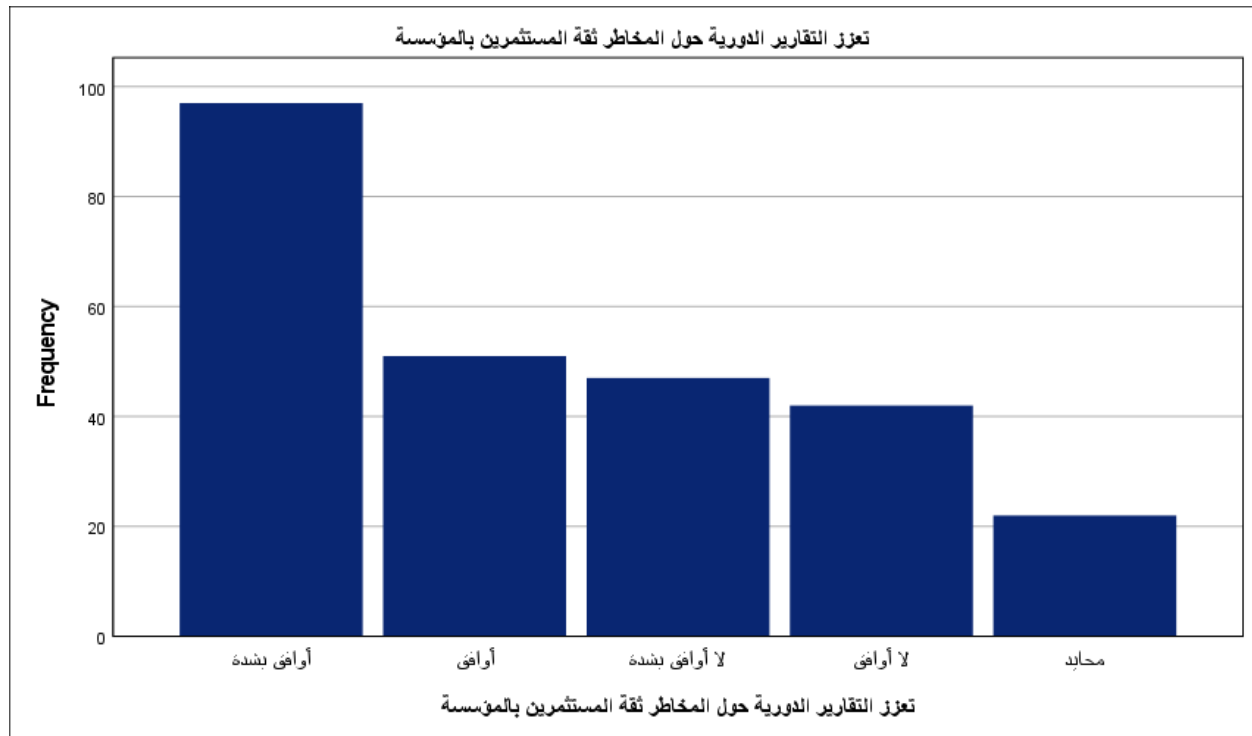
التباين في آراء العينة حول جدوى التقارير الدورية يظهر فجوة إدراكية بين القيمة النظرية للتوثيق وأثره الميداني؛ فبينما يرى 37.5% (97 فرداً) أن هذه التقارير تعزز الثقة بشدة، نجد أن 18.1% يعارضون ذلك بشدة. هذا الانقسام أفرز انحرافاً معيارياً مرتفعاً قدره 1.554. يبدو أن جودة المحتوى المعلوماتي في هذه التقارير تختلف جذرياً بين مؤسسة وأخرى. التقارير التي تكتفي بسرد البيانات دون تحليل تنبئي قد لا تمنح المستثمر الأجنبي الطمأنينة الكافية. الثقة تُبنى على دقة الاستشراف لا على مجرد رصد الأحداث الماضية.

نسبة الموافقة العامة بلغت 57.1%؛ وهي نسبة جيدة لكنها غير قوية في سياق جذب رؤوس الأموال الضخمة. 16.2% من المشاركين لا يوافقون على هذا الدور، مع حياد 8.5% من العينة. هذه الأرقام تعني أن ثلث العينة تقريباً يشكك في فاعلية آلية التقارير الحالية. عملياً؛ إذا لم تكن التقارير مرتبطة بقرارات استراتيجية ملموسة، فإنها تتحول إلى عبء إداري يقلل من جاذبية

المؤسسة. المستثمر الدولي يربط الثقة بمدى قدرة التقارير على تقليل "عدم اليقين". غياب الإجماع هنا ينذر بضرورة تطوير نماذج إفصاح أكثر احترافية وشفافية لضمان تحويل البيانات إلى قيمة مضافة تعزز مكانة المملكة كبيئة استثمارية آمنة.

تعزز التقارير الدورية حول المخاطر ثقة المستثمرين بالمؤسسة					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
37.5	37.5	37.5	97	أوافق بشدة	Valid
57.1	19.7	19.7	51	أوافق	
75.3	18.1	18.1	47	لا أوافق بشدة	
91.5	16.2	16.2	42	لا أوافق	
100.0	8.5	8.5	22	محايد	
	100.0	100.0	259	Total	

جدول 17: التحليل الإحصائي لتعزيز التقارير الدورية حول المخاطر ثقة المستثمرين بالمؤسسة



شكل توضيحي 14: التمثيل البياني لتعزيز التقارير الدورية حول المخاطر ثقة المستثمرين بالمؤسسة

• تسهم سياسات الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية

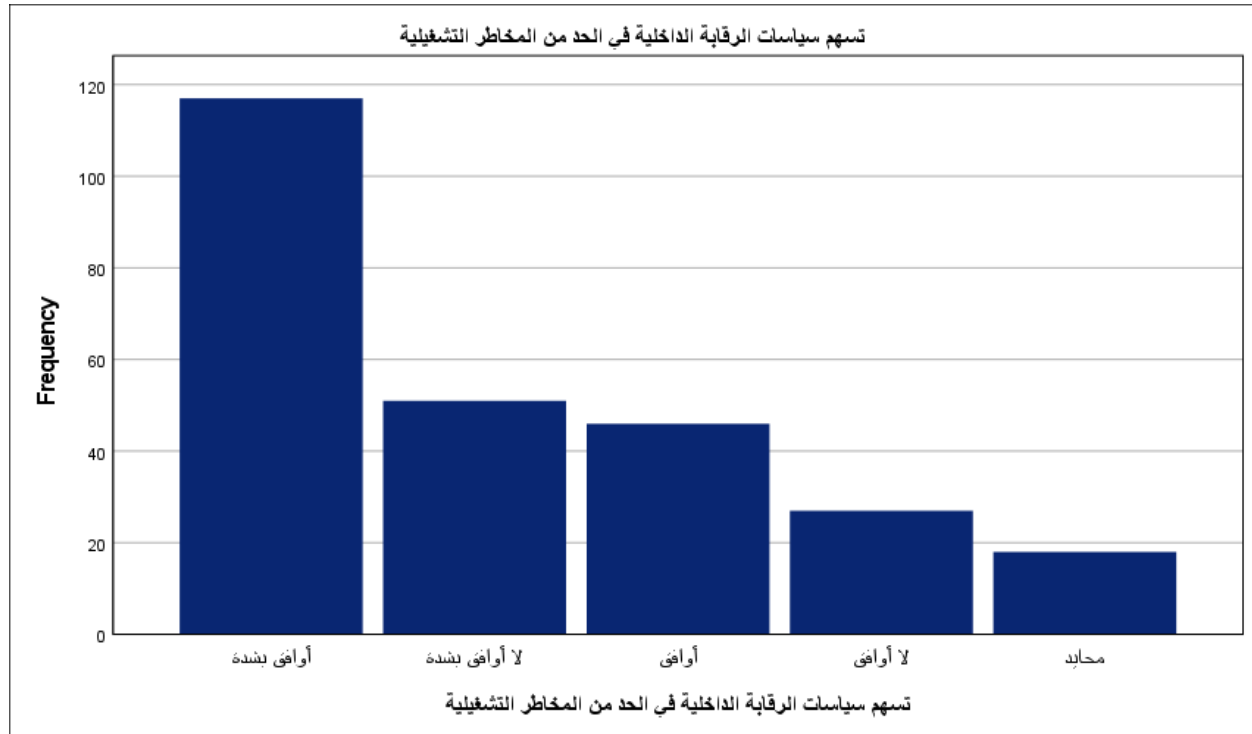
سجلت "الموافقة بشدة" النسبة الأعلى بواقع 117 تكراراً (45.2%); مما يبرهن على وعي العينة بالدور المحوري للرقابة الداخلية في كبح جماح التجاوزات الميدانية. الرقابة ليست مجرد قيد إداري. هي صمام الأمان الذي يمنع تآكل الأصول ويقلص الفاقد التشغيلي. المؤسسات التي تمتلك سياسات رقابية صارمة تبعث برسائل قوة للمستثمر الأجنبي؛ فالمستثمر يبحث عن بيئة تضمن سلامة العمليات اليومية من الانحرافات. ومع ذلك، يبرز الانحراف المعياري المرتفع (1.596) كدليل على تباين في فاعلية هذه الرقابة بين المؤسسات محل الدراسة.

كما أن خيار "لا أوافق بشدة" جاء في المرتبة الثانية بنسبة 19.7%. قرابة خمس العينة لا يلمسون أثراً حقيقياً للرقابة في الحد من المخاطر. هذا الانقسام يشير إلى وجود رقابة "شكلية" في بعض القطاعات؛ حيث تظل السياسات حبراً على ورق دون تطبيق فاعل في موقع العمل. ضعف الجانب الإجرائي للرقابة يؤدي مباشرة إلى اهتزاز الثقة الاستثمارية. غياب الإجماع بنسبة موافقة

كلية تقارب 63% يعني أن ثمة حاجة ملحة لسد الثغرات الرقابية؛ فالمستثمر الأجنبي لن يقبل بضخ سيولة في بيئة تشغيلية تعاني من ضعف الضوابط الداخلية، لما يترتب على ذلك من احتمالات عالية لوقوع أخطاء جسيمة تهدد استقرار المشروع.

تسهم سياسات الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
45.2	45.2	45.2	117	أوافق بشدة	Valid
64.9	19.7	19.7	51	لا أوافق بشدة	
82.6	17.8	17.8	46	أوافق	
93.1	10.4	10.4	27	لا أوافق	
100.0	6.9	6.9	18	محايد	
	100.0	100.0	259	Total	

جدول 18: التحليل الإحصائي لإسهام سياسات الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية



شكل توضيحي 15: التمثيل البياني لإسهام سياسات الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية

• تعكس ممارسات إدارة المخاطر مستوى عالٍ من الاحترافية المؤسسية

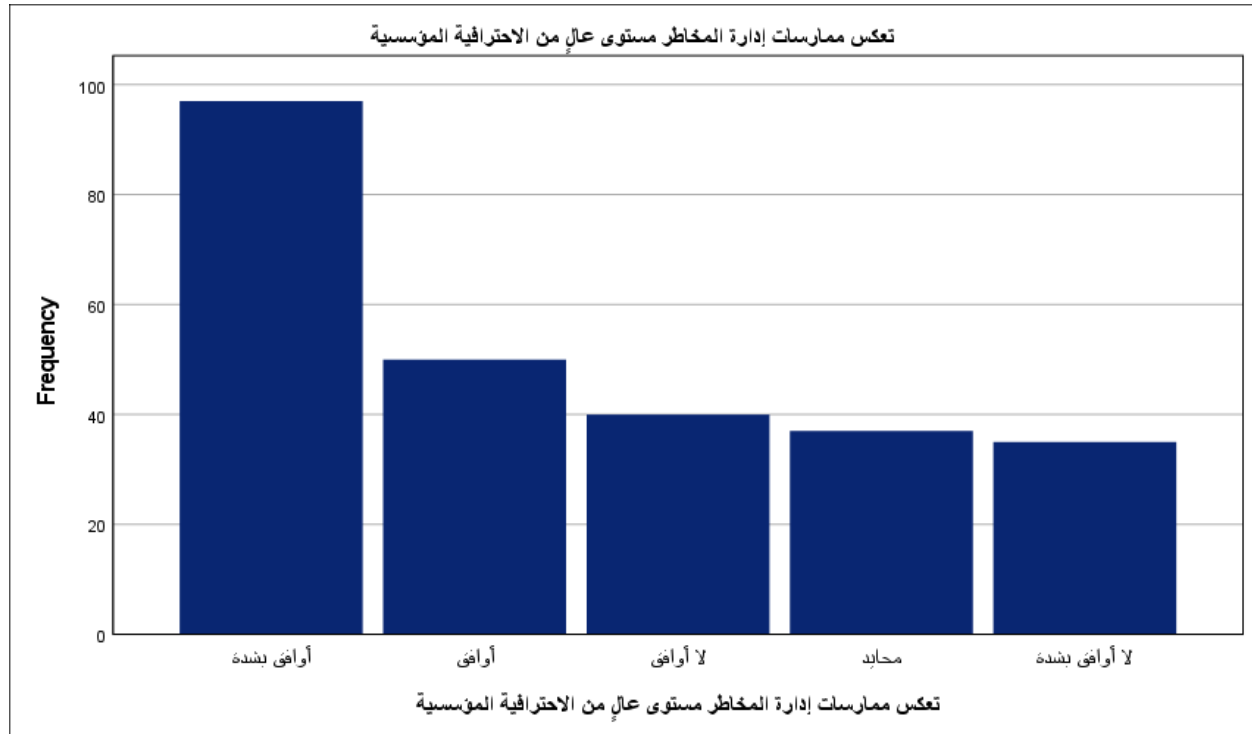
سجل خيار "لا أوافق بشدة" النسبة الأقل بواقع 13.5% فقط؛ وهو ما يبرز توجهاً عاماً لدى العينة بربط جودة التعامل مع التهديدات بالسمعة الاحترافية للمنظمة. في المقابل، نجد أن 37.5% من المشاركين (97 فرداً) أيدوا بشدة هذا الارتباط. الإدارة المحترفة للمخاطر هي الواجهة التي يقرأ من خلالها المستثمر الأجنبي نضج الكيان المؤسسي. الموافقة الكلية التي بلغت 56.8% تشير إلى قناعة تتجاوز النصف بأن الاحترافية ليست مجرد شعارات، بل ممارسات وقائية ملموسة. قيمة الانحراف المعياري البالغة 1.458 تضعنا أمام تباين ملحوظ في التقييم الميداني؛ فالتصورات حول ماهية "الاحترافية" تختلف باختلاف معايير الجودة المطبقة داخل كل مؤسسة.

الكتلة المعارضة والمحايدة مجتمعة تشكل قرابة 43% من العينة. هذا الرقم يعكس تحدياً حقيقياً؛ إذ يرى جزء غير مستهان به من الممارسين أن إدارة المخاطر في بيئاتهم لم تصل بعد لمستوى "الاحترافية" المنشود. قد يعود ذلك إلى غياب الكوادر المؤهلة أو الاعتماد على حلول تقليدية لا ترتقي للمعايير العالمية. هذا الانطباع السلبي يمثل عائقاً أمام جذب رؤوس الأموال؛ فالمستثمر

الدولي يبحث عن شريك يعكس سلوكه الإداري انضباطاً عالياً وتوقعاً دقيقاً للأزمات. غياب الإجماع حول احترافية الممارسة قد يترجم لدى المراقب الخارجي كضعف في الهيكل التنظيمي، مما يرفع من تقديرات المخاطر السيادية والائتمانية للمشروعات المشتركة.

تعكس ممارسات إدارة المخاطر مستوى عالٍ من الاحترافية المؤسسية					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
37.5	37.5	37.5	97	أوافق بشدة	Valid
56.8	19.3	19.3	50	أوافق	
72.2	15.4	15.4	40	لا أوافق	
86.5	14.3	14.3	37	محايد	
100.0	13.5	13.5	35	لا أوافق بشدة	
	100.0	100.0	259	Total	

جدول 19: التحليل الإحصائي لإظهار ممارسات إدارة المخاطر مستوى عالٍ من الاحترافية المؤسسية



شكل توضيحي 16: التمثيل البياني لإظهار ممارسات إدارة المخاطر مستوى عالٍ من الاحترافية المؤسسية

• تسهم إدارة المخاطر الفعالة في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية

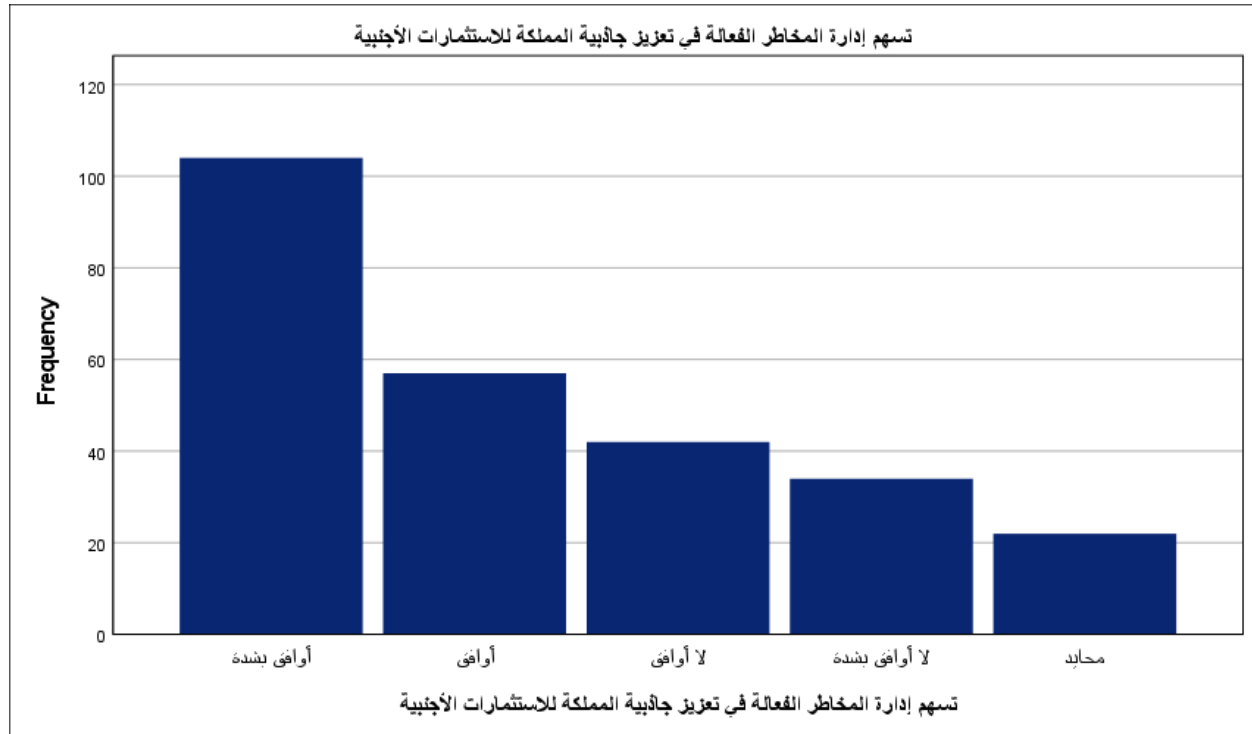
سجلت القناعة بكون إدارة المخاطر محركاً لجاذبية الاستثمار أعلى مستوياتها؛ إذ وافق 40.2% من المشاركين بشدة على هذا الدور الحيوي. تتسق هذه النتيجة مع التوجهات الاستراتيجية للمملكة في تحسين بيئة الأعمال. المستثمر الأجنبي لا يبحث عن الربح فحسب، بل يفتش عن "الاستدامة" التي تضمنها الأنظمة الرقابية القوية. بلغت نسبة التأييد الإجمالية 62.2%. هذا الرقم يعكس وعياً جمعياً بأن كفاءة التحوط من المخاطر هي اللغة العالمية التي تجذب رؤوس الأموال العابرة للحدود. ومع ذلك، يشير الانحراف المعياري البالغ 1.471 إلى وجود تباين في تقييم الأثر الميداني لهذه الممارسات؛ فالخبرات العملية للعينة ليست على درجة واحدة من التوافق.

كذا ناهزت 29.3%؛ حيث يرى قرابة ثلث العينة أن إدارة المخاطر بمفهومها الحالي لم تترجم بعد إلى جذب حقيقي للاستثمارات. قد يرجع ذلك إلى وجود فجوة بين التنظير في "كثيبيات المخاطر" والتطبيق الفعلي الذي يلمسه الشريك الأجنبي. غياب الإجماع بنسبة مرتفعة كهذه ينمنا إلى أن جذب الاستثمار يتطلب ما هو أكثر من مجرد وجود "إدارة مخاطر"؛ بل يستلزم تحويلها إلى

ثقافة مؤسسية تتسم بالشفافية والقدرة على التنبؤ بالآزمات قبل وقوعها. ضعف هذا الرابط في بعض المؤسسات قد يؤدي إلى فقدان فرص استثمارية كبرى؛ إذ إن أي اهتزاز في الثقة بالنظام الرقابي يرفع فوراً من تكلفة التحوط ويقلل من شهية المستثمر للدخول في السوق المحلي.

تسهم إدارة المخاطر الفعالة في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
40.2	40.2	40.2	104	أوافق بشدة	Valid
62.2	22.0	22.0	57	أوافق	
78.4	16.2	16.2	42	لا أوافق	
91.5	13.1	13.1	34	لا أوافق بشدة	
100.0	8.5	8.5	22	محايد	
	100.0	100.0	259	Total	

جدول 20: التحليل الإحصائي لإسهام إدارة المخاطر الفعالة في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية



شكل توضيحي 17: التمثيل البياني لإسهام إدارة المخاطر الفعالة في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية

• يشعر المستثمرون الأجانب بالثقة في بيئة الأعمال نتيجة وضوح سياسات إدارة المخاطر

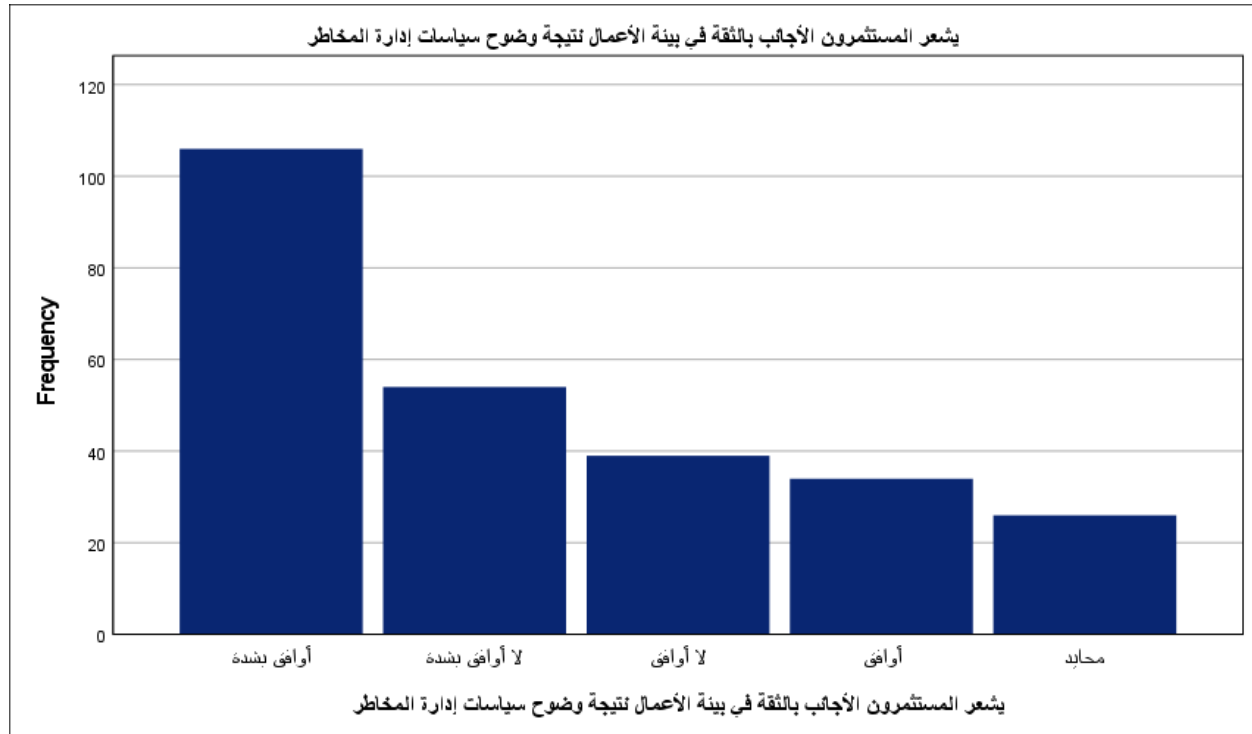
سجلت فئة "محايد" النسبة الأقل بواقع 10% فقط؛ مما يبرهن على أن عينة الدراسة تمتلك تصوراً جازماً حول مدى انتقال أثر سياسات المخاطر إلى عقلية المستثمر الأجنبي. رغم أن 40.9% من المشاركين وافقوا بشدة على وجود هذا الشعور بالثقة، إلا أن الانحراف المعياري المرتفع البالغ 1.618 يشي بوجود انقسام في الآراء. الثقة ليست شعوراً ثابتاً. هي محصلة لوضوح الإجراءات وتراكم التجارب الناجحة. نلاحظ أن 20.8% من العينة اختاروا "لا أوافق بشدة"؛ وهي نسبة مرتفعة تضع علامات استفهام حول مدى وصول هذه السياسات للمستثمر الخارجي أو قدرته على فهمها والاعتماد عليها في تقييماته.

التناقض الرقعي بين الموافقين والمعارضين يشير إلى أن "وضوح السياسات" قد يكون مقتصرراً على الجانب النظري داخل المؤسسة. عملياً؛ إذا لم تترجم هذه السياسات إلى واقع يلمسه المستثمر في تعاملاته اليومية، فإن قيمتها في جذب رؤوس الأموال تظل محدودة. مجموع غير الموافقين الذي تجاوز 35% ينذر بأن جزءاً كبيراً من بيئة الأعمال لا يزال يفتقر للوضوح الكافي الذي يولد الثقة المطلوبة. هذا النقص في التواصل الفعال للسياسات قد يؤدي إلى هروب الاستثمارات النوعية؛ فالمستثمر يبحث

عن بيئة "متوقعة" إجرائياً، وأي ضبابية في إدارة المخاطر تُترجم فوراً كعلاوة مخاطر إضافية تثقل كاهل المشروع وتقلل من جدواه الاقتصادية.

يشعر المستثمرون الأجانب بالثقة في بيئة الأعمال نتيجة وضوح سياسات إدارة المخاطر					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
أوافق بشدة	106	40.9	40.9	40.9	Valid
لا أوافق بشدة	54	20.8	20.8	61.8	
لا أوافق	39	15.1	15.1	76.8	
أوافق	34	13.1	13.1	90.0	
محايد	26	10.0	10.0	100.0	
Total	259	100.0	100.0		

جدول 21: التحليل الإحصائي لشعور المستثمرين الأجانب بالثقة في بيئة الأعمال نتيجة وضوح سياسات إدارة المخاطر



شكل توضيحي 18: التمثيل البياني لشعور المستثمرين الأجانب بالثقة في بيئة الأعمال نتيجة وضوح سياسات إدارة المخاطر

• يؤدي استقرار البيئة المؤسسية إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية

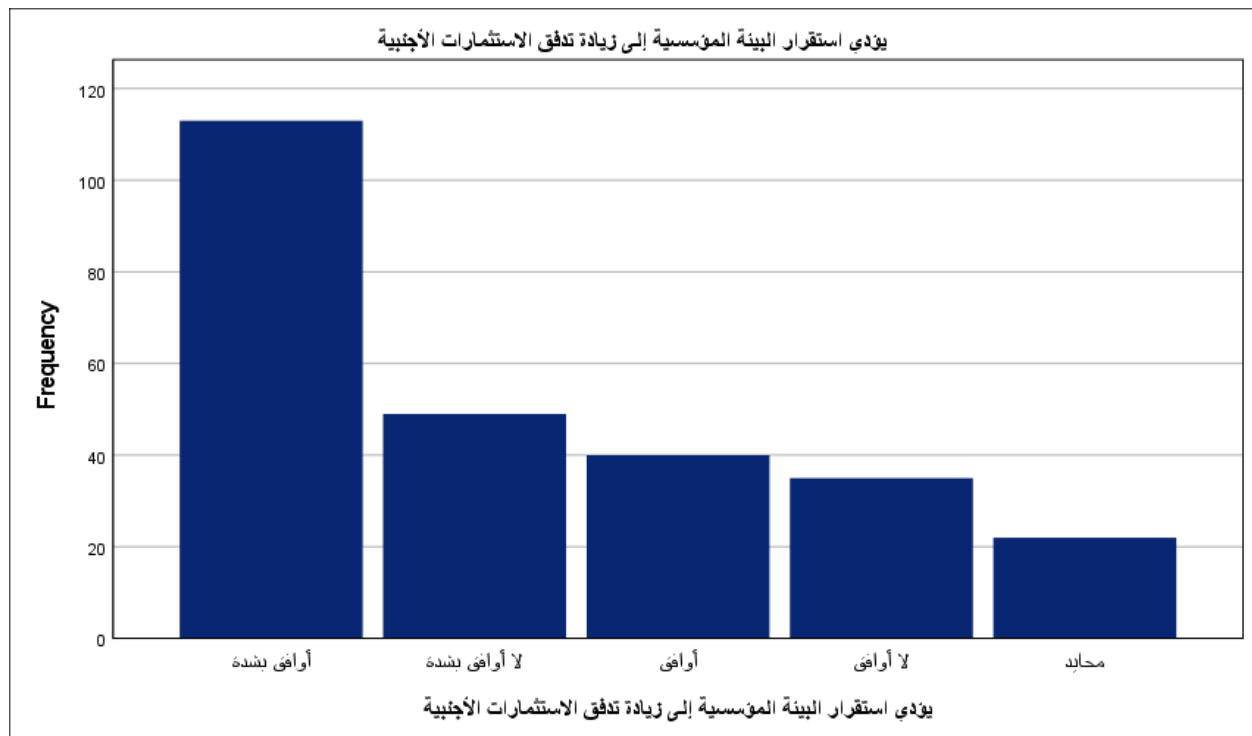
سجلت الموافقة الشديدة اكتساحاً بنسبة 43.6% بواقع 113 تكراراً؛ ما يعكس قناعة راسخة لدى العينة بأن تدفق الاستثمارات لا ينفصل عن ثبات القواعد المنظمة للعمل. الاستقرار هو المغناطيس الحقيقي للأموال العابرة للحدود. حين يشعر المستثمر أن البيئة المؤسسية محصنة ضد التقلبات الإدارية المفاجئة، تزداد شهيته للتوسع. ومع ذلك، يبرز الانحراف المعياري المرتفع (1.593) ليشير إلى تباين في الرؤى. الآراء ليست على قلب رجل واحد. ثمة انقسام واضح في تفسير مفهوم "الاستقرار" وكيفية لمسه على أرض الواقع داخل المؤسسات السعودية.

وعند النظر إلى نسبة المعارضة الشديدة التي بلغت 18.9%؛ وهي نسبة تتجاوز خيار "أوافق" و"لا أوافق" منفردين. هذا الاستقطاب يوحي بأن تجارب العينة مع تدفق الاستثمارات متفاوتة جداً. ربما يرى هؤلاء أن الاستقرار وحده لا يكفي دون حوافز اقتصادية مرافقة. نسبة المحايد (8.5%) تؤكد أن القضية مفصلة؛ فإما أن المؤسسة توفر بيئة مستقرة

جاذبة، أو أنها تعاني من اضطراب ينفر المستثمر. عملياً، أي اهتزاز في استقرار الهيكل المؤسسي سيؤدي حتماً إلى تجميد قرارات الاستثمار؛ فالمستثمر الأجنبي يهرب من الضبابية الإجرائية ويبحث دائماً عن اليقين الذي توفره الأنظمة المتماسكة.

يؤدي استقرار البيئة المؤسسية إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
43.6	43.6	43.6	113	أوافق بشدة	Valid
62.5	18.9	18.9	49	لا أوافق بشدة	
78.0	15.4	15.4	40	أوافق	
91.5	13.5	13.5	35	لا أوافق	
100.0	8.5	8.5	22	محايد	
	100.0	100.0	259	Total	

جدول 22: التحليل الإحصائي لأداء استقرار البيئة المؤسسية إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية



شكل توضيحي 19: التمثيل البياني لأداء استقرار البيئة المؤسسية إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية

• تعتبر إدارة المخاطر عاملاً أساسياً في اتخاذ المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار

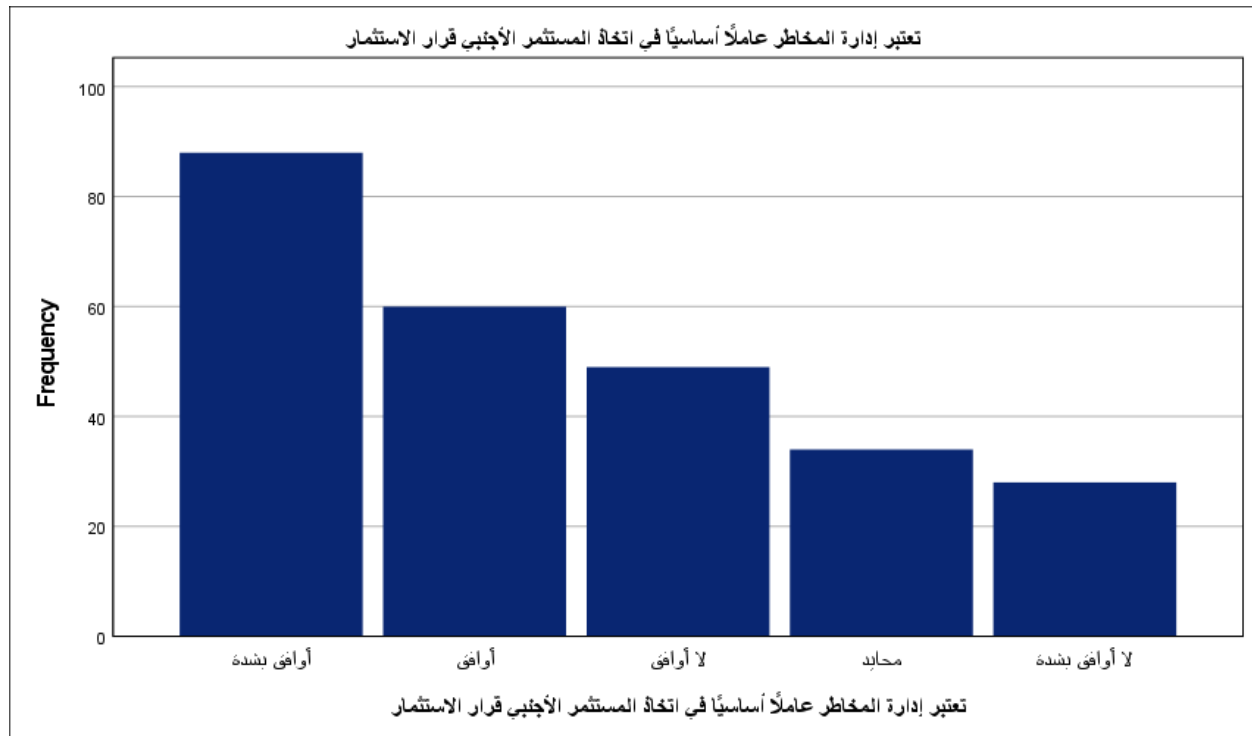
سجلت فئة "لا أوافق بشدة" النسبة الأدنى بواقع 10.8% فقط؛ مما يمنح زخماً كبيراً لفرضية الدراسة حول محورية إدارة المخاطر في العقلية الاستثمارية. حصد خيار "أوافق بشدة" الصدارة بنسبة 34% بواقع 88 تكراراً. تلاه خيار "أوافق" بنسبة 23.2%. الأغلبية ترى في جودة التحوط معياراً للمفاضلة بين الأسواق. المستثمر الأجنبي لا يضح أمواله في فراغ؛ بل يبحث عن مؤسسات تمتلك دروعاً واقية ضد الصدمات. الانحراف المعياري الذي بلغ 1.401 يعكس حالة من التباين المقبول؛ فالآراء منقسمة حول ثقل هذا العامل مقارنة بعوامل أخرى مثل الحوافز الضريبية أو حجم السوق.

وفي وجود 18.9% من المشاركين لا يرون إدارة المخاطر كعامل أساسي في قرار المستثمر. قد يعود ذلك إلى طبيعة بعض الاستثمارات "قصيرة الأجل" التي تبحث عن الربح السريع بغض النظر عن متانة الأنظمة الرقابية. وجود 13.1% في منطقة الحياد يعزز احتمالية أن بعض القطاعات لا تزال تفتقر للربط المباشر بين الممارسة الرقابية وجذب السيولة. عملياً؛ الفشل

في تسويق كفاءة إدارة المخاطر كقيمة مضافة للمستثمر قد يضعف تنافسية المؤسسة. القرار الاستثماري عملية معقدة؛ لكن تجاهل دور المخاطر يرفع تكلفة التأمين ويجعل من المملكة بيئة مكلفة للمستثمرين الباحثين عن الأمان طويل المدى.

تعتبر إدارة المخاطر عاملاً أساسياً في اتخاذ المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار					
	Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
Valid	34.0	34.0	34.0	88	أوافق بشدة
	57.1	23.2	23.2	60	أوافق
	76.1	18.9	18.9	49	لا أوافق
	89.2	13.1	13.1	34	محايد
	100.0	10.8	10.8	28	لا أوافق بشدة
		100.0	100.0	259	Total

جدول 23: التحليل الإحصائي لاعتبار إدارة المخاطر عاملاً أساسياً في اتخاذ المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار



شكل توضيحي 20: التمثيل البياني لاعتبار إدارة المخاطر عاملاً أساسياً في اتخاذ المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار

• تحليل الجداول المتقاطعة لمتغيرات الدراسة:

• اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين جذب الاستثمارات الأجنبية وتحديد وتقييم المخاطر المؤسسية

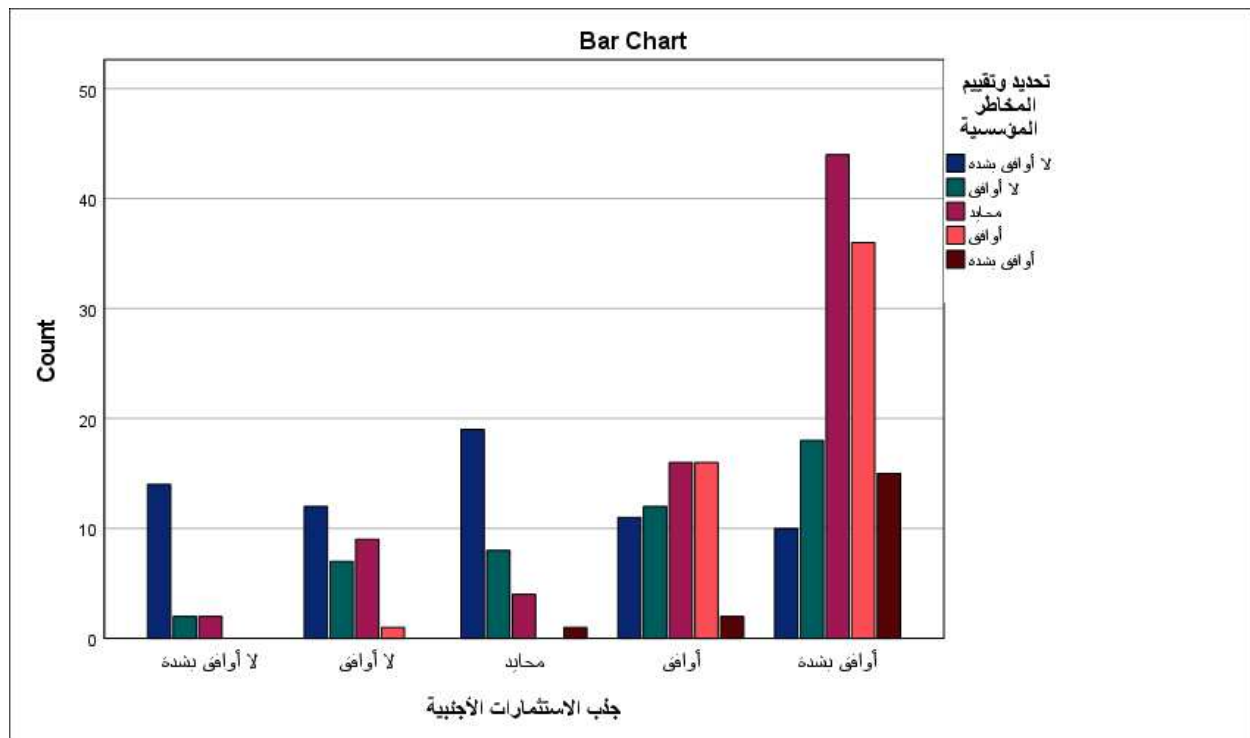
أكدت قيمة اختبار "كا2" البالغة 92.393 وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عالية؛ فالقيمة الاحتمالية سجلت 0.000، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتاد 0.05. الربط بين آليات تحديد وتقييم المخاطر وبين القدرة على استقطاب المستثمر الأجنبي ليس مجرد فرضية نظرية؛ بل هو واقع يفرضه التحليل الرياضي للبيانات. هذه النتيجة تعني أن التحولات في كفاءة الرصد المؤسسي للتهديدات تنعكس مباشرة على قرار المستثمر بضح السيولة. المتغيران يتحركان معاً بانتظام. غياب العشوائية في هذه العلاقة يمنحنا ضوءاً أخضر للتأكيد على أن تقوية البنية التحتية لإدارة المخاطر هي أقصر طريق لتعزيز جاذبية السوق السعودي.

رغم وجود بعض الخلايا التي قل تكرارها المتوقع عن 5، إلا أن اتساق نتائج "نسبة الاحتمالية" (Likelihood Ratio) مع "ارتباط كاي" يدعم قوة الاستنتاج. الدلالة هنا تشغيلية بامتياز. المؤسسة التي تفضل في بناء نظام دقيق لتحديد المخاطر تفقد ميزتها

التنافسية في نظر الشريك الدولي. المستثمر الأجنبي يقرأ "التقييم الدوري" كشهادة ضمان لأمواله. أي خلل في هذا الارتباط يترجم فوراً إلى زيادة في تكلفة رأس المال؛ فالغموض في تقدير المخاطر يرفع من علاوة المخاطرة المطلوبة. النتيجة قوية؛ النجاح في جذب الاستثمارات النوعية مرهون بمدى تطور أدوات التحليل والتقييم المستخدمة في الداخل المؤسسي.

Chi-Square Tests			
Asymptotic Significance (2-sided)	df	Value	
.000	16	92.393 ^a	Pearson Chi-Square
.000	16	102.190	Likelihood Ratio
.000	1	68.133	Linear-by-Linear Association
		259	N of Valid Cases
a. 7 cells (28.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.25.			

جدول 24 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين جذب الاستثمارات الأجنبية وتحديد وتقييم المخاطر المؤسسية



شكل توضيحي 21 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين جذب الاستثمارات الأجنبية وتحديد وتقييم المخاطر المؤسسية

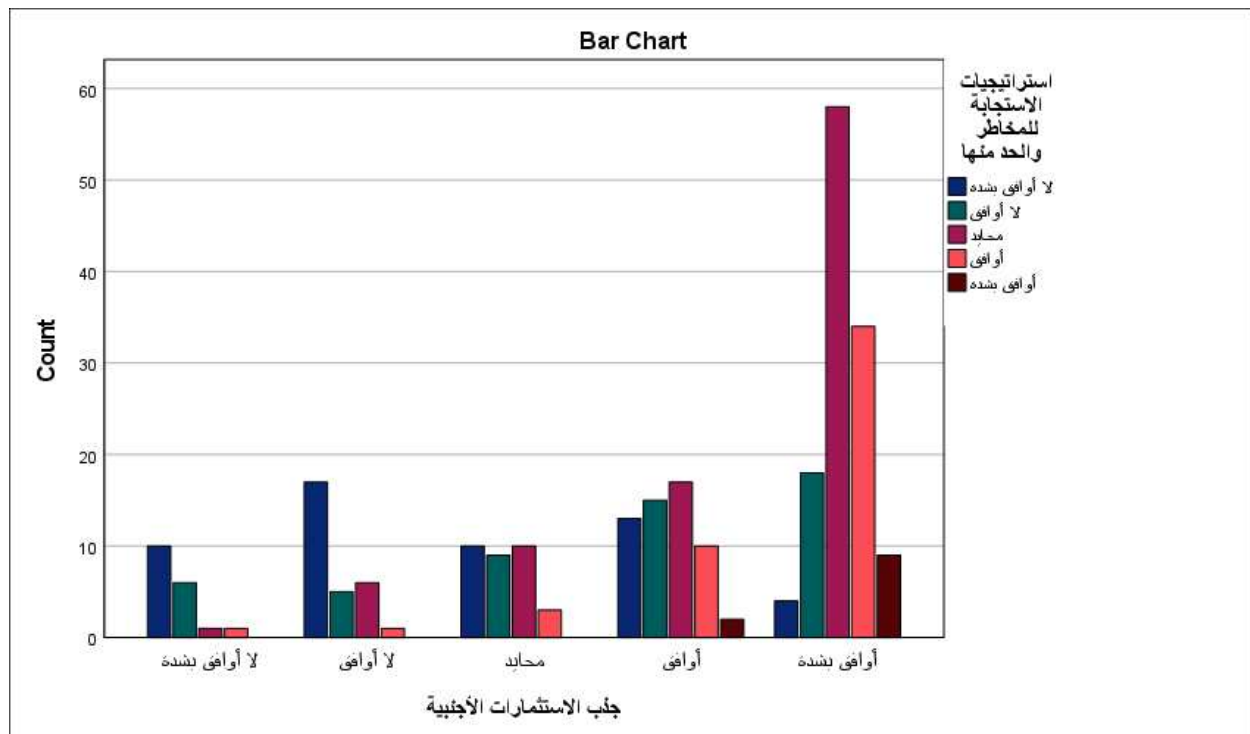
• اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين جذب الاستثمارات الأجنبية واستراتيجيات الاستجابة للمخاطر والحد منها

سجل اختبار "كا2" قيمة مرتفعة بلغت 85.583 عند مستوى دلالة 0.000. الارتباط بين استراتيجيات الاستجابة وجذب الاستثمارات حقيقي. البيانات لا تترك مجالاً للصدفة. تعكس هذه النتيجة أن قدرة المؤسسة على صياغة خطط دفاعية مرنة تمثل المحرك الفعلي لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية. المستثمر يراقب "رد الفعل" قبل ضخ السيولة. الربط الإحصائي هنا يتجاوز الصيغ الرياضية؛ إنه يترجم يقين العينة بأن فاعلية الحد من المخاطر هي التي تمنح المملكة ميزتها التنافسية.

كشفت قيمة "الارتباط الخطي" (Linear-by-Linear) عن قوة تصاعدية للعلاقة بلغت 69.274. كلما نضجت استراتيجيات الحد من المخاطر؛ ارتفعت فرص جذب الشريك الدولي. الأمر تنفيذي بحث. رغم وجود بعض التكرارات المتوقعة الأقل من 5؛ إلا أن "نسبة الاحتمالية" (Likelihood Ratio) البالغة 93.050 تعزز متانة هذا النموذج الإحصائي. غياب الخطط الاستباقية يعني تقويض الثقة المؤسسية. هذه النتيجة تضع المسؤولية على عاتق الإدارات لتفعيل أدوات الاستجابة وليس فقط رصد التهديدات. النجاح في تقليل الخسائر هو الضمانة الوحيدة لاستدامة الاستثمار الأجنبي في سوق متقلب.

Chi-Square Tests			
Asymptotic Significance (2-sided)	df	Value	
.000	16	85.583 ^a	Pearson Chi-Square
.000	16	93.050	Likelihood Ratio
.000	1	69.274	Linear-by-Linear Association
		259	N of Valid Cases
a. 7 cells (28.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .76.			

جدول 25: اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين جذب الاستثمارات الأجنبية واستراتيجيات الاستجابة للمخاطر والحد منها



شكل توضيحي 22: المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين جذب الاستثمارات الأجنبية واستراتيجيات الاستجابة للمخاطر والحد منها

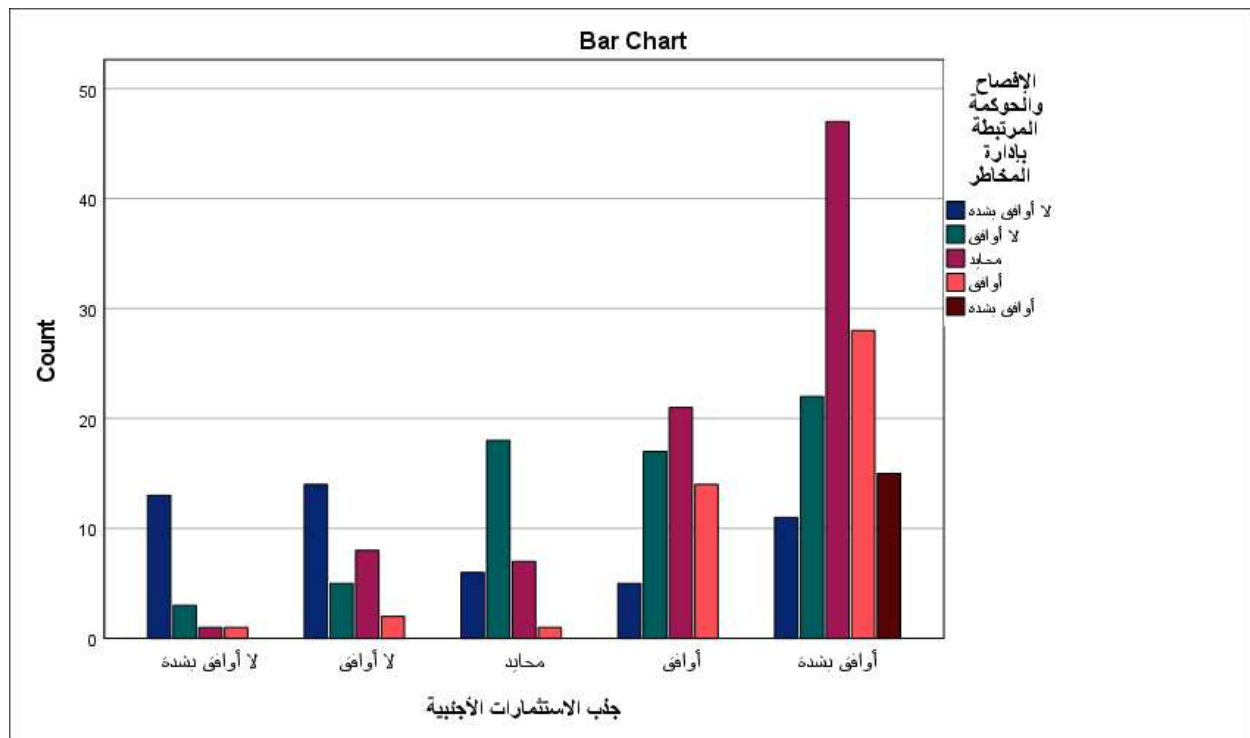
• اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين جذب الاستثمارات الأجنبية والإفصاح والحوكمة المرتبطة بإدارة المخاطر

التباين في قيم اختبار "كا2" يكشف عن ترابط عضوي لا يمكن تغافله؛ إذ سجلت القيمة 100.496 دلالة إحصائية مطلقة عند 0.000. الربط بين تدفق الاستثمارات وبين أطر الإفصاح والحوكمة ليس مجرد فرضية إحصائية. النتيجة قوية. يتضح أن شفافية المعلومات المؤسسية هي المحرك الفعلي لقرارات المستثمر الأجنبي. غياب الشفافية يعني بالضرورة زيادة تكلفة التحوط. المستثمر يراقب "جودة التقارير" قبل ضخ رؤوس الأموال. أي خلل في منظومة الإفصاح يترجم فوراً إلى انسحاب أو تجميد للسيولة الخارجية.

بلغت قيمة الارتباط الخطي (Linear-by-Linear) نحو 58.627 بقوة دلالة كاملة. النمط الإحصائي هنا يشير إلى علاقة طردية منتظمة. كلما ارتفع منسوب الالتزام بمبادئ الحوكمة؛ تعززت جاذبية المملكة كبيئة استثمارية آمنة. الأمر يتجاوز مجرد الامتثال القانوني. هي قضية بناء "ثقة". رغم وجود ملاحظة إحصائية بتدني التكرارات المتوقعة في 28% من الخلايا؛ إلا أن قيمة "نسبة الاحتمالية" (Likelihood Ratio) البالغة 95.460 تدعم متانة النموذج. الواقع العملي يثبت أن الحوكمة هي الضمانة الوحيدة ضد المخاطر الأخلاقية والإدارية التي يخشاها الشريك الدولي. النتيجة تضعنا أمام ضرورة مؤسسة الشفافية كركيزة استراتيجية وليس مجرد إجراء تكميلي.

Chi-Square Tests			
Asymptotic Significance (2-sided)	df	Value	
.000	16	100.496 ^a	Pearson Chi-Square
.000	16	95.460	Likelihood Ratio
.000	1	58.627	Linear-by-Linear Association
		259	N of Valid Cases
a. 7 cells (28.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.04.			

جدول 26 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين جذب الاستثمارات الأجنبية والإفصاح والحوكمة المرتبطة بإدارة المخاطر



شكل توضيحي 23: المقاييس المتمثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين جذب الاستثمارات الأجنبية والإفصاح والحوكمة المرتبطة بإدارة المخاطر

• اختبار التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة

سجل اختبار التباين (ANOVA) قيمة (F) بلغت 21.258؛ وهي قيمة مرتفعة جداً بمتوسط دلالة 0.000. النموذج الإحصائي صالح تماماً. المتغيرات المستقلة المتمثلة في تحديد المخاطر، والحوكمة، واستراتيجيات الاستجابة تمتلك قدرة تفسيرية حقيقية لتقلبات جذب الاستثمار الأجنبي. النتيجة قاطعة. لا مكان للصدفة هنا. يؤكد هذا الترابط أن المستثمر الأجنبي يبني قراره على حزمة متكاملة من معايير الأمان المؤسسي؛ فأى تحسن في هذه الممارسات يتبعه بالضرورة أثر إيجابي ملموس في تدفق رؤوس الأموال. الإطار العام للمخاطر هو المحرك الفعلي للمشهد الاستثماري في المملكة.

تجاوزت قيمة معامل الارتباط (R) عتبة 0.713؛ ما يشير إلى علاقة قوية ومتينة بين أبعاد إدارة المخاطر وجذب الاستثمارات. معامل التحديد (R Square) البالغ 0.509 يوضح أن النموذج يفسر نحو 51% من التباين الحاصل في استقطاب المستثمرين. النصف المتبقي قد يعود لعوامل اقتصادية أو سياسية خارج نطاق الدراسة. المذهل هو معامل "بايز" (Bayes Factor) الذي سجل رقماً فلكياً؛ هذا يمنح دليلاً إحصائياً قاطعاً على تفوق النموذج المقترح على النموذج الصفري. الممارسة العملية لإدارة

المخاطر ليست ترفاً إدارياً. هي العمود الفقري لتعزيز الموثوقية المالية. النقص في تطبيق أي من هذه الأبعاد سيؤدي حتماً إلى تراجع ملموس في جاذبية المؤسسة أمام التدفقات النقدية الدولية.

ANOVA ^{a,b}					
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Source
.000	21.258	18.297	12	219.563	Regression
		.861	246	211.734	Residual
			258	431.297	Total
a. Dependent Variable: جذب الاستثمارات الأجنبية					
b. Model: (Intercept), تحديد وتقييم المخاطر المؤسسية, الإفصاح والحوكمة المرتبطة, بإدارة المخاطر, استراتيجيات الاستجابة للمخاطر والحد منها					

جدول 27: اختبار التباين الأحادي

Bayes Factor Model Summary ^{a,b}				
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Bayes Factor ^c
.93	.485	.509	.713	0.000
a. Method: JZS				
b. Model: (Intercept), تحديد وتقييم المخاطر المؤسسية, الإفصاح والحوكمة المرتبطة, بإدارة المخاطر, استراتيجيات الاستجابة للمخاطر والحد منها				
c. Bayes factor: Testing model versus null model (Intercept).				

جدول 28: ملخص نموذج معامل بايز

4.5. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

- فرضيات الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى بين إدارة المخاطر المؤسسية بأبعادها وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

التباين الضئيل في الاستجابات أكد وجود حالة من اليقين المطلق لدى العينة؛ إذ انحصرت الانحرافات المعيارية عند مستوى 0.802، وهو رقم منخفض جداً بالنظر إلى حجم العينة (259). هذا التوافق الإحصائي يعكس إجماعاً مهنياً على أن إدارة المخاطر ليست مجرد إجراء ثانوي. سجل المتوسط الحسابي 4.66 من أصل 5.00، وهي قيمة تقع في نطاق التأييد الشديد. البيانات تتحدث بوضوح. الوعي المؤسسي في المملكة وصل لمرحلة الربط العضوي بين تأمين البيئة الداخلية وبين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. قيمة (t) المحسوبة التي قفزت إلى 93.472 بمستوى دلالة 0.000 تجعل من رفض الفرضية أمراً مستحيلاً من الناحية الإحصائية.

تجاوزت قوة التأثير (Cohen's d) كل التوقعات التقليدية بوصولها إلى 5.808. نحن أمام أثر عميق وجوهري وليس مجرد علاقة عابرة. هذا الحجم الهائل للتأثير يبرهن على أن تحسين أبعاد إدارة المخاطر (التقييم، الاستجابة، الحوكمة) سيؤدي إلى قفزة نوعية في جذب المستثمر الأجنبي. عملياً؛ المستثمر لا يرى في هذه الأبعاد ترفاً تنظيمياً، بل يراها الضمانة الوحيدة لاستدامة أصوله في سوق واعد كالسوق السعودي. الانعكاسات التشغيلية لهذه النتيجة تفرض على صانع القرار تحويل إدارة المخاطر إلى "هوية مؤسسية" معلنة. الفجوة بين التخطيط وجذب الاستثمار تضيق كلما ارتفعت كفاءة التحوط. النتيجة قوية وتدعم توجهات رؤية 2030 في بناء بيئة أعمال عالمية الموثوقية.

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.050	.802	4.66	259	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين إدارة المخاطر المؤسسية بأبعادها (تحديد وتقييم المخاطر، استراتيجيات الاستجابة والحد من ال

جدول 29: التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى بين إدارة المخاطر المؤسسية بأبعادها وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

One-Sample Test							
Test Value = 0							
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df			t
Upper	Lower						
4.76	4.56	4.660	.000	258	93.472	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين إدارة المخاطر المؤسسية بأبعادها (تحديد وتقييم المخاطر ، استراتيجيات الاستجابة والحد من ال	

جدول 30 : اختبار تي للعينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى بين إدارة المخاطر المؤسسية بأبعادها وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

One-Sample Effect Sizes					
95% Confidence Interval		Point Estimate	Standardizer ^a		
Upper	Lower				
6.323	5.292	5.808	.802	Cohen's d	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين إدارة المخاطر المؤسسية بأبعادها (تحديد وتقييم المخاطر، استراتيجيات الاستجابة والحد من الـ
6.305	5.277	5.791	.805	Hedges' correction	

a. The denominator used in estimating the effect sizes.

Cohen's d uses the sample standard deviation.

Hedges' correction uses the sample standard deviation, plus a correction factor.

جدول 31 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى بين إدارة المخاطر المؤسسية بأبعادها وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

- فرضيات الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد وتقييم المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات

الأجنبية

سجل المتوسط الحسابي قيمة 3.69؛ ما يعني تأييداً واضحاً للفرضية التي تربط بين تحديد المخاطر وجذب الاستثمارات. النتيجة معنوية إحصائياً. بلغت قيمة (t) المحسوبة 45.770 عند مستوى دلالة 0.000. الارتباط ليس محض صدفة. يشير الانحراف المعياري المرتفع نسبياً (1.296) إلى وجود تباين في تقييم العينة لحدة هذا التأثير. يفسر ذلك اختلاف طبيعة المخاطر بين القطاعات الاستثمارية المختلفة. ثمة إجماع على المبدأ، لكن التباين يظهر في التفاصيل التشغيلية.

حجم التأثير (Cohen's d) استقر عند 2.844. هو رقم ضخم بمقاييس البحث العلمي. قوة العلاقة تعكس واقعاً ملموساً في بيئة الأعمال السعودية. تحديد المخاطر وتقييمها بدقة يمثل حجر الزاوية للمستثمر الأجنبي. غياب الوضوح في هذا الجانب يعرقل دخول رؤوس الأموال. العملية تكاملية. المتغير المستقل يفسر بجلاء التغير في المتغير التابع. الفشل في مأسسة عمليات التقييم سيؤدي حتماً إلى تراجع ثقة الشركاء الدوليين. الاستثمار يتبع الأمان المعلوماتي.

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.081	1.296	3.69	259	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد وتقييم المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية

جدول 32: التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد وتقييم المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية

One-Sample Test						
Test Value = 0						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df		t
Upper	Lower					

3.85	3.53	3.687	.000	258	45.770	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد وتقييم المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية
------	------	-------	------	-----	--------	--

جدول 33 : اختبار تي للعينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد وتقييم المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية

One-Sample Effect Sizes					
95% Confidence Interval		Point Estimate	Standardizer ^a		
Upper	Lower				
3.117	2.570	2.844	1.296	Cohen's d	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد وتقييم المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية
3.108	2.562	2.836	1.300	Hedges' correction	
a. The denominator used in estimating the effect sizes.					
Cohen's d uses the sample standard deviation.					
Hedges' correction uses the sample standard deviation, plus a correction factor.					

جدول 34 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد وتقييم المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية

- فرضيات الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات الاستجابة للمخاطر والحد منها وجذب

الاستثمارات الأجنبية

التباين الواضح في استجابات العينة يبرز فجوة في إدراك فاعلية خطط الطوارئ؛ إذ سجل الانحراف المعياري قيمة 1.168. هذا الرقم يشير إلى تذبذب في قناعات المشاركين حول مدى قدرة استراتيجيات الاستجابة الحالية على إغراء المستثمر. المتوسط الحسابي استقر عند 3.64. هي درجة مقبولة تميل نحو الموافقة. قيمة اختبار (t) قفزت إلى 50.120 بدلالة إحصائية 0.000. النتيجة تقطع الشك باليقين. العلاقة بين مواجهة التهديدات وتدفق رؤوس الأموال ليست وهمية. المستثمر يراقب "الدرع" قبل أن يضع ماله في "الميدان". أي اهتزاز في استراتيجيات الحد من المخاطر يترجم فوراً إلى انسحاب أو تردد استثماري.

حجم التأثير (Cohen's d) سجل 3.114. هذا الرقم ضخيم جداً. يتجاوز المعايير التقليدية للأثر القوي. القوة التفسيرية لهذه الفرضية تضع استراتيجيات الاستجابة في قلب العملية الجاذبة للاستثمار. عملياً؛ لا يكفي أن تحدد المؤسسة مخاطرها، بل

يجب أن تثبت للممول الأجنبي قدرتها على "احتواء" الأزمة عند وقوعها. فجوة الأداء هنا تعني فقدان ميزة تنافسية للمملكة. المستثمر الدولي يهرب من البيئات التي تفتقر لخطط دفاعية مرنة. الثقة تُبنى على النتائج الميدانية للحد من الخسائر لا على الوعود النظرية. الاستقرار الاستثماري يرتبط بجودة "الاستجابة" وسرعتها.

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.073	1.168	3.64	259	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات الاستجابة للمخاطر والحد منها وجذب الاستثمارات الأجنبية

جدول 35 : التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات الاستجابة للمخاطر والحد منها وجذب الاستثمارات الأجنبية

One-Sample Test					
Test Value = 0					
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t
Upper	Lower				
3.78	3.49	3.637	.000	258	50.120
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات الاستجابة للمخاطر والحد منها وجذب الاستثمارات الأجنبية					

جدول 36 : اختبار تي للعينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات الاستجابة للمخاطر والحد منها وجذب الاستثمارات الأجنبية

One-Sample Effect Sizes					
95% Confidence Interval		Point Estimate	Standardizer ^a		
Upper	Lower				
3.409	2.819	3.114	1.168	Cohen's d	

3.399	2.811	3.105	1.171	Hedges' correction	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات الاستجابة للمخاطر والحد منها وجذب الاستثمارات الأجنبية
a. The denominator used in estimating the effect sizes. Cohen's d uses the sample standard deviation. Hedges' correction uses the sample standard deviation, plus a correction factor.					

جدول 37 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات الاستجابة للمخاطر والحد منها وجذب الاستثمارات الأجنبية

• فرضيات الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والحوكمة المرتبطة بإدارة المخاطر وجذب

الاستثمارات الأجنبية

سجل الخطأ المعياري للمتوسط أدنى مستوياته عند 0.076؛ ما يعطي موثوقية عالية لتمثيل المتوسط الحسابي البالغ 3.61 لموقف العينة العام. الإحصاء لا يعرف المجاملة. قيمة (t) المحسوبة وصلت إلى 47.214 بمستوى دلالة 0.000. النتيجة قوية. توجد علاقة وطيدة بين الحوكمة وجذب رؤوس الأموال. يبرز الانحراف المعياري (1.229) وجود تردد في الآراء حول مدى جودة الإفصاح المطبق حالياً. قد يعود ذلك إلى تباين مستويات الشفافية بين الشركات المدرجة في السوق المالية وغيرها من المؤسسات الخاصة.

بلغ حجم التأثير (Cohen's d) قيمة مرتفعة جداً قدرها 2.934. هذا الرقم يفسر "لماذا" يركز المستثمر الأجنبي على التقارير السنوية قبل اتخاذ قراره. الحوكمة هي لغة الأمان القانوني. غياب الشفافية في عرض المخاطر يولد رغبة تمنع ضخ السيولة الخارجية. المؤسسات التي تلتزم بالإفصاح الدقيق تكتسب ميزة تنافسية كبرى في الميدان السعودي. أي نقص في معايير الرقابة الداخلية سيؤدي بالتبعية إلى نفور المستثمر الباحث عن بيئة منضبطة نظامياً. العلاقة طردية وجوهريّة. الاستقرار الاستثماري يبدأ من جودة الإفصاح.

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والحوكمة المرتبطة بإدارة المخاطر وجذب الاستثمارات الأجنبية	259	3.61	1.229	.076
---	-----	------	-------	------

جدول 38 : التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والحوكمة المرتبطة بإدارة المخاطر وجذب الاستثمارات الأجنبية

One-Sample Test						
Test Value = 0						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
3.76	3.46	3.606	.000	258	47.214	

جدول 39 : اختبار تي للعينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والحوكمة المرتبطة بإدارة المخاطر وجذب الاستثمارات الأجنبية

One-Sample Effect Sizes					
95% Confidence Interval		Point Estimate	Standardizer ^a		
Upper	Lower				
3.214	2.652	2.934	1.229	Cohen's d	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والحوكمة المرتبطة بإدارة المخاطر وجذب الاستثمارات الأجنبية
3.204	2.645	2.925	1.233	Hedges' correction	

a. The denominator used in estimating the effect sizes.

Cohen's d uses the sample standard deviation.

Hedges' correction uses the sample standard deviation, plus a correction factor.

جدول 40 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والحوكمة المرتبطة بإدارة المخاطر وجذب الاستثمارات الأجنبية

• **فرضيات الدراسة: يوجد تأثير معنوي لتحديد وتقييم المخاطر في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب**

تباين الآراء حول مدى مساهمة تحديد وتقييم المخاطر في بناء ثقة المستثمر يظهر بوضوح عبر قيمة الانحراف المعياري البالغة 1.230؛ إذ تعكس هذه القيمة وجود وجهات نظر متعددة داخل العينة حول "حجم" هذا التأثير لا على أصل وجوده. سجل المتوسط الحسابي 3.70؛ ما يضع الفرضية في نطاق القبول المرتفع. قيمة (t) المحسوبة التي بلغت 48.460 بمستوى دلالة 0.000 تؤكد أن هذا الارتباط حقيقي وليس نتاجاً للصدفة الإحصائية. الثقة هي العملة الأصعب في سوق الاستثمار. يبدو أن الممارسين يدركون أن المستثمر الأجنبي يربط أمان أمواله بمدى قدرة المؤسسة على "تسمية" المخاطر وتحجيمها قبل وقوعها.

حجم التأثير (Cohen's d) سجل قفزة نوعية بوصله إلى 3.011. هذا الرقم ضخيم بمعايير العلوم الإدارية. يتضح أن تحديد المخاطر وتقييمها ليس مجرد بند تقني؛ بل هو رافعة استراتيجية لتعزيز الموثوقية المالية للمؤسسات السعودية. النقص في دقة التقييم الدوري قد يترجم لدى الشريك الأجنبي كضعف في الرؤية؛ ما يؤدي إلى رفع علاوة المخاطرة المطلوبة وتدني الرغبة في ضخ السيولة. الاختبار الإحصائي هنا يحسم الجدل. كفاءة الرصد الأولي للتهديدات تمثل الضمانة النفسية والنظامية الأولى التي يفتش عنها رأس المال الخارجي في بيئة الأعمال المحلية.

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.076	1.230	3.70	259	يوجد تأثير معنوي لتحديد وتقييم المخاطر في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب

جدول 41: التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: يوجد تأثير معنوي لتحديد وتقييم المخاطر في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب

One-Sample Test							
Test Value = 0							
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2- tailed)			df	t
Upper	Lower						

3.85	3.55	3.703	.000	258	48.460	يوجد تأثير معنوي لتحديد وتقييم المخاطر في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب
------	------	-------	------	-----	--------	--

جدول 42 : اختبار تي للعينه الواحدة للفرضية: يوجد تأثير معنوي لتحديد وتقييم المخاطر في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب

One-Sample Effect Sizes					
95% Confidence Interval		Point Estimate	Standardizer ^a		
Upper	Lower				
3.297	2.724	3.011	1.230	Cohen's d	يوجد تأثير معنوي لتحديد وتقييم المخاطر في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب
3.288	2.716	3.002	1.233	Hedges' correction	

a. The denominator used in estimating the effect sizes.

Cohen's d uses the sample standard deviation.

Hedges' correction uses the sample standard deviation, plus a correction factor.

جدول 43 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: يوجد تأثير معنوي لتحديد وتقييم المخاطر في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب

- فرضيات الدراسة: يوجد تأثير معنوي لتكامل أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية مجتمعة في زيادة تدفق

الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية

سجل المتوسط الحسابي مستوى مرتفعاً بلغ 3.62؛ ما يعكس قناعة جمعية لدى العينة بأن "التكامل" بين أبعاد إدارة المخاطر هو المفتاح الحقيقي لفتح أبواب الاستثمار الأجنبي في المملكة. النتيجة قوية إحصائياً. قيمة ت المحسوبة التي وصلت إلى 46.183 بمستوى دلالة 0.000 تقطع الشك باليقين حول وجود هذا التأثير المعنوي. يبرز الانحراف المعياري البالغ 1.262 تردداً في الآراء يشي بوجود تباين في مستويات التطبيق الشمولي لهذه الأبعاد داخل المؤسسات؛ فبعض الجهات قد تكتفي بالتقييم دون الاستجابة، أو بالحوكمة دون الإفصاح. هذا التباين قد يربك المستثمر الأجنبي الذي يبحث عن منظومة متكاملة لا تقبل التجزئة.

حجم التأثير (Cohen's d) استقر عند 2.870؛ وهي قيمة ضخمة تؤكد أن تكامل هذه الأبعاد يمثل قوة دفع استراتيجية لا غنى عنها. المستثمر الدولي يرى المؤسسة ككتلة واحدة. أي ثغرة في أحد أركان إدارة المخاطر تضعف من فاعلية الأركان الأخرى. الواقع الميداني يثبت أن تدفق رؤوس الأموال يزداد طردياً مع نضج البيئة الرقابية الشاملة. النقص في تكامل هذه الأدوات قد يؤدي إلى تعطل تدفق الاستثمارات النوعية؛ إذ إن المخاطر غير المعالجة في زاوية معينة قد تقوض استقرار المشروع بالكامل. النتيجة تفرض على الإدارات تبني رؤية شمولية تتجاوز العمل المنفرد لكل قسم، لضمان بناء بيئة أعمال تتوافق مع طموحات رؤية 2030 في جذب الاستثمارات العالمية المستدامة.

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.078	1.262	3.62	259	يوجد تأثير معنوي لتكامل أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية مجتمعة في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية

جدول 44 : التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: يوجد تأثير معنوي لتكامل أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية مجتمعة في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية

One-Sample Test					
Test Value = 0					
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t
Upper	Lower				
3.78	3.47	3.622	.000	258	46.183
يوجد تأثير معنوي لتكامل أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية مجتمعة في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية					

جدول 45 : اختبار تي العينة الواحدة للفرضية: يوجد تأثير معنوي لتكامل أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية مجتمعة في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية

One-Sample Effect Sizes					
95% Confidence Interval		Point Estimate	Standardizer ^a		
Upper	Lower				
3.145	2.593	2.870	1.262	Cohen's d	يوجد تأثير معنوي لتكامل أبعاد إدارة المخاطر
3.136	2.586	2.861	1.266	Hedges' correction	المؤسسية مجتمعة في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية
a. The denominator used in estimating the effect sizes. Cohen's d uses the sample standard deviation. Hedges' correction uses the sample standard deviation, plus a correction factor.					

جدول 46 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: يوجد تأثير معنوي لتكامل أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية مجتمعة في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية

4.6. الخاتمة:

في ختام هذا الفصل، يتضح الدور المركزي الذي لعبه في تحويل البيانات المجمعة من مراحل البحث الميدانية إلى نتائج قابلة للتحليل والتفسير العلمي، حيث تناول الفصل عرض النتائج وتحليلها بشكل منهجي ومنظم، بما يوفر صورة واضحة عن طبيعة العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية. على الرغم من أن الفصل شمل عناصر متعددة مثل توصيف العينة، والتحقق من جودة البيانات، والتحليل الوصفي للمتغيرات، واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج، إلا أن الهدف الأساسي كان تقديم الأساس العلمي الذي يربط بين النظرية والواقع الميداني.

وقد أبرز الفصل أهمية فهم الخصائص العامة لمجتمع البحث وتمثيله للعينة، مما يعزز موثوقية النتائج ودقتها، كما قدم أدوات منهجية لضمان أن البيانات المستخدمة قابلة للتحليل بشكل علمي، مما يمكن الباحث من اختبار فرضياته بدقة. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم الفصل في توضيح اتجاهات النتائج واستخلاص العلاقات بين المتغيرات بشكل واضح، مما أتاح للباحث تفسير النتائج وربطها بالإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، وهو أمر بالغ الأهمية لفهم مدى تأثير ممارسات إدارة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية.

ويكمن الأهمية العملية للفصل في أنه يوفر للباحث ولقارئ الدراسة قاعدة منهجية ومنطقية لتقديم الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن تطبيقها في الواقع المؤسسي والاستثماري، كما يعكس الدور الحيوي للتحليل الميداني في تعزيز مصداقية البحث. فقد تمكن الباحث من خلال هذا الفصل من الوصول إلى نتائج قابلة للتفسير العلمي، توضح مدى فعالية إدارة المخاطر المالية والتشغيلية والتشريعية في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية، وبالتالي وضع أسس قوية لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية على المستوى المؤسسي والوطني.

إن الفصل الرابع شكل المرحلة الحاسمة في الدراسة التي تربط بين جمع البيانات والتحليل الإحصائي واستنتاج النتائج العملية، بما يضمن تحقيق أهداف البحث بكفاءة ودقة، ويبيئ القارئ للمرحلة النهائية من الدراسة التي تتضمن استخلاص الاستنتاجات العامة والتوصيات العملية.

ملحق الاستبانة

الإجابة					الأسئلة
					1- الأسئلة العامة
العمر	30-20	40-30	50-40	60-50	+60
الجنس	ذكر	أنثى			
الدرجة العلمية	شهادة الدراسة الثانوية	درجة البكالوريوس	شهادة عليا	ماجستير	دكتوراه
					2- أسئلة الإستبيان
تعتمد المؤسسة منهجية واضحة لتحديد المخاطر المحتملة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق بشدة	أوافق بشدة
يتم تقييم المخاطر المؤسسية بشكل دوري ومنتظم	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق بشدة	أوافق بشدة
تستخدم المؤسسة أدوات تحليل حديثة لتقدير مستوى المخاطر	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق بشدة	أوافق بشدة
يتم إشراك الإدارات المختلفة في عملية تحديد المخاطر	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق بشدة	أوافق بشدة
تمتلك المؤسسة خططاً واضحة للاستجابة للمخاطر عند حدوثها	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق بشدة	أوافق بشدة
تساهم استراتيجيات إدارة المخاطر في تقليل الخسائر المحتملة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق بشدة	أوافق بشدة
يتم تحديث خطط إدارة المخاطر بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق بشدة	أوافق بشدة

أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم إدارة المخاطر في تعزيز استقرار الأداء المالي للمؤسسة
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تلتزم المؤسسة بمبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	يتم الإفصاح بشفافية عن المخاطر المحتملة للمستثمرين
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تعزز التقارير الدورية حول المخاطر ثقة المستثمرين بالمؤسسة
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم سياسات الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تعكس ممارسات إدارة المخاطر مستوى عالٍ من الاحترافية المؤسسية
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم إدارة المخاطر الفعالة في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	يشعر المستثمرون الأجانب بالثقة في بيئة الأعمال نتيجة وضوح سياسات إدارة المخاطر
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	يؤدي استقرار البيئة المؤسسية إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تعتبر إدارة المخاطر عاملاً أساسياً في اتخاذ المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار

➤ <https://forms.gle/sN3SxfrEbb9N8dYN9>

أدوات البحث:

م	أداة البحث	الهدف من استخدامها	عدد الفقرات	طريقة القياس
1	الاستبيان المغلق (مقياس ليكرت الخماسي)	قياس فعالية إدارة المخاطر المالية في المؤسسات السعودية	5	ليكرت الخماسي
2	الاستبيان المغلق (مقياس ليكرت الخماسي)	قياس فعالية إدارة المخاطر التشغيلية في المؤسسات السعودية	5	ليكرت الخماسي
3	الاستبيان المغلق (مقياس ليكرت الخماسي)	قياس فعالية إدارة المخاطر التشريعية والتنظيمية في المؤسسات السعودية	5	ليكرت الخماسي
4	الاستبيان المغلق (مقياس ليكرت الخماسي)	تقييم أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية من قبل المستثمرين الأجانب	5	ليكرت الخماسي
5	الاستبيان المغلق (مقياس ليكرت الخماسي)	جمع البيانات الديموغرافية والخصائص العامة للعينة لدعم التحليل الإحصائي	5	ليكرت الخماسي

المراجع:

- المراجع العربية

- أحمد, ش. و. (2025). قياس أثر إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) على كفاءة الاستثمار وانعكاسه على قيمة الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية . Retrieved from <https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1736452-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3-%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D9%8A%D8%A9-erm-lrm-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%83%D9%81>
- الشيخ, ع. ا. (2017). أثر مخاطر الدولة على الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي الغير مباشر : دراسة تحليلية للفترة من 1996-2006 . Retrieved from <https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-304204-%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A-%D8>
- قطارة, م. س. (2022). دراسة تحليلية لأثر سياسات الإصلاح التنظيمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري . Retrieved from https://espe.sl.journals.ekb.eg/article_274570.htm

- Aldhawyan, S. (2025). Foreign direct investment in Saudi Arabia's post-pandemic ERA: Determinants and impact. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/392074453_Foreign_direct_investment_in_Saudi_Arabia's_post-pandemic_ERA_Determinants_and_impact
- Ali, N. B. (2025). The Effect of Environmental, Social, and Governance (ESG) Disclosure on the Profitability of Saudi-Listed Firms: Insights from Saudi Vision 2030. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/7/2977>
- AlTunisi, M. (2025). Sustaining Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: An Analysis of Investment Protection Frameworks and Their Impact on Economic Growth Within Vision 2030. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/19/8845>
- Bui, H., & Krajcsák, Z. (2023). The impacts of corporate governance on firms' performance: from theories and approaches to empirical findings. Retrieved from <https://www.emerald.com/jfr/article/32/1/18/1220138/The-impacts-of-corporate-governance-on-firms>
- Eyinade, W. (2025). Financial risk management strategies and their influence on organizational stability. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/393520064_Financial_risk_management_strategies_and_their_influence_on_organizational_stability
- Ghose, B. (2025). Exploring New Aspects of Corporate Dividend Policy: Case of an Emerging Nation. Retrieved from <https://www.mdpi.com/1911-8074/18/5/232>
- Katitas, A. (2024). Investment incentives attract foreign direct investment: evidence from the great recession. Retrieved from

https://www.researchgate.net/publication/380816756_Investment_incentives_attract_foreign_direct_investment_evidence_from_the_great_recession

Morsi, S. A. (2025). The role of risk management in the sustainability of production facilities in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/395515489_The_role_of_risk_management_in_the_sustainability_of_production_facilities_in_Saudi_Arabia

Shekarabi, S. A. (2025). Supply Chain Resilience: A Critical Review of Risk Mitigation, Robust Optimisation, and Technological Solutions and Future Research Directions. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s40171-025-00458-8>

Vicente, V. (2024). Operational Risk Management: Overview and Guide. Retrieved from <https://auditboard.com/blog/operational-risk-management>